جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

محاضرات في مادة

تاريخ الفكر الاقتصادي

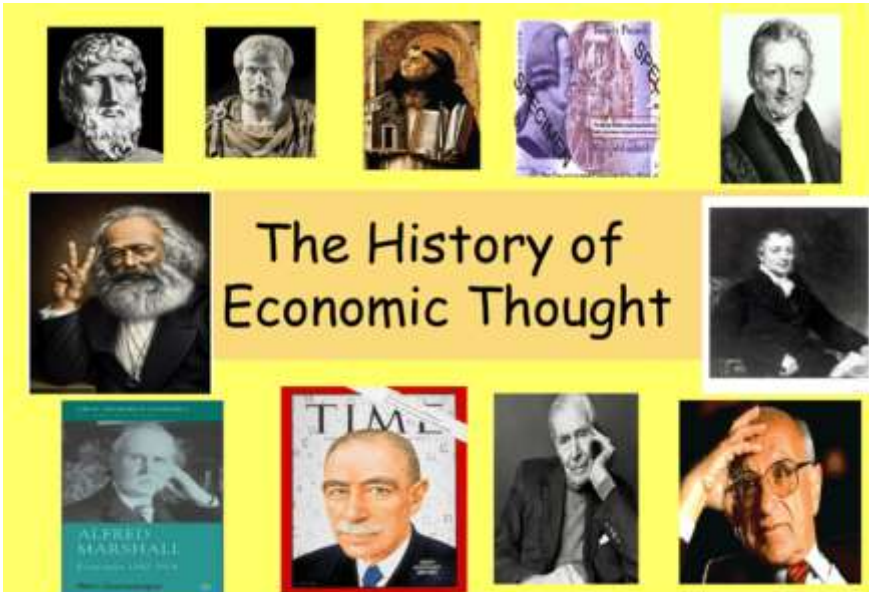

إعداد الأستاذ:

بن محاد سمير

SAHLA MAHLA

محاضرات في مادة

تاريخ الفكر الاقتصادي

خاصة بطلبة السنة ثانية جذع مشترك

علوم اقتصادية

من إعداد: د. بن محاد سمير

السنة الجامعية 2022/2021

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
--	مقدمة	01
01	الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة	07
02	الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوربا	19
03	الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى	34
04	الفكر الاقتصادي عند التجاريين	47
05	الفكر الاقتصادي عند الطبيعيين	65
06	الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك	76
07	الفكر الاقتصادي الاشتراكي	94
08	الفكر الاقتصادي في المدارس التاريخية والمؤسسية	108
09	الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي	119
10	الفكر الاقتصادي الكينزي	137
11	الفكر الاقتصادي الكلي الحديث	152
--	ملخص	168

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مقدمة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد تخصصا أكاديميا حديث العهد نسبيًا. فحتى أوائل القرن العشرين، لم يكن هناك سوى عدد قليل من الكراسي (الأساتذة المتخصصين) في الجامعات القائمة في أوروبا وأمريكا الشمالية، ومعظمها في كليات القانون أو الفلسفة. وفي الفترة المضطربة بين الحربين العالميتين، عندما احتدم الانكماش والتضخم المفرط والكساد العظيم في العديد من البلدان، ازداد الاهتمام العام بالاقتصاد بشكل كبير. لكن اختراقه باعتباره تخصصًا بارزًا ومدروسًا على نطاق واسع لم يأت إلا بعد الحرب العالمية الثانية، منذ ما يقرب من سبعين عامًا.

من ناحية أخرى، يتمتع ***التفكير الاقتصادي*** بتقاليد أطول بكثير. يمكن العثور على الكتابات المبكرة حول الأسواق والمال والقضايا الاقتصادية الأخرى في مختلف الكتب، مثل كتب الفلسفة اليونانية القديمة وفي مناطق العصور الوسطى. رافق صعود الدول الوطنية في القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر انتشار استراتيجيات التجارة والسياسات الصناعية، والتي لا يزال بعضها يتردد في المناقشات الحديثة حول العولمة. كان القرن بين 1770 و1870 هو العصر الكلاسيكي للتفكير الاقتصادي، حيث تم وضع العديد من أسس علم الاقتصاد الحديث. لا تزال النظرة الكلاسيكية الجديدة التي تم تطويرها في أواخر القرن التاسع عشر تهيمن على البحث والتدريس الاقتصاديين الحاليين.

لكن بعد الحرب بدأ النمط العام للتفكير الاقتصادي يتغير. وبإلقاء نظرة سريعة على المجلات والكتب المدرسية الرائدة، فإن علم الاقتصاد يتميز في الوقت الحاضر بقوة بالتفكير الرسمي الصارم في النماذج الرياضية، وبالتحديد الكمي لتفاعل السوق وتأثيرات تدابير السياسة من حيث الاقتصاد القياسي أو المحاكاة أو حتى التجارب. يميل العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار تخصصهم كفيزياء العلوم الاجتماعية، ويسعون جاهدين لاشتقاق تفسيرات للظواهر التي يمكن ملاحظتها من مجموعة دنيا من المبادئ العامة. عند تصميم سياسات محددة كنتائج لنماذجهم، فإنهم يرغبون أيضًا في وصف عملهم على أنه "هندسة اجتماعية".

في مثل هذا النظام الصارم والموجه نحو التقدم، ***فيما يمكن أن يكون استخدام تاريخ التفكير الاقتصادي؟ أليس كل ما هو جدير بالمعرفة مجسد في حالة هذا العلم الحالية؟*** إن الدلالة الواضحة على أن التاريخ لا يزال مهمًا للاقتصاديين المعاصرين هو الاستخدام المتكرر الذي يقومون به لمثل هذه العلامات، على سبيل المثال، الكلاسيكية الحديثة، أو الكينزية الجديدة، أو الشومبيترية الحديثة، لتمييز عناصر التقاليد في نظرياتهم. نظرًا لأن التسميات عبارة عن تعبيرات مختصرة تشير إلى مجموعات من الأفكار والأساليب

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المميزة، والتي غالبًا ما تكون من المسائل الخلافية العميقة والمتكررة، فإنها تساعد في الحصول على بعض المعرفة بهؤلاء المفكرين والمدارس الفكرية السابقة. في الغالب دون استخدام التسميات، يشير السياسيون العصريون أيضًا إلى أفكار الاقتصاديين القدماء، سواء أكانوا على صواب أو خطأ. مرة أخرى، تقييم نقاط القوة والضعف في تلك الأفكار يمكن أن يساعد في وضعها في سياقها.

بالتالي يمكن استخدام تاريخ التفكير الاقتصادي كخريطة أو منظر طبيعي توجد فيه مدارس فكرية مختلفة في أماكن مختلفة، قد تقع أحدث المدارس المسيطرة حاليًا في مكان بارز، مما يوفر رؤية واضحة لأجزاء كبيرة من الأرض من مستوى عالٍ. ولكن من أجل الحصول على رؤية كاملة، قد يتعين على المرء تتبع طرق العودة إلى المدارس الفكرية القديمة التي تعطي وجهات نظر مختلفة عنها. علاوة على ذلك، قد يساعد تاريخ الفكر الاقتصادي في إيجاد مفترق طرق كان من الممكن (ولا يزال من الممكن) اتباعه. وبالتالي قد يوفر بعض التوجيه، ليس فقط حول الأفكار البديلة للماضي، ولكن أيضًا للتوجهات الواعدة للبحث في المستقبل.

تم تقديم هذه المطبوعة على شكل مجموعة من الدروس لطلبة السنة الثانية جذع مشترك في العلوم الاقتصادية في السنوات الفارطة، وهي وفق البرنامج المسطر من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وعليه فهي لا تشكل المادة العلمية الحصرية أو الشاملة تماما لمحتوى المادة، بل يمكن اعتبارها كدليل للباحث في هذا الفرع من العلوم، وكملخص وجيز لتطورات الفكر الاقتصادي عبر العصور.

انتظمت هذه المطبوعة في أحد عشر فصلا، انطلاقا من الأفكار الاقتصادية التي تم انتقاؤها من تاريخ الحضارات القديمة، مرورا بالأفكار الاقتصادية التي توافقت مع الحياة البدائية في بداية التأريخ وفي العصور الوسطى، ثم بداية تبلور الأفكار الاقتصادية بشكل أكثر وضوحا وتخصصا بداية عصر التجاريين (أو بداية تشكل الدول القومية في أوربا)، ثم عصر الطبيعيين (الذين يمكن الإشارة إلى أنهم أول من وضع اسس علم الاقتصاد السياسي)، والذي ينسب في واقع الامر إلى الكلاسيك بقيادة آدم سميث، وصولا إلى مختلف النظريات الاقتصادية التي توصل إليها مفكرو القرون الأخيرة، والتي تتم دراستها في مختلف مواضيع وتخصصات العلوم الاقتصادية.

1- مفهوم الفكر الاقتصادي

من أجل تحديد مفهوم الفكر الاقتصادي لابد من التطرق إلى كيفية نشوء الفكر الاقتصادي. ويمكن القول هنا بأن المشكلة الأولى التي واجهت الانسان منذ ظهور على سطح الأرض هي مهمة الابقاء على الذات، وذلك من خلال العمل على توفير الاشباع اللازم لحاجاته المختلفة، ومن هنا فقد دخل الانسان في صراع مستمر مع

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

البيئة للتغلب عليها والتخلص من سيطرتها، وإن ذلك يعني العمل على استغلال الموارد الطبيعية لإشباع الحاجات. وبطبيعة الحال فإن اشباع الحاجات يتطلب اتباع وسائل وطرق معينة وهذه تتمثل بوسائل الانتاج(*Production Factors*). ومنذ ذلك الحين ادرك الانسان حقيقتين:

الاولى: أن حاجاته متعددة ومتجددة وغير محدودة.

الثانية: هي أن الموارد الاقتصادية محدودة نسبيا بالمقارنة مع الحاجات.

ومن ربط هاتين الحقيقتين تظهر إلى الوجود ما يعرف بالمشكلة الاقتصادية (*Economic Problem*)، وهي المشكلة الأزلية التي تواجه الانسان والمتعلقة بكيفية الموائمة بين الموارد المحدودة والحاجات غير المحدودة، وكذلك التباين في الآراء والسياسات التي تتبناها المجتمعات المختلفة في اختيار الأسلوب المناسب لحل المشكلات الاقتصادية وترتيب أولويات حاجاتها. فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية كلها ظواهر اقتصادية، لأنها تترتب على وجود حاجات انسانية متعددة وموارد محدودة. وكذلك أن توزيع الناتج القومي فيما بين الذين اسهموا في انتاجه (الطبيعة، والعمل، ورأس المال، والتنظيم) هو أيضا من الظواهر الاقتصادية التي تختلف الافكار الاقتصادية حول أهمية كل منها ودوره في بناء المجتمع ونموه السريع.

وقد حاول الانسان دائما ومنذ القدم أن يفهم القوى التي تحكم هذه الظواهر الاقتصادية والعوامل التي تؤثر فيها، كما حاول، بعد أن تقدم بعض الشيء، أن يصيغ العلاقة بين القوى والظواهر الاقتصادية التي تخضع لها في شكل قوانين علمية عامة.

وتجدر الاشارة إلى أنه من الطبيعي أن ينعكس تزايد الحاجات وتنوعها على تطور وسائل الانتاج والتي يتعين أن تتزايد وتتطور من عصر إلى آخر. وتتطلب هذه ترتيبات معينة سياسية واقتصادية واجتماعية. وعليه فليس هناك نظام من وضع الانسان يمكن أن يكون صالحا لكافة العصور ولجميع المجتمعات، بل إن النظم الاقتصادية وكذلك الفكر الاقتصادي يتطور ويتغير مع تطور الحياة البشرية.

والمقصود بالفكر الاقتصادي هو الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية، وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ويستنبط النظريات ويكتشف القوانين الاقتصادية التي تفسر وتحكم هذه الظواهر، وكذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها وحل المشكلات الاقتصادية. ومن هنا فإن المقصود بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسة التطور الذي يصيب الفكر الانساني في مجال الحياة الاقتصادية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- عناصر الفكر الاقتصادي

وتغطي دراسة الفكر الاقتصادي ثلاث جوانب أساسية وهي:

أ- المذهب الاقتصادي *Economic Doctrine*

يقصد بالمذهب الاقتصادي مجموعة التقديرات الحكمية التي تهدف إلى توجيه الحياة الاقتصادية الوجهة المرغوبة أو المرضية بحسب ترجيحات معنية تستند إلى اعتبارات دينية أو فلسفية أو الأخلاقية. وتتجلى هذه الترجيحات في بيان ما يجوز وما لا يجوز أو ما هو حلال وما هو حرام، ما ينبغي، فالمذهب إذا لا يفسر السلوك إنما يهتم بتوجيهه، التي ذلك موقف(شكسبير) من الربا كما يتضح من مسرحية (تاجر البندقية) التي يحاول فيها الناس من هذه الممارسة بتبشيع سلوك المرابين. وقد جاء النص القرآني بتحريم الربا بعد أن بشع صورته في أذهان الناس:(**الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا.....**) (البقرة،275). وبنفس المعنى جاءت أعمال (برنارد شو) تسخر من سوء التوزيع وتلفت أنظار الناس وضمائرهم إلى آثاره...وهكذا إذا فوظيفة المذهب توجيهية من خلال منظومة القيم والتقديرات التي يحتكم إليها الناس، وهو يهتم بماذا ينبغي أن يكون عليه الحال؟ ولذلك يوصف بالمعيارية *Normative*.

ب-التحليل الاقتصادي *Economic Analysis*

ويتمثل التحليل الاقتصادي بكل المحاولات التفسيرية للسلوك والظواهر الاقتصادية، فهو يسعى إلى الكشف عن الأسباب التي تمكن وراء الظواهر والسوك ويسعى إلى رصد العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، والتسيب إذا هو جوهر التحليل الاقتصادي.

وقد مكنت الملكة التفسيرية للنظرية الاقتصادية من التنبؤ لمستقبل العلاقات بين المتغيرات في ضوء افتراض اطراد القوانين الاقتصادية. **القوانين الاقتصادية** هي تعميمات مشروطة تصف الاتجاهات العامة للسلوك أو لردود الفعل. والقوانين منها ما هو ذو طبيعة سلوكية مثل قانون الطلب ومنها ما هو ذو طبيعة سايكولوجية مثل قانون تناقص المنفعة الحدية ومنها ما هو ذو طبيعة فنية مثل قانون النسب المتغيرة، لكنها إجمالا تصف ما هو كائن أو يغلب أن يكون؟ لكنها لا تلزم به ولا تعطي تقديرا أو حكما بصدده ومن هنا توصف النظرية الاقتصادية بالموضوعية *Positive*.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إن اكتشاف القوانين في أي حقل من حقول المعرفة هو الذي ينقل تلك المعرفة إلى طور العلمية، **فالعلم** هو معرفة محققة ومنسقة تضبطها قوانين مطردة، وبغياب هذه القوانين المطردة التي تمكن من التنبؤ المشروط بمستقبل الظواهر تفقد بخلاف الفكر الاقتصادي الذي لازم الوجود الإنساني على الأرض.

ت-السياسة الإقتصادية *Economic Policy*

تتمثل السياسة الاقتصادية بمجموعة الاجراءات والوسائل التي تعتمدها السلطة الاقتصادية لتحقيق الأهداف المرغوبة، مثال ذلك لجوء الدولة إلى حماية السوق المحلية عن طريق فرض ضرائب جمركية على الواردات لتشجيع المنتجات الوطنية، ومثل فرض سقوف سعرية للسلع الأساسية لدعم المستهلكين,

ولا بد للسياسة الاقتصادية، إذا أريد لها النجاح، أن تركن إلى أساس نظري رصين حتى لا يتعارض التشريع الاقتصادي الصادر من جهات لها سلطة الإلزام من القوانين الاقتصادية المعبرة عن الميول أو الاتجاهات العامة للسلوك الجماهيري تجاه الظواهر الاقتصادية. وبهذا المعنى تمثل السياسة الاقتصادية تدخلا واعيا وهدفا من السلطة في الحياة الاقتصادية، وغالبا ما تستعين السياسة الاقتصادية بجملة من الأدوات مثل الأدوات النقدية(سعر الفائدة وعرض النقد مثلا) وعندئذ تسمى هذه السياسة بالسياسة النقدية، وعندما تستخدم السلطة أدوات مالية(مثل الضرائب والإنفاق العام) ونسمي هذه السياسة بالسياسة المالية وهناك السياسة السعرية التي تتخذ الأسعار وسيلة لتدخلها, وقد نميز أيضا بين السياسات الاقتصادية بحسب القطاعات فنتحدث عن سياسة زراعية أو سياسة القوة العاملة وهكذا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة

تعني الحضارة بوجه عام النمو والتقدم، فإذا تحدثنا عن الحضارات عبر العصور الزمنية المختلفة فإن الحضارة في تلك الحالة يمكن أن تعبر عن النمو والتقدم المتميز في عصر زمني معين وفي بقعة جغرافية معينة أو في مجتمع معين.

ومن ثم فإن عادة ما الحضارة في عصر تنسب معين إلى المجتمع الذي ظهر فيه نمو وتقدم مميز وبمستوى أعلى منه في أي مجتمع آخر متواجد في نفس الحقبة من الزمن. ومثال على ذلك الحضارة الفرعونية القديمة التي مثلت أصى ما بلغه التقدم الانساني في عصر ظهورها ونموها، وكذلك من الأمثلة على الحضارات القديمة المميزة الأخرى نجد الحضارة الفينيقية والحضارة البابلية والحضارة البيزنطية وحضارة الهند وحضارة الفرس والحضارة الصينية القديمة والحضارة الآشورية والحضارة الرومانية والحضارة اليونانية. وبالرجوع إلى كتب ودراسات تطور الفكر الاقتصادي من الناحية التاريخية، فإننا نلاحظ التحيز الأوروبي الغربي الواضح تجاه الفكر الذي نبع من المناطق الأوروبية القديمة والحديثة فقط، فلا نكاد نعثر على أي من الدراسات المعنية التي تتحدث عن الفكر الاقتصادي القديم إلا وتنسبه إلى الفكر الروماني والفكر اليوناني متجاهلة بذلك حضارات أخرى انطوت بالفعل على أفكار اقتصادية ذات قيمة لا تقل عن- بل إنها قد تفوق في أهميتها وقيمتها العلمية والتطبيقية، ما ورد من أفكار اقتصادية في هاتين المدرستين التقليديتين. وقد يرجع السبب في هذا التجاهل لكل فكر اقتصادي غير غربي أو أوروبي إلى أن الاقتصاد الوضعي ---على يد مدارس أوروبية كعلم معترف به وصاحب نشأة.

الحضارة الأوروبية التي انتقل إليها زمام السلطة والنفوذ في العصور الحديثة فباتت تتحكم في كل شيء حتى الفكر ذاته وتوجهه وتصبغه بما تريد من اتجاهات ومعان وفي نفس الوقت ساعدها ما تملكه من نفوذ استعماري واقتصادي وسياسي على معظم دول العالم في العصور الحديثة على تشويه كل ما هو غير غربي أو أوروبي، وعلى طمس كل ما فيه دلالة على التقدم في أية منطقة أخرى وفي أي زمان آخر- متضمنا التقدم الفكري الاقتصادي والسياسي القديم في المناطق غير الأوروبية- وذلك في محاولة مغرضة لإلغاء الهوية الفكرية والحضارية لكل ما ليس بأوروبي غربي وذلك بضمان التبعية الشاملة والمطلقة لعملاق زائف يتمثل في السيد الأبيض الأوروبي.

وتجنبا للوقوع في بوتقة مثيلة للتحيز العلمي لصالح فكرنا الشرقي، وترفعا عن الوقوع في مصيدة التبعية العلمية التي اجتذبت الغالبية العظمى من المفكرين الاقتصاديين المعاصرين المفتونين بكل ما هو غربي، فسوف نقوم في هذا الفصل باستعراض بعض الأفكار الاقتصادية التي ظهرت في ظل الحضارات

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

القديمة وذلك بالتركيز على ثلاثة حضارات مميزة وهي الحضارة الفرعونية القديمة، والحضارة اليونانية، والحضارة الرومانية، وقبل أن نستعرض كنه الفكر الاقتصادي العام في ظل الحضارات الثلاث المذكورة فقد يكون من الأفضل أن نبدأ بعرض صورة موجزة عن بعض الحضارات القديمة المميزة التي يمكن أن تستحث الباحثين على إجراء المزيد من الدراسات الاكثر عمقا وجدية والأقل تحيزا لاتجاه فكري بعينه إلى اشتقاق المزيد من الأفكار الاقتصادية التي يمكن أن تكون قد ظهرت في أحضان تلك الحضارات قد يكون قد تم إغفالها سهوا أو عمدا.

1- بعض الحضارات القديمة صورة عامة

تعتبر بداية التاريخ هي الوقت الذي ولد فيه المسيح عليه السلام ومن ثم فإن ما قبل ذلك الوقت يسمى قبل التاريخ أو بعده يسمى "التاريخ" أو "بعد الميلاد". ولأننا نؤمن بالمسيح عليه السلام فسوف نأخذ بذلك التصنيف مع دعواتنا للدراسات الأخرى إلى تحقق من صحة بتاريخ ميلاد المسيح – عليه السلام- كحد فاصل لبداية "التاريخ" على الرغم من وجود حياة بشرية سابقة لذلك الوقت مع وجود رسل وأنبياء لهم مكانتهم الهامة و المقدسة لدى جميع الأديان السماوية المختلفة مثل ابراهيم المشار عليهم جميعا بالمعنى أفضل الصلاة وأزكى السلام، واسماعيل ومن العصور المميزة قبل ويوسف...وقبلهم التاريخ جميعهم آدم إليه آنفا- هو العصر الحري الذي تميز- بدوره- بتواجده على مراحل مختلفة هي العصر الحجري القديم (حيث كان الانسان يعيش منفردا أو في جماعات محدودة العدد ولم يكن في ذلك الوقت مجتمعا أو منطقة يقيم فيها الانسان بل كان يقيم في مناطق متفرقة ويعيش على صيد الحيوانات والتقاط الثمار والمزروعات البرية). ثم العصر الحجري المتوسط (تطور نشاط الإنسان إلى صناعة أسلحة حجرية حيث بدائية لصيد الحيوان من البر والبحر، وكذلك ممارسة الرعي، مع احتراف الزراعة في أبسط صورها). وتلي ذلك العصر الحجري الحديث(حيث بدأ الإنسان في الاستقرار في قرى صغيرة قليلة من السكان ومن يجتمع فيها ثم بدأ الإنسان في احتراف الزراعة بشكل أكثر تقدما نوعا ما، وذلك إلى جانب استئناس بعض الحيوانات مثل الماعز والبقر والأغنام، كما ظهرت بعض الصناعات الفخارية البسيطة وتلي ذلك العصر الحجري النحاسي (ولقد استمرت من أواخر الألف السادسة قبل الميلاد حتى الألف الخامسة قبل الميلاد، ولقد تميزت تلك الفترة بتقدم واضح في الحياة الدينية والاجتماعية حيث أصبح الإنسان أكثر استقرارا في مكان إقامته وفي نشاطه الذي يمارسه وكما دلت الأبحاث التاريخية والحفرية فإن تلك الفترة شهدت تقدما مميزا في صناعة الأواني الفخارية المصقولة وفي استخدام الحجارة في تبليط الشوارع وإقامة المباني والمعابد.

2- حضارات العراق - الفكر الاقتصادي البابلي(1894-1595 ق.م)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من الحضارات التي ظهرت في أزمنة بعيدة قبل الميلاد تلك التي ظهرت في أواخر الألف الرابعة قبل الميلاد حتى الألف الثالثة قبل الميلاد... وتتميز تلك الحضارة بالتطور في البناء والنحت والكتابة والعمارة.. ومما تجدر الإشارة إليه ونحن بصدد التحدث عن الفكر الاقتصادي، أنه في خلال تلك الفترة المبكرة من الزمان ثبت أن أهم الموضوعات التي وجدت مكتوبة كانت تدور حول وثائق اقتصادية تتضمن إحصائيات عن المعابد وممتلكاتها من حقول وماشية ودخول تلك المعابد من المحاصيل واللبان والماشية وغيرها من البنود الأخرى، كما كانت تتضمن أيضا المخصصات اليومية لكل فرد على حدة. ولقد ثبت قوة اتساع العلاقات الخارجية لأهل العراق حيث وجدت هذه الحضارة مع العديد من البلدان الأخرى من مناطق الشرق الأدنى القديم مثل مصر والسند والجزيرة العربية.

انتبه مؤرخو الحضارات القديمة إلى مفارقة ملفتة للنظر، إذ لوحظ أن ما نعرفه عن الحياة الفكرية للحضارات الشرقية إجمالا لا يتناسب مع ضخامة إنجازاتها المادية، وربما أمكن تعليل هذه الظاهرة بأسباب متعددة منها:

أ- البعد الزمني السحيق الذي يفصلنا عنها والذي يمتد حتى بدايات الألف الثالثة قبل الميلاد. إن انقراض اللغات التي كتبت بها المخلفات الفكرية لتلك الحضارات كالمسمارية والهيروغليفية قد أعيا الآثاريين في حل رموزها وأقام حاجزا يحول دون التعرف إلى نتاجاتها الفكرية.

ب- التجنيد الاجباري لأعمال الري وأعمال الحرب. إذ لوحظ أن تلك الحضارات كانت حضارات فاعلة ونابضة بالفعالية المدنية والعسكرية بنفس الوقت مما أتى على فوائض الوقت الذي كان يمكن أن يكرس للأعمال الفكرية كما هو الحال عند أمم مترفة كاليونان كما سنلاحظ لاحقا.

ت- فإذا أضفنا إلى ذلك أن حضارات الغرب القديمة لم تؤتمن على تركة الحضارات الشرقية، كما فعلت الحضارة العربية الاسلامية بنتاجات اليونان والرومان، ففي الوقت الذي استعاد فيه الغرب ذخائر إرثه الفكري من الحضارة الاسلامية بكل أمانة لم يحفظ لنا الغربيون شيئا من ميراث الحضارات الشرقية القديمة ويكفي أن نعلم أن(تاريخ بابل) الذي كتبه الكاهن (برعشو) في ثلاثة اجراء لم يصلنا منه سوى صحائف معدودة في حين استرد الأوروبيون كامل تراثهم الفكري من مكتبات الأندلس وصقلية والاسكندرية وبغداد المأمون.

2-1- نمط الانتاج الآسيوي

تشترك الحضارات الشرقية في مجموعة من الخصائص البيئية التي حكمت الأنشطة الاقتصادية القاعدية، وجعلت للمؤسسة السياسية دورا مميزا فيها عرف بنمط الإنتاج الآسيوي، إذ يلاحظ أن طبيعة المناخ الجاف جعل الزراعة، وهي النشاط الأساسي المعيل للسكان، يعتمد على منظومات الري وتقنياته من

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أنهار وسدود وجداول وخزانات. إن هذه التقنيات لم يكن بالإمكان إنجازها ولا إدارتها إلا من قبل الدولة وهذا ما جعل الفعالية الأساسية تعتمد اعتمادا جذريا عبى الشروط التي تؤمنها الدولة للزراعة. وإلى هذه الحقيقة اشار (حمورابي وسنحاريب) في الخطب التي دشنوا بها مشاريعهم الأروائية.

ومن هنا برزت الوظيفة الاقتصادية للدولة، ومن هنا برزت أيضا مبررات مركزية الدولة، فالمصلحة تقتضي تعبئة الجهود في السلم لمواجهة الفيضانات ولأعمال الري واستحضاراته و تكميلاته كما تقتضي تعبئة الجهود في الحرب لحماية أمن الدولة تجاه الأخطار الخارجية.

إن القول بأن النشاط الاقتصادي الأساسي هو الزراعة لا ينفي وجود أنشطة أخرى فقد شهدت المراكز الحضرية نشوء وتطور الحرف كما شهدت ازدهار التجارة وتطور النقود فقد عرف النقد المعدني بشكله السبائك والمسكوكات، كما عرفت (بابل) المؤسسة المصرفية بوظائفها التقليدية، وهكذا استكملت حركت التمدن وتقسيم العمل كامل أدوارها، وفي حضارات الشرق القديم جملة عرفت الملكية العامة ممثلة بأملاك الإمبراطور أو الفرعون، وكذلك أملاك المؤسسة الدينية أو المعبد، هذا زيادة على الملكية الخاصة للأحرار. أما التركيب الاجتماعي فقد تكون بشكل أساسي من طبقتي الأحرار الذين يملكون ويديرون النشاط الاقتصادي وطبقة العبيد التي تشارك في النشاط الاقتصادي في البيوت الحرفية (الورش) في المدن وفي المزارع التي ينهض بها العبيد بالنشاط الزراعي سيما مزارع المعبد هذا زيادة على رق الخدمة المنزلية.

2-2- التراث الفكري

عرفت حضارات الشرق القديمة بعض القوانين مثل قانون (اورنمو) الذي يعود إلى سلالة (أور الثالثة) وقانون(لبت عشتار)، الذي ينتمي إلى سلالة (ايسن) إلا أن أبرز هذه القوانين وأوسعها هو شريعة (حمورابي) عظيم ملوك الإمبراطورية البابلية القديمة. الذي ضمت مسألتها الشهيرة (250) مادة تطرقت إلى جوانب دستورية حول مبدأ الحق الإلهي وتفويض السلطة وكذلك ورد فيها تعريف دقيق للالتزامات والحقوق ضبط لعقود البيع والرهن ولوائح بالأسعار والايجارات بما فيها أسعار الفائدة. كما ضمت لوائح بالجرائم الاقتصادية والعقوبات المناسبة. وانصرفت في جانب منها إلى تنظيم رق الدين (وتوقيته) كما أكدت مبدأ عدم المضارة أو التعسف في استخدام الحقوق الخاصة. وفيها أحكام واضحة تنتصف للضعفاء من الأقوياء وتمنع تجاوزات المرابين وتؤكد وجوب الرفق بالرقيق.

إن النقوش الحجرية والنحاسية واللوائح القضائية والعقودية و المستندات المحاسبية والمراسلات الملكية وتقارير النجوم والحسابات الفلكية قد ضمتها مكاتب مصنفة كما أثبتت المسوحات الأثرية لكن ما

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وصلنا منها لا يكفي لتكوين صورة كاملة عن الحياة الفكرية في تلك الحضارات تتناسب مع منجزاتها المادية البادية رغم توالي الزمن.

3- الحضارات الشرقية مجهولة المكان تحديدا

ومن الحضارات القديمة يمكن أن نذكر أيضا الحضارة الفينيقية التي قامت على يد القوم التي حملت الحضارة اسموهم وهم الفينيقيون، والذين اختلفت الدراسات التاريخية في تحديد موطنهم الأصلي فمنهم من ذكر أن موطنهم الأصلي هو دولة البحرين ومنهم من قرر أنهم من الشام.. أو من الحبشة.. وهكذا وعلى أية حال فقد استقروا على ساحل البحر الأبيض المتوسط حيث انتشرت حضاراتهم العريقة عبر المنطقة المذكورة في غضون اللف الأول قبل الميلاد وقاموا بتأسيس مدنا عريقة ما زالت لها آثارها الباقية حتى الآن مثل مدينة "قرطاج" بالقرب من تونس الحالية ومدنا أخرى في (ليبيا) وفي مناطق متفرقة، إلى جانب تأسيس العديد من المستعمرات (كورسيكا) و(صقلية ومالطة) وفي (مرسيليا) وغيرها.

وتذكر الدراسات التاريخية أن الفينيقيين اكتشفوا طريق الرجاء الصالح قبل أن يكتشفه فاسكو ديغاما بنحو ألفي عام. كما اشتهروا بصناعة البرونز والعاج والعظم والزجاج و الأقمشة، وبرعوا في صناعة السفن وأبدعوا في فن الملاحة فكان لهم باعا طويلا في النشاط البحري والتجاري وفي الكشوفات الجغرافية ذات الأهمية الكبرى والشهرة التاريخية العريقة.

وكانت لهم شهرة خاصة في استخراج مادة حمراء من القواقع البحرية واستخدامها في صياغة الأنسجة، حتى أصبح ذلك اللون الأحمر لون الطبقة الأرستقراطية المميز والمفضل كما انهم أبدعوا في صناعة الآلات الموسيقية وأدوات الزينة وأدوات طعام الفاخرة. ولقد توسع الفينيقيون في إنشاء المستعمرات في مشارق الارض ومغاربها وبخاصة في حوض البحر الابيض المتوسط بين القرنين العاشر والثامن قبل الميلاد حتى أن فينيقيا اشتهرت وقتها بأنها سيدة التجارة في البحر المتوسط، وبذلك قد تكون قد سبقت بريطانيا التي امتلكت أكبر و أشهر أسطول تجاري فيما بعد في الحصول على ذات اللقب.

مما يقال أن التجار الفينيقيون هم الذين علموا الامم القديمة مثل الامبراطورية اليونانية الحروف الهجائية المصرية يمكن أن يشير إلى الارتباط الهام بين التجارة كنشاط وبين الثقافة كفائدة يمكن اكتسابها بالاحتكاك عن طريق ممارسة النشاط التجاري. كما يقال أنهم هم الذين أدخلوا البردي من مصر وكان البردي عبارة عن نبات يستخدم في الكتابة عليه وفي تسجيل الحروف الهجائية والسجلات الحسابية المختلفة.

ويتضح من الكتابات التاريخية أن النشاط الرئيسي للمستعمرات والمدن الفينيقية كان يتمثل في التجارة والنشاط الملاحي، وكانت طبقة التجار الأثرياء هي الطبقة الحاكمة والمدربة على فنون الحكم

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والسياسة الخارجية والسياسة المالية، أما أصحاب المهن والصناعات فكانوا يمثلون الطبقة المتوسطة التالية للطبقة العالية من التجار، وتأتي بعد ذلك الطبقة الثالثة والدنيا في ظل الدولة الفينيقية والتي كانت تتألف من الخدم والعبيد.

وكان الفينيقيون يعملون على تعظيم ثرواتهم من المعادن النفيسة خاصة من الذهب والفضة مثلهم في ذلك مثل التجاريون الذين ظهروا في عصور لاحقة بعد الميلاد كما سيتضح فيما بعد.

ومن الاستعراض الموجز السابق يمكن أن يتضح لنا أن الاقتصاد بنشاطه وبأفكاره تواجد في عصور أخرى غير العصور الرومانية واليونانية التي ركزت عليها أضواء الكتابات التاريخية في الفكر الاقتصادي. وعلى أية حال فإننا سنقوم في الفصل التالي بمحاولة لاستعراض أهم ما وجد من مضامين اقتصادية في حضارة أخرى هامة هي الحضارة الفرعونية القديمة وذلك قبل أن نقدم الفكر الاقتصادي في العصور اليونانية والرومانية اللتان ركز عليهما الفكر الاقتصادي المعاصر.

4- الحضارة الفرعونية القديمة

ترجع تلك الحضارة إلى أكثر من ثلاث آلاف عام قبل الميلاد حيث كان "فرعون" يمثل الملك الذي يحكم البلاد والذي كان يجمع كل السلطات المختلفة في يد شاملة السلطات الدينية والسلطات الدنيوية. وبمعنى أكثر تفصيلا، فقد كانت مصر مقسمة إلى إقطاعيات منفصلة يكم كل منها أمير، وكان فرعون يحكم كل الإقطاعيات وكان يعتبر وقتها ابنا للآله أو أنه الإله ذاته مما أكسبه نفوذا روحيا وماديا لا حدود له عبى شعبه. وكان النظام السائد في البلاد هو تدخل الدولة الكامل في شؤون الأفراد وفي أنشطتهم المختلفة. ومن أهم الأسس والأفكار الاقتصادية التي صاحبت الحضارة الفرعونية يمكن أن نعرض الآتي:

1- مبدأ الاحتكار المطلق للحاكم: فقد كان فرعون مصر هو المالك الوحيد للأراضي الزراعية ولما تنتجه من حصتها الأساسية من المحصول. وكذلك فقد كان فرعون يحتكر كل المحاجر ومناجم الذهب والنحاس في الصحراء الشرقية وفي سيناء، وكذا شق الترع والمصارف وتنظيم الري وحصص الماء.

2- التجارة الداخلية: كانت محددة النطاق وتمارس بشكل دوري كل أسبوع مثلا في أسواق القرية وأسواق المدينة حيث يتم التبادل بين الأفراد للمنتجات الغذائية والحيوانات الحية وبعض المصنوعات الخفيفة. إلا أن ما يمكن أن يميز تلك الأسواق اعتماد رواجها أو كسادها على مستوى مياه الفيضان، وكانت تتم عادة بشكل بدائي وفي صورة مقايضة.

3- التجارة الخارجية: كان نشاط التجارة الخارجية يعتمد في قوته أو ضعفه على قوة مصر الحربية والسياسية، كما كانت تضعف وتنكمش مع ضعف السلطة الحاكمة أو انهيارها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وبوجه عام فقد تنوعت التجارة الخارجية ما بين الكماليات النسبية من فضة وبخور وزيت وأخشاب لبناء المعابد والقصور والسفن وعاج وروائح وغيرها ذلك مما يلزم الطبقات الغنية ورجال الدين بصفة أساسية. كما كانت مصر تستورد الآلات الموسيقية والأواني والخيول والأسماك والماشية وبعض المنتجات الأخرى من سوريا والبلاد المجاورة على وجه الخصوص بينما اشتهرت مصر بتصدير الحلى والمنسوجات الكتانية والأواني والتماثيل وتشير كتب إلى أن مصر كانت تمتلك في ذلك الوقت أسطولا تجاريا كبيرا يضم على الأقل أربعين سفينة.

4- نظم الضرائب: فرضت الضرائب على الأقاليم التابعة لمصر على أن تجبى حصيلتها لصالح فرعون الحاكم، وفي عهد أمنمحات الأول تم تعيين موظف أطلق عليه " رئيس المراقبين لأراضي الخزانة الملكية" وذلك بهدف تحقيق المعرفة التامة بالوضع الاقتصادي للبلاد وعدم السماح بما يطلق عليه باللغة الحديثة التهريب الضريبي ومن القوانين الفرعونية التي سنت في المجال الضريبي نجد أن تشريع "حور محب " قد تضمن الآتي:

أ- أن كل من يتعرض للسفن التي تحمل الضرائب للدولة يعاقب بجدع الأنف، فضلا عن النفي إلى أماكن أخرى خارج البلاد وبالتحديد إلى "شارو" ناحية القنطرة شرق.

ب- إن كل موظف يجد مواطنا لا يستطيع الحصول على سفينة لتوريد الضرائب عليه أن يعمل على إيجاد سفينة له.

ت- إن كل من يسرق سفنا تحمل ضرائبا للحريم أو للمعابد يجدع أنفه وينفى إلى "شارو".

ث- معاقبة الابتزاز والرشوة في تحصيل ضريبة الدخل العام وإنزال العقاب بمفتشي الضرائب إذا ما اتفقوا مع محصلي الضرائب بغية الكسب والتلاعب.

هذا، وقد كانت هناك أنواع من الضرائب التي تفرض على المناطق الخاضعة للسيادة المصرية كثل الضرائب المحصلة من الأراضي النوبية، ومن أنواع الضرائب المجباة.

الضرائب على الأراضي الزراعية والضرائب على الدخول، وكان هناك فردا يقوم بدور المحاسب باللغة الدارجة، حيث كان يسجل ما يتم من أعمال وما يسلم من البضائع وأثمانها ومكاسبها أو خسارتها، كما يحمي المواشي الذاهبة إلى المذابح وهي تكال للبيع، ويكتب العقود والوصايا، ويقدر ما يجب على السيد أن يؤديه من ضريبة الدخل، كما كانت تفرض ضرائب جمركية لحماية التجارة المحلية.

ولقد كانت الضرائب تجبى عادة في صورة عينية ومن ثم فقد كانت خزائن الملك تغص بحصيلة ضرائب من آلاف السلع ومنتجات الحقول وبضائع الحوانيت وليس من النقود كما هو معتاد الآن. ومن

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأمثلة على قيمة ما يحصل من ضرائب أن كل فدان من الأرض التي يمتلكها فرعون يمكن للفرد أن يستأجرها لزراعتها على أن يؤدي عنها ضريبة عينية تتراوح مابين عشر المحصول وخمسه.

5- النقود، مرت النقود في العصر الفرعوني بمراحل مختلفة يمكن إيجازها في الآتي:

أولا: في بداية الأمر لم تكن هناك نقودا، بل كانت السلع هي البديل المستخدم في البيع والشراء ومنح الموظفين لدخولهم فكانوا يحصلون على هذه الدخول مثلا في صورة خبز أو خميرة أو حبوب.

ثانيا: بعد ظهور المعادن النفيسة وانتشار استخدامها أصبحت قيمة الأشياء توزن أو تقيم على أساسها خاصة على أساس سبائك الذهب التي تقدر قيمتها- بدورها- بوزنها.

ثالثا: النقود في شكل دراهم مسكوكة –وقد حدث ذلك على وجه التحديد في عهد يوسف عليه السلام بدليل قوله تعالى: (*شروه بثمن بخص دراهما معدودة وكانوا فيها من الزاهدين وقال الذي اشتراه من مصر لامرأته أكرمي مثواه عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا*) (يوسف:2 ومن اية 12).

وفي تلك الآيتين الكريمتين ترى بعض التفاسير أن الذي دفع تلك الدراهم المسكوكة هم السيارة تفسير (مثلما ذكر في القرآن العظيم لابن كثير وفي تفسير الجلالين)، بينما ذكرت تفاسير أخرى أن الذي دفع تلك الدراهم هو عزيز مصر (مثلما ذكر الأستاذ سيد قطب في تفسيره في ظلال القرآن). غير أننا نميل إلى التفسير الثاني على أساس أن واو العطف في قوله تعالى:(وقال الذي اشتراه...)تعود على من اشتروا يوسف بثمن بخس الذين أشير إليهم في الآية السابقة (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة...) ومن هنا يمكن أن نستدل على أن الدراهم كانت الشكل المتطور من النقود الذي كان يستخدم في عهد الفراعنة أيام وجود يوسف عليه السلام (في عهد الأسر).

6- نظام الائتمان : الائتمان في مصر الفراعنة نشأ وارتقى إلى دجة مرتفعة وكان الكثير من التحويلات والصكوك المكتوبة تحل محل المقايضة أو الدفع الفوري في الكثير من المعاملات ولقد زادت أهمية المعاملات الائتمانية في ذلك الوقت حتى أنه كان هناك كتبة يقومون خصيصا بمهمة كتابة الصكوك الائتمانية المتعلقة بالمتعاملين.

7- الزراعة: كانت الزراعة تحتل مكانا رئيسيا بين الأنشطة الاقتصادية السائدة في مصر في العهد الفرعوني غير أن المزارعين كانوا يبذلون جهدا أقل في الوراعة لوجود النيل الذي يوفر عليهم مؤونة تحطيم أخاديد الأرض بالمحاريث أو عزقها أو القيام بأعمال أخرى يضطر المزارعون في الأراضي البعيدة عن النيل إلى القيام بها. غير أن يلاحظ أن المزارع كان يعمل في الأرض كرقيق عليه أن يقدم جزءا كبيرا من إنتاجها إلى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

صاحب الأرض من الطبقة الحاكمة أو من الجيش أو من رجال الدين، إى جانب دفع ضرائب عينية كانت تتفاوت من عصر إلى آخر.

وإلى جانب فلاحة الأرض كان المزارعون القدماء في مصر يقومون بأنشطة أخرى مثل تربية الحيوانات وتشييد الأهرامات والأبنية والقصور.

8- الصناعة، تقدمت الصناعة المصرية القديمة في بعض المجالات تقدما هائلا يفوق في بعض الأحيان مستواه الحالي ليس في مصر وحدها بل على المستوى العالمي أيضا. ومن أهم الصناعات التي تفوقت فيها مص آنذاك صناعة التحنيط وصناعة المنسوجان وصناعة التعدين. ولقد عثر المنقبون على نماذج من منسوجات كتانية يقدر عمرها بأربعة آلاف عاما.

9- كما كان فن الهندسة يرقى عند المصريين عن كل ما عرف في اليونان وفي الرومان بل وعن كل ما شهدته مظاهر الرقي العصري في الفن الهندسي المعاصر. ومن الأمثلة على الإنجازات الهندسية والمعمارية العملاقة الأهرامات التي يعجز عباقرة العصر الحديث هن مضاهاتها، وكذلك من الأعمال العظيمة وقتها ما قام به""سنوسريت" حيث شيد سورا طوله سبعة وعشرون ميلا حول بحيرة موريس ليجمع فيها ماء منخفض الفيوم بحيث تمكن بعمله هذا من اصلاح 25000 فدانا كانت من قبل منافع فأصبحت صالحة للزراعة كما أنه جعل من تلك البحيرة خزانا واسعا لماء الري.

هذا ويلاحظ أن العاملين في كل صناعة كانوا يؤلفون طبقة خاصة، ولقد كان معظم هؤلاء الصناع الأحرار وقلة منهم كانوا من العبيد.

10- وسائل النقل والمواصلات، اختلفت وسائل الانتقال باختلاف الطبقة المستخدمة لها وباختلاف الشيء المنقول، وبوجه عام كان يدر استخدام الآلات في أغراض النقل وبدلا من هذا كان يستعان بالمجهود العضلي لتوفره بكثرة ولرخص ثمنه أيضا. فعلى سبيل المثال كانت الحجارة الضخمة تنقل بجرها على عروق من الخشب بالشحم وكان من يجرها هم العبيد. وكان الحمالون ينقلون البضائع ثم استخدم الحمير والخيول في نقلهما (مثلما يحدث الآن في مصر الحديثة) وكانت هناك سفنا تستخدم كوسائل للنقل والمواصلات البحرية.

أما عن الانتقال البري فالفقير يتنقلون سيرا على الأقدام أو على الحمير بينما الأغنياء يركبون الهوادج التي يحملها العبيد ثم تطور الأمر إلى ركوب عربات يقع ثقلها كله أمام محور العجل.

وكان في مصر الفرعونية بريدا منتظما إلا أن وسائل الاتصال -مع هذا- لم تكن مسيرة فقد كانت الطرق قليلة وغير ممهدة فيما عدا الطريق الحجري الممتد من نهر الفرات مارا بغزة. وكان التواء النيل –الذي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كان يمثل أهم وسائل الاتصال – وقتئذ يضاعف بعد المسافة بين المدن المختلفة وبالتالي يزيد من صعوبة عملية الاتصال فيما بينها.

11- التخطيط: من أبرز الأمثلة وأشهرها على الإطلاق على معالجة المشكلات والأزمات الصعبة الخطة المحكمة التي عرضها يوسف عليه السلام لحل مشكلة الجدب التي كانت تنذر الاقتصاد المصري لفترة طويلة ستمتد إلى سبع سنوات وذلك كما ورد في الآيات الكريمة من سورة يوسف حيث قال تعالى: (يوسف أيها الصديق أفتنا في سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف وسبع سنبلات خضر وأخرى يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون، قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه في سنبله إلا قليلا مما تأكلون، ثم يأتي من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتهم لهن إلا قليلا مما تحصنون، ثم يأتي بعد ذلك عام يغاث الناس وفيه يعصرون. (يوسف: 64-93).

فتلك الخطة الناجحة قدمها يوسف عليه السلام للتغلب على جدب ونقص في الأرض حيث كان موجز تلك الخطة هو ترك الحصاد وادخاره في سنبله (حتى لا يفسد إذا اقتطف) والاستهلاك بقدر الحاجة منه فقط وذلك في وقت الخصوبة، أما في سنين الجدب والقحط فيحسب من المدخر من الثمر على السنابل قليلا قليلا وفقا للحاجة حتى يكفي ذلك المدخر من الثمر في فترات القحط.

غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى تلك الخطة المحكمة هي نوع من الوحي الإلهي ليوسف عليه السلام ومنية على رؤية أراد الله العليم الحكيم –لحكمة لا يعلمها إلا هو- أن يراها وقتها فرعون مصر أو ملكها حتى تكتمل القصة المعنية على نحو الذي أوضحه القرآن الكريم. وبناء عليه، فإن ما نود أن نوضحه من ذبك الجانب من قصة يوسف عليه السلام هو أنه كان هناك نوع من التخطيط المطبق بشكل علمي دقيق ومتكامل وحتى إن اعتبر ذلك وحيا إلهيا فما من شك أن كل ما يفعله الإنسان وما يتعلمه إنما هو بالفعل وحيا من الله أو يعلم منه وإذا ادعى داع أن الإنسان هو واضع العلم الحديث وصانعه فيجب أن نتذكر أن الله سبحانه وتعالى هو صانع هذا الإنسان وواهبه تلك المقدرة على التعلم.

ونخلص مما تقدم أن هناك أبعادا اقتصادية لا تخفي في العصور الفرعونية القديمة، وأن مصر في عهودها التاريخية القديمة قد انطوت على الكثير من الأفكار الاقتصادية غير أنها- مثلها في ذلك مثل الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة – بل وحتى وقت قريب كما سنرى فيما بعد –لم تكن مقصودة أن تكون أفكار اقتصادية أو أنشطة "اقتصادية" بشكل يكون مدرسة فكرية اقتصادية مستقلة، ومع هذا فإنه يلاحظ أن هناك العديد من الفكر الاقتصادي في تلك العصور الفرعونية القديمة ما يمكن الاستفادة منه في العصر الحديث فقط في مجال العلم الأكاديمي فقط بل من الناحية التطبيقية أيضا مثلما نجد في القوانين المتعلقة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بالضرائب التي أوضحناها في جزء سابق من الفصل الحالي. ولعل المزيد من التراجم لأوراق البردي ومزيد من التنقيب للآثار الفرعونية وغيرها من الآثار القديمة تأتي لنا بالمزيد من الأفكار والحقائق التي تضيف إلى الاقتصاد الحديث علما ونشاطا وفكرا وسلوكا العديد والعديد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي في المجتمعات الغربية القديمة والعصر الوسيط في أوربا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

I. الفكر الاقتصادي عند الاغريق

جاء الاهتمام بالأمور الاقتصادية البحتة متأخرا في تطور الأفكار، حيث يظهر التطور المنهجي المبكر لمفاهيم مثل القيمة، السعر، رأس المال، العمل، قانون العرض والطلب، وأسهم التوزيع في نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر.

لماذا استغرق الاقتصاد وقتًا طويلاً حتى يتطور كمنهج رسمي للبحث والتعلم؟ أليس على جميع المجتمعات أن تنتج وتتبادل وتوزع غلة الإنتاج ثم تستهلك ثمار إنتاجها؟ في ضوء تطورهم المشهود، يمكن للمرء أن يتوقع بشكل معقول أن يفكر اليونانيون في بعض هذه العلاقات الأساسية. وبالمثل، فإن حقيقة أن الدولة لعبت مثل هذا الدور الهام في الحياة اليونانية كان يجب أن تقدم بعض التفسير لكيفية تمكنها من الحفاظ على نفسها من خلال فرض الضرائب وإدارة إيراداتها.

للإنصاف، نظر الإغريق في قضايا اقتصادية مثل ملكية الأرض والأرباح وأخذ الفائدة. المشكلة، مع ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص لم يأخذوا حقهم من البحث بطريقة شاملة وتم تجاهلهم بسرعة. على سبيل المثال، رفض أرسطو فعليًا فكرة الأرباح، بحجة أن المال على عكس الإنتاج قاحل وأن المال لا يولد المال، كان تبادل سلعة بأخرى بسبب الضرورة أمرًا طبيعيًا، ولكن تبادل السلع مقابل المال من أجل الربح كان غير طبيعي، كما رفض قبض الفائدة على أساس الأخلاق. المشكلة في موقف أرسطو بطبيعة الحال هو أنه كان ينظر إلى الأموال من مستهلك بحت وليس من منظور المقاول أو المستثمر حيث قد تكون المكاسب مفيدة للطرفين؛ حيث يولد المال المال، ويمكن تبرير دفع الفائدة للمقرض من حيث الإنصاف.

ولكن هل كان هناك شيء وجب على اليونانيين أن يقولوه بشأن عنصر العمل؟ في الواقع لم يتطلب تكوين الاقتصاد اليوناني القديم دراسة مكثفة للعمل. وبالنسبة للأجور كما نعتبرها اليوم كانت غير موجودة.

خلال هذه الأوقات المبكرة، كانت العلاقة بين المالك والعامل هي علاقة السيد والخادم. في الواقع كان الاقتصاد يعتمد على عمل العبيد، حيث يمثل العبد شيئًا وليس شخصًا، ولم يكن بوسعه أن يطالب قانونيا بما يكسبه؛ وبالتالي لا يوجد سبب لتوقع أن يقوم اليونانيون بتطوير نظرية العمل، ويمكن تقديم نفس الحجة لتوضيح لماذا لم يطور اليونانيون نظرية الريع، حيث لم تكن الأرض مملوكة لأفراد بل كانت مملوكة بشكل مشترك، وفقًا لأفكار أفلاطون، ولفهم هذا الافتقار إلى الاهتمام بهذه القضايا وغيرها من القضايا الاقتصادية يجب علينا فحص التفكير اليوناني المبكر في المواضيع الاجتماعية.

تصور اليونانيون الفرد على أنه تابع للدولة التي يمكن من خلالها تطوير طبيعته. في المقابل كان لا بد من تكريس جميع جهوده لصيانة وخدمة الدولة، ولم يُنظر إلى المواطن على أنه منتج، ولكن فقط كمالك

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

للثروة المادية، لم يتم تقدير هذه الثروة من أجل مصلحتها أو من أجل المتعة التي تتيحها، بل من أجل الأهداف الأخلاقية السامية والمصالح العامة العليا التي يمكن أن توجه إليها، لذا فإن الدولة تمتلك وتمارس السلطة على كل مجال من مجالات الحياة الاجتماعية، بما في ذلك الاقتصادية، من أجل جعل العمل الفردي منسجمًا مع خير الجميع.

1- زينوفون *Xenophon*

يعود الفضل في ظهور مصطلح "الاقتصاد"، إلى زينوفون (حوالي 426-354 قبل الميلاد)، وهو تلميذ سقراط، بعد أن خدم كجندي في خدمة سبارتا تقاعد زينوفون لاستغلال عقار زراعي ضمن عمل متنوع للغاية، يتم استخلاص أربعة كتب من تجاربه، بما في ذلك الاقتصاد والدخل. وبموجب معاهدات إدارة الممتلكات هذه، فإن مصطلح "الاقتصاد"، وهو مصطلح مشتق من (oikos المنزل) و(nomos الإدارة)، وتم اختزاله في قواعد الإدارة المحلية الجيدة، وقد كان Xenophon مهتما فقط بإدارة المناطق الريفية، ويكتفي بدقة بإبراز أهمية الزراعة في إنتاج الثروة.

وعلى النقيض من مثالية أفلاطون، فإن نظام زينوفون Xenophon، الذي تم تحديده في أوكونوميكوس "Oeconomicus"، أكثر اعتدالًا إلى حد ما، ومع ذلك فهو يعترف أيضًا بمؤسسة العبودية ويوصي بتوظيف العبيد من قبل الدولة للعمل في المناجم كوسيلة لزيادة إيراداتها، بالإضافة إلى ذلك يوصي بزيادة عدد العبيد باستمرار من خلال عمليات شراء جديدة من مكاسب مؤسسات الدولة.

2- أفلاطون *Plato*

تعتبر أفكار أفلاطون الاقتصادية (أرسطوقليس، المعروف باسم أفلاطون 428-348 قبل الميلاد) أكثر فلسفية من حيث النطاق.

إنها مسألة تساؤل، كما هو الحال في الجمهورية، حول ترتيب ما يمكن أن يكون مدينة مثالية (منظمة ومتناغمة) في ذهن أفلاطون، وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، يتطلب ذلك سيطرة "جماعية" صارمة على الممارسات والعلاقات الاقتصادية، إلى درجة أن البعض أرادوا رؤيتها على أنها نداء لشكل من أشكال "الشيوعية". ينطبق هذا النظام على مجتمع من 5040 مواطنا، حيث لا يتم إلغاء الفئات الاجتماعية، ولكن على أساس الاختيار وليس على الميراث. يجب أن يكون تقسيم العمل بين هذه الفئات صارما للغاية: في الأعلى توفر "طبقتي" الذهب والفضة على التوالي **الحكام** الذين يحكمون المدينة (التي يجب أن تكون موهبتها الرئيسية هي الحكمة) **والمحاربون** الذين يدافعون عنها (الذين يجب أن تكون موهبتهم الرئيسية هي الشجاعة). وفي مقابل هذه المسؤوليات البارزة، يجب إخضاع الأوصياء والمحاربين لنظام صارم للغاية: نظرا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لأن هاتين الفئتين مسؤولتان عن ضمان حماية الأخلاق، وحتى لا تتعرض صفاتهما الأخلاقية للخطر يتم استبعادهما من أي نشاط اقتصادي. في هذا النظام يتم إلغاء الأسرة والممتلكات الخاصة، ومصادر العواطف هم فقط أولئك الحرفيين والتجار الذين هم في الجزء السفلي من التسلسل الهرمي ويجب عليهم ضمان الأداء المادي للمدينة، يحتفظون بالتمتع بالملكية الخاصة، وعندما يتساءل في قوانين حول المدن المحتملة التي قد تكون قادرة على الاقتراب من هذا المثل الأعلى، يؤكد أفلاطون هناك أن الازدهار والثروة يجب ألا يكونا غاية في حد ذاتها وأن المهام الوحيدة لهذه المدن يجب أن تكون العدالة والانسجام الاجتماعي، على أساس احترام الفضائل الأخلاقية الأساسية (الحكمة، الشجاعة، العدالة، الاعتدال).

ويمكن تلخيص الأفكار الاقتصادية لأفلاطون فيما يلي:

بالنسبة **لتقسيم العمل**: فيرى أفلاطون أن تقسيم العمل ضروري جدا للتنظيم الاجتماعي داخل المدينة المثلى، وذلك كأساس لزيادة كفاءة الأفراد، وذلك بتكليف كل منهم بالعمل والنشاط الذي يتلاءم ومهاراته وقدراته الطبيعية.

النقود: يرى أفلاطون انها وسيلة لتسهيل التبادل، ومن ثم فقد اقترح نوع من النقود لها قيمة صورية، (وليس من الذهب والفضة)، وذلك حتى تكون النقود مستقلة تماما عن قيمتها الذاتية، وحتى لا يتم استخدامها للاستفادة من قيمتها الذاتية (مثل الذهب)، انما كوسيلة للتبادل فقط.

3- أرسطو *Aristotle*

تم اعتبار أرسطو (384-322 قبل الميلاد)، وهو تلميذ أفلاطون، في العصور الوسطى على أنه "فيلسوف"، يعالج القضايا الاقتصادية بشكل رئيسي في السياسة والأخلاق. يميز أرسطو بين نوعين من الثروة، "الثروة الحقيقية": والتي تتعلق "بالسلع الأساسية للحياة" و "الثروة الزائفة" التي تتعلق بالسلع غير الضرورية. إن فن الاقتصاد الذي يربطه مثل زينوفون مع إدارة الأسرة، يرتبط بالنسبة للسيد مع قدرته على اكتساب واستخدام الثروة "الحقيقية"، والغرض من الوجود ليس الإثراء بل "حياة سعيدة". وينضم أرسطو إلى أفلاطون في إدانته للثراء، وهو يعارض التبادل غير الطبيعي (فن اكتساب الثروة)، أي اكتساب الثروة اللازمة للحياة، إلى تبادل طبيعي، أي اكتساب سلعة، ليس للوظيفة التي تؤديها ولكن للاستحواذ نفسه. تجد هذه الإدانة صدى لها في تحليل للعملة. حيث يعتبر أرسطو هو أول من حدد الوظائف النقدية الثلاث: معيار للقيمة، ووسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة (أداة الادخار). المال من وجهة نظره هو قبل كل شيء "وسيلة" للتبادل، بما أن هذه هي طبيعته، فإن جعل المال نهاية النشاط الاقتصادي، وثروة في حد ذاته، يعني جعله يلعب دورا غير طبيعي، وبالتالي يتعارض مع النظام الطبيعي. وبالتالي فمن دواعي الانحراف أن يصبح المال

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

"مبدأ ونهاية التجارة"، ومنه فإن النشاط الاقتصادي محكوم عليه بالفشل بمجرد أن ينحرف عن تلبية احتياجات الأسرة بشكل عادل؛ الإثراء (النقدي) محظور وممارسة الربا (غالبًا ما يتم الخلط بينها وبين قبض الفائدة) تدان أيضًا: جني الفائدة هو جني ربح من المال نفسه، و مرة أخرى هو جعل المال غاية وليس وسيلة للمعاملات، في حين أنه لم يؤسس لهذا الغرض من الاستخدام.

أرسطو على الرغم من معارضته لقمع الحرية الشخصية والمبادرة، والتبعية المفرطة للفرد للدولة، يقترح نظرية العبودية، وتستند نظريته على عالمية العلاقة بين الأمر والطاعة والانقسام الطبيعي الذي يتم من خلاله تمييز الحكم عن العرق الخاضع، ويعتبر العبد أنه ليس لديه إرادة مستقلة ولكن "أداة متحركة" في يد سيده، ويرى أرسطو أنه في خضوعه لمثل هذه السيطرة، سيجد الشخص الأدنى رفاهه الحقيقي. هذه الآراء التي صدمت بشدة قيمنا الحديثة ليست شخصية لأي من هؤلاء الفلاسفة، فهم يقدمون عرضا نظريا لحقائق الحياة اليونانية. واستندت تلك الحياة على مجموعة من المواطنين التابعين للحكام والمسؤولين عن الدفاع وإدارة الدولة.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية لأرسطو فيما يلي:

3-1- نظريته في القيمة : يرى ارسطو ان هناك نوعين من القيمة بالنسبة للسلعة او الخدمة هما:

القيمة الاستعمالية : وهي مقدار الاهمية او المنفعة التي يشعر بها الفرد نتيجة لاقتنائه سلعة معينة، فقد يشعر الفرد بان سلعة ما تنفعه كثيرا فيكون على استعداد لان يدفع فيها ثمنا مرتفعا، بينما هناك من يرى بان هذه السلعة لا تفيده كثيرا وعندئذ لا يكون مستعدا لدفع نفس الثمن الذي دفعه الاول.

القيمة التبادلية : وهي مقدار ما يبادل بسلعة معينة مع السلع الاخرى، أي ما نحصل عليه من سلع في السوق نتيجة لمبادلة هذه السلعة بغيرها من تلك السلع.

هذا التقسيم للقيمة يعد من اهم انجازات ارسطو الاقتصادية لانه يشغل اغلب نظريات القيمة في الوقت الحاضر، وقد طور هذان المفهومان حتى اصبحا نظريات اقتصادية فالقيمة الاستعمالية طورها اصحاب نظرية المنفعة الحدية، وكذلك القيمة التبادلية.

3-2- مفهوم الاحتكار: عرف ارسطو الاحتكار التعريف الذي ما زلنا نأخذ به حتى اليوم، وهو انفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، ولاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر فرض الثمن الذي يراه وكيف يحقق من وراء ذلك ارباحا طائلة وقرر أن الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.

3-3- نظريته في نشأة النقود ووظائفها: وادرك ارسطو ان للنقود عدة وظائف منها:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

- وسيلة للتبادل: ويعتقد ارسطو ان احساس الناس بصعوبة عملية المقايضة(ظهرت عملية المقايضة عندما انتقل المجتمع من الانتاج المغلق الى الانتاج المفتوح -السوق)، دفعهم الى استخدام سلعة معينة لتكون وسيطا للمبادلة، فاختاروا المعادن والتي تعبر عن نشأة النقود، وكانت توزن في كل عملية من عمليات المبادلة لتحديد وزنها الى ان تم الاهتداء الى طباعة علامة عليها لمعرفة وزنها، الامر الذي سهل من تكرار عملية الوزن في كل عملية، وهكذا نشأت وظيفة النقود كوسيط للمبادلة.
- أداة لقياس القيمة: وادرك ارسطو وظيفة اخرى للنقود باعتبارها كأداة لقياس قيم السلع المختلفة اي ان السلعة تساوي عددا من وحدات النقد.
- أداة لحفظ القيمة (مخزن للقيمة): وتأتي هذه الوظيفة الثالثة من كون النقود كأداة نحتفظ فيها بمدخراتنا(كوسيلة للادخار) اي لشراء السلع في المستقبل، ويعتقد ارسطو في ان النقود انما تقبل في المعاملات بسبب القيمة التي تكون للمادة التي تصنع منها ذهب او فضة، على العكس من افلاطون الذي يرى بأننا نقبلها لان المجتمع قد اتفق عليها.

3-4- نظريته في الفائدة: هاجم ارسطو الفائدة بعنف، فالنقود عنده مجرد وسيط للمبادلة كاستعمال طبيعي لها، ولكن عندما تستخدم للحصول على ثروة مقابل اقراضها بفائدة فانه يكون قد خرج بالنقود عن طبيعتها، فالنقود عقيمة ولا تنتج ولا مبرر لدفع الفائدة عنها.

3-5- الملكية: نادى أرسطو بأن تكون الملكية خاصة ولكن الانتفاع بها عام، أي بوجوب استخدام الملكية الخاصة للانتفاع العام.

4- المالية العامة في الفكر الاقتصادي اليوناني

بالنظر إلى أهمية الدولة في الحياة اليونانية، يمكن للمرء أن يتساءل: "لماذا فشل الفلاسفة اليونانيون في تقديم أي مساهمة في دراسة المالية العامة؟ الجواب هو أنه لم تكن هناك حاجة إلى معالجة شاملة لمالية الحكومة، لأن مصادر الإيرادات الواسعة مثل الموجودة اليوم، لم تكن معروفة لمديري الدولة اليونانية المبكرة. الإيرادات الحكومية المكتسبة من خلال فرض ضرائب الدخل والمشاريع التجارية؛ الرسوم الإدارية والتقييمات الخاصة، كما هو الحال مع معظم الحكومات اليوم، لم تكن معروفة لليونانيين، وبدلاً من ذلك، عملت خزانة الدولة اليونانية المبكرة بموارد محدودة نسبيًا. بشكل عام، كان هناك ثلاثة أو أربعة مصادر منتظمة للإيرادات الحكومية: الضرائب على الأراضي؛ الإيجارات من الأراضي المملوكة للدولة؛ دفع الغرامات والمبالغ الصغيرة التي أتت من مختلف الرسوم والضرائب غير المباشرة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حتى ظهور بريكليس في القرن الخامس قبل الميلاد، كانت هذه الإيرادات محدودة نوعًا ما؛ ومع ذلك خلال فترة حكمه زادت إيرادات خزانة الدولة بشكل كبير بسبب زيادة مستوى النشاط الاقتصادي، أين كان نمو التجارة مواتياً لفرض الضرائب، والتي شملت الضرائب في السوق والتراخيص والرسوم على العبيد والأجانب والتي نتجت عن زيادة الهجرة، مصدر آخر للدخل تمثل في الزيادة في رسوم المحاكم التي تضخم بسبب زيادة الواجبات الموكلة إلى المحاكم، تم استكمال هذا الدخل الإضافي للخزينة الأثينية بمواهب من مناجم الفضة، ومبالغ كبيرة أخرى من المجالات الجديدة، بما في ذلك المناجم في تراقيا، في غياب أي معلومات عن قيمة هذه المواهب فمن المستحيل بالطبع جعل أي تقدير لأهميتها لموارد الخزانة.

بشكل عام، تم استخدام إيرادات الدولة لتحمل النفقات الإدارية التي كانت متواضعة نسبيًا، تضمن ذلك صيانة الأشغال العامة، مكافآت لقتل الذئاب، جوائز للشعراء والأطباء، منح للعجزة، مدفوعات للمواطنين مقابل الخدمة كمستشارين، تشغيل المحاكم وقبل كل شيء عروض وتضحيات إلى الآلهة الوطنية والبانهيلنية.

من المهم ملاحظة أن الشؤون المالية للدولة كانت تعمل إلى حد كبير من أجل الضروريات فقط، ولم يكن هناك حتى وقت الحروب الفارسية أي تفكير من أثينا في تركيم أي احتياطي من الإيرادات الحالية، وبمجرد الاعتراف بهذه الحاجة، أصبحت الأموال المخصصة لخزينة الحرب أهم صندوق.

مما سبق يمكننا أن نرى بسهولة أنه باستثناء التحضير للحرب، كانت هناك تعهدات قليلة نسبيًا من قبل الدولة اليونانية مقارنة بالعمليات والأنشطة اللاحقة للحكومات، لا يمكن قياس أهمية التمويل العام في الحياة اليونانية إلا من خلال عدد وكثافة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة، وباستثناء الدفاع فقط كانت هذه الواجبات قليلة وذات عواقب طفيفة، لذلك لم يكن هناك حاجة كبيرة للفلاسفة اليونانيين لأن يهتموا بشكل كبير بمشاكل التمويل الحكومي، أو قضايا العمل والأرباح ودفع الفوائد وغيرها من القضايا الاقتصادية، بسبب تركيبة المجتمع اليوناني

II. الفكر الاقتصادي عند الرومان

على الرغم من الطابع العملي والواقعي والمنفعي للرومان، فقد فشلوا في استخدام تلك المواهب لتطوير الفكر الاقتصادي، وهناك القليل من الأدلة على تحقيق نظري جدي في القضايا الاقتصادية، وبشكل عام تم استعارة أفكارهم حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى من المفكرين اليونانيين، ويمكن العثور على آثار الفكر الاقتصادي هذه كما هو الحال في كتابات الفقهاء (فقهاء القانون) والفلاسفة والمخطوطات القديمة، أو الكتابات حول المواضيع الزراعية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من بين الفقهاء يمكن العثور على المفكرين الرومان الأكثر أصالة والأكثر إنتاجية بلا شك، واشتهر الرومان بكونهم فقهاء ومحامين ولذلك ليس غريباً أن تأتي المساهمة الأكثر أهمية في تطوير الفكر الاقتصادي من هذا المصدر. يجب أن يكون مفهوما أن هؤلاء الكتاب لم يعبروا صراحة أو ضمنا عن أي نظام اقتصادي، في واقع الأمر فإن الجوانب الأخلاقية والسياسية لكتاباتهم تفوق بكثير أي اعتبارات اقتصادية بحتة.

يحتل القانونيون مكانة خاصة في تاريخ الفكر الاقتصادي، لأن دراستهم للقانون الطبيعي كان لها تأثير هائل على التفكير الاقتصادي في العصور الوسطى وما بعدها، واستنتاجًا لسبب مسبق، استنتجوا أن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية للرجال كانت موجودة في الطبيعة حتى قبل أن يصبح الناس منظمين في المجتمع، وفي نهاية المطاف يستمد القانون الطبيعي أصله من الأوقات البدائية وينطبق على جميع الشعوب بغض النظر عن الظروف. كان أصل هذا المفهوم للقانون الطبيعي في التمييز الذي وضعه الفقهاء الرومان بين القانون المدني وقانون الشعوب. كان قانونهم المدني أو القانون المدني قانونًا وطنيًا ينطبق على المواطنين الرومان. من ناحية أخرى، تم تطوير مجموعة من القوانين المعروفة باسم قانون الشعوب للأجانب خارج الدولة الرومانية، بغض النظر عن الجنسية. كان هذا القانون الأخير أوسع نطاقاً وأقل إرشاداً من الأعراف المحلية التعسفية وأكثر عقلانية، وتحديدا عندما تم الجمع بين قانون الشعوب والمفهوم اليوناني للقانون الطبيعي، تم تكوين القانون الطبيعي.

إن الأكثر اهتمام بالجانب الاقتصادي كانت المذاهب التي طورها الفقهاء الرومان لتنظيم العلاقات الاقتصادية، فقد أيدوا حقوق الملكية الخاصة بلا حدود تقريبا، وكفلوا حرية التعاقد إلى حد يبدو أكثر ملاءمة لظروف الرأسمالية الحديثة تحت حافز القانون الطبيعي، وابتعد الفقهاء عن العشيرة أو الأسرة كوحدة اجتماعية. وبموجب قوة القانون حلت الحقوق الفردية المحددة بوضوح محل أي مجتمع من حقوق الملكية التي كانت سارية في وقت سابق. إن المبدأ المعترف به في القانون الروماني هو أن السعر كان أمرا يتم تحديده بالكامل بموجب عقد مجاني، وتركت للطرفين المتعاقدين مطلق الحرية في الاتفاق على السعر على مسؤوليتهم الخاصة، والشرط الوحيد هو أن البائع كان ملزما بالكشف عن أية عيوب مرتبطة بالسلعة المعروضة للبيع. أشار بولس (*Julius Paulus Prudentissimus*) إلى أن المشترين والبائعين يحاولون التفوق على بعضهم البعض باستمرار، أين يسعى المشتري إلى سعر أقل من القيمة الحقيقية لسلعة معينة، ويبحث البائع عن سعر أعلى من القيمة الجوهرية للسلعة نفسها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يردد هذا البند مقولة **بومبونيوس** (*Pomponius*)، وهو أحد رجال القانون في القرن الثاني الذي قال: في الشراء والبيع، يسمح بشكل طبيعي للأطراف المتعاقدة بمحاولة تجاوز بعضها البعض. مما سبق يمكننا أن نفهم لماذا تم نقل ألفريد مارشال إلى الدولة:

يمكن أن يكون للتفكير الروماني الكثير من التأثير ولو بشكل غير مباشر على نظامنا الاقتصادي الحالي، فمن ناحية هناك الكثير من القوة غير المقيدة للفرد في إدارة شؤونه الخاصة، ومن ناحية ثانية هناك أخطاء ليست هينة ارتكبت تحت غطاء الحقوق.

وهكذا، فبينما يصبح أرسطو فيلسوف العصور الوسطى وأحد مصادر القانون الكنسي، فإن القانون الروماني هو بمثابة أساس مهم للمذاهب القانونية ومؤسسات الرأسمالية، وهذه هي مساهمة الفقهاء الرومان في تطوير المذاهب الاقتصادية.

انتقد العديد من الفلاسفة، ومن بينهم **شيشرون، سينكا، ماركوس أوريليوس، بليني الأكبر**، انحطاط الصناعة، وتردي الأخلاق، وروح التساهل في عصرهم، وشجب هؤلاء الرجال الترف وانتشار الرذيلة في وقتهم، وانتقدوا التعطش للثروات المادية وقلة الوعظ. وبالنظر إلى الوراء قليلا، فقد أشادوا باقتصاد زراعي بسيط، وكانت هذه هي الحياة التي حلم بها فلاسفتها، حلموا بالحياة البسيطة ودعوا إلى حركة "العودة إلى الطبيعة".

في ضوء هذا الموقف، من السهل أن نفهم لماذا خلص هؤلاء الفلاسفة إلى أن الصناعة الشريفة الوحيدة كانت الزراعة. ادعى **شيشرون** الذي كان أحد المدافعين الرئيسيين عن هذه العودة إلى حركة الطبيعة، أن بعض الأعمال مثل جمع الضريبة والمرابون، هي أعمال تتعارض مع النوايا الحسنة للرجال. وأن أولئك الذين يتقاضون أجورا مقابل عملهم وليس مقابل مهاراتهم هم مبتذلون وليسوا مثل الذين يحققون أرباحا عن طريق الشراء والبيع. ويدعي أن المهن التي تتطلب مهارة ورعاية عظيمة، والتي تقدم خدمة عظيمة للمجتمع هي مهن محترمة ولطيفة. ومع ذلك، من بين جميع المساعي، لا شيء يحظى بتقدير أعلى من الزراعة. لا شيء من هذه الأعمال الأخرى أكثر إنتاجية، وأكثر متعة.

وفقًا لمبادئ الرواقية، التي مارست مثل هذا التأثير على هؤلاء الكتاب، يجب على الرجل أن يخضع نفسه لجميع قوانين الطبيعة الراسخة، وفقط من خلال الامتثال للقانون الطبيعي سيكون من الممكن له تحقيق السعادة. ويمكن رؤية تأثير هذه الفلسفة على الاقتصاد بسهولة في الفكر المتأخر للفيزيوقراطيين وإلى حد ما في آدم سميث.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كان من بين الكتابات الرئيسية في المخطوطات القديمة (*de rerustica*)، أو الكتاب عن الزراعة **كاتو وفارو وكولوميلا**، اهتم هؤلاء الرجال بالجوانب الفنية في تربية الحيوانات، والتعامل مع إنتاج النبيذ والزيت وزراعة المحاصيل المختلفة، ورعي الماشية والأغنام، وتميز **فارو وكولوميلا** برؤيتهما أن القيمة الفائقة للعمل الحر للعبيد.

عند دراسة خلفية المشكلة الزراعية عند الرومان، نجد أن الرومان كانوا في الأصل شعبا صارما متعطشا للحروب. وقد حققوا معظم ثرواتهم ورغد عيشهم من خلال ثروات الدول الأخرى عن طريق الغزو، وهو نوع من المعيشة استلزم توظيف عدد أكبر وأكبر من العبيد. وفي نفس الوقت، كان هناك تدمير مصاحب لطبقة الدخل المستقل. تمت زراعة الأرض في شكل إقطاعيات، في حين تم الحفاظ على كتل متزايدة من المواطنين الأحرار ولكن فقراء على نفقة الدولة. في الواقع أدت هذه الحيازات الكبيرة للأراضي إلى انخفاض في غلة المزرعة، وتدهور التربة، وسخط خطير وفقر بين الناس. فلا عجب إذن لماذا وجه كتّاب هذه الفترة عيون الشوق إلى الحياة الريفية البسيطة للأيام الماضية.

من الواضح أن موقف هؤلاء الكتاب يمكن مقارنته مع موقف الفيزوقراطيين الفرنسيين الذين حثوا على السعي الحماسي للزراعة بدلا من الشرور المادية والتدهور الاجتماعي في وقتهم، ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ توازيا بين هاتين الحالتين، أي الاقتصاد المتدهور في كلتا الحالتين الذي تسبب في صخب الرجال من أجل حياة أبسط وأكثر "طبيعية".

III. الافكار الاقتصادية في العصور الوسطى

تعتبر فترة العصور الوسطى، التي امتدت تقريبًا من سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس، على يد القبائل الجرمانية (476 م)، إلى القرن الخامس عشر (يعتبر سقوط القسطنطينية على يد محمد الفاتح أبرز مؤشر على انتهاء هذه الحقبة).

1- النظام الاقطاعي

ساد النظام الاقطاعي على امتداد النصف الأول من فترة العصور الوسطى، ابتداء من سقوط روما أين استطاع قسطنطين احتلال ايطاليا بفرق شكلها من الجرمانيين، إلى غاية الحروب الصليبية، حيث راح الامبراطور يعهد إلى قادة جنده بإدارة الاقطاعيات، وهؤلاء بدورهم راحوا يستعينون بالنبلاء في أداء التزاماتهم تجاه الامبراطور. وشيئا فشيئا بدأ التحلل يسري في جسم الامبراطورية واصبحت المقاطعة وحدة سياسية اقتصادية مستكفية، قوام حياتها الانتاج الزراعي داخل الضيعة أو المقاطعة، فضاق نطاق التبادل

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلى حد كبير لذا كان دور النقود محدودا جدا، إذ كانت العلاقة بين النبلاء مالكي الأرض وبين الأقنان العاملين فيها علاقة تبعية.

أما الانتاج الحرفي فقد كان يقتصر على تلبية طلبات النبلاء، ولم يكن موجها للسوق وقد خضع لنظام الطوائف، وظل الحال كذلك حتى قيام الحروب الصليبية، فازدهرت بعض الصناعات القديمة كصناعة السلاح وبعض الصناعات الوافدة كصناعة الخزف والانسجة والاصباغ، إذ راح الأوروبيون يقلدون الشرقيين في أنماط حياتهم.

لقد كان النظام الاقطاعي من وجهة نظر المقاطعات نظاما عالميا تتمثل رموزه في الكنيسة الكاثوليكية رمز السلطة الدينية وفي مركز الإمبراطور رمز السلطة الدنيوية. اما التركيب الاجتماعي لمجتمع الاقطاع فيتكون من النبلاء مالكي الأرض ومن الأقنان العاملين فيها ومن رجال الدين الذين كانوا يمثلون السلطة الروحية في نواحي الاقطاعيات، وعلى قمة الهرم الاقطاعي تتربع الكنيسة اكبر مالك للأرض والمحتكر الوحيد للفكر في المجتمع الإقطاعي.

تميز النظام الاقطاعي بان كان نظاما زراعيا راكدا لا مجال فيه للكسب ولا للخسارة، ولا لاستعمال النقود على نطاق واسع؛ وكانت كل اقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة، وكان اقتصاد كل اقطاعية اقتصادا مغلقا لا مبادلات بينه وبين الاقطاعيات الاخرى؛ كما كانت الزراعة هي النشاط المهين على الاقتصاد الاقطاعي والمميز له؛ بالنسبة للصناعة فقد كانت هناك صناعة يدوية راقية في عهد الرومان، لكن قضى عليها الغزو الجرماني، إلا انها بعثت من جديد في عهد الإقطاع، اين كان الانتاج موجها لعملاء محددين، متفق معهم مسبقا قبل تصنيع المنتج.

2- **المدرسيون**

خلال النصف الثاني من العصور الوسطى حلت الاقتصادات الوطنية محل الاقتصادات المحلية المستقلة؛ والانتقال من الزراعة كقاعدة وحيدة إلى التجارة والمصنوعات؛ وتم التخلي عن العبودية تدريجيًا لصالح القنانة والعمل الحر. وفي مجال الفكر كان الانتقال من المادية الوثنية إلى المثالية المعدلة للمسيحية، وتغير نظام الفكر الذي استند إلى العبودية وعدم المساواة الطبيعية بين الرجال، إلى نظام يعزز مُثل الحرية والأخوة.

نتيجة لهذه التغييرات في المؤسسات وفي مجال الفكر، ظهرت العديد من المشاكل الاقتصادية، المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمسألة الأخلاق، وجذبت اهتمام كتاب هذا العصر، وعلى الرغم من اهتمامهم بالموضوعات الاقتصادية، إلا أنهم لم ينتجوا أي أفكار أو كتابات اقتصادية رسمية، وكان رجال مثل **الإكويني**

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

Aquinas (1274-1225)، **بوريدون** *Buridan* (1358-1300)، **وماغنوس** *Magnus* (1183-1280)، **وبيال** *Biel* (1495-1400) من الكنسيين، واللاهوتيين، ولم يكن الدافع لاهتمام الكنائس بالاقتصاد هو المسائل الاقتصادية على هذا النحو، ولكن بسبب التأثير الذي تمارسه هذه القضايا على المسائل الأخلاقية. كانت المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي شدد عليها هؤلاء الكتاب في العصور الوسطى بسبب تداعياتها الأخلاقية، هي القيمة والسعر، والمال والربا.

يُنظر إلى الفكر المدرسي أحيانًا على أنه دمج لثلاثة تقاليد فكرية مختلفة، الأول هو فلسفة أرسطو، والآخر هو الإنجيل وآباء الكنيسة، والثالث هو القانون الروماني. كانت ذروة فكر هذه المدرسة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر، وكان توماس الأكويني هو رائدها، ويعتبر صعود وهبوط مدرسة سالامانكا في القرن السادس عشر نهاية عصر المدرسيين، وقد كان المدرسيون لاهوتيين وفلاسفة، وعلى هذا النحو أدلوا بأفكار حول المسائل الاقتصادية، وأعربوا عن آراء بشأن السعر العادل والفائدة والقانون الطبيعي.

2-1- الثمن العادل

كانت الزيادة في التجارة خلال القرن الحادي عشر مسؤولة إلى حد كبير عن إثارة مسألة قيمة التبادل على وجه التحديد، وتطرح مشكلة القيمة التبادلية السؤال: "*ما هو السعر الذي يجب فرضه على سلعة معينة؟*" وكان الجواب أنه يجب فرض "*سعر عادل*" على جميع السلع المعروضة للبيع.

لفهم معنى هذا "الثمن العادل"، من الضروري أن يكون لدينا أولا مفهوم للقيمة على النحو المحدد من قبل طلاب المدارس في العصور الوسطى. في الواقع استند مبدأ "الثمن العادل" على مفهومهم لقيمة التبادل، وجادل **ألبرتوس ماغنوس** تماشيا مع وجهة نظر أرسطو، بأنه يجب تبادل السلع التي تحتوي على نفس القدر من العمالة والنفقات بشكل مثالي، كما يبدو أن القديس توماس الأكويني قد التزم بنفس الفكرة الغامضة لتكلفة الإنتاج، ونظرًا لأن المنافسة لم تكن موجودة بدرجة كبيرة في اقتصاد العصور الوسطى، يمكن ملاحظة لماذا تبنى هؤلاء الكتاب نظريات قيمة التبادل على أساس تكلفة الإنتاج، والظاهر أن الاعتماد على الأسواق المحددة بحرية لتوفير قياس مناسب للقيمة كان أمرا غير طبيعي لهؤلاء الكتاب. فيما يتعلق بتكلفة الإنتاج، اعتبر العمل هو المكون الرئيسي ولأن رأس المال في إنتاج القرون الوسطى كان ضئيلًا، تم قياس قيمة السلعة من خلال كمية العمالة المطلوبة لإنتاجها. وذكر بإيجاز أن رجال الكنيسة في العصور الوسطى يعتقدون أن كل سلعة لها قيمة مطلقة حقيقية، وسيتم تحديدها على أساس تقدير تكلفة الإنتاج، والتي تغطي عادة العمل. ولكن قد نسأل: "ما هي هذه التكلفة التي عادة ما تغطي العمالة؟

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ردا على هذا السؤال، يقول القديس توماس الأكويني أن الثمن الذي يجب أن يحصل عليه المنتج مقابل بضاعته هو السعر الذي سيعوضه إلى حد ما عن عمله، ليس ما سيمكنه من تحقيق مكاسب، ولكن ما سيسمح له ولأسرته بالعيش حياة كريمة وفقا لمعايير الراحة التي سيعترف بها الرأي العام على أنها مناسبة لصفه. تضمن هذا المعيار فكرة "الحالة" والقواعد الثابتة فيما يتعلق بمستوى الحياة لكل حالة، حتى يمكن تحديد السعر العرفي أو التقليدي.

2-2- القيمة

إن القيمة التي حددها "الثمن العادل"، لم يكن يعبر عنها بالضرورة بواسطة سعر السوق، وكانت مستقلة عن تقدير المشتري أو البائع، ولم يعترف الكنسيون أبدا بأن السعر يمكن تحديده بالإرادة التعسفية للمشتري أو البائع، بل جادلوا في أنه في كل حالة من حالات السوق كان هناك سعر عادل يجب على التجار التعرف عليه. يؤكد سانت توماس الأكويني أنه في أي بلد أو منطقة معينة يوجد لكل منتج وفي أي وقت معين، سعر واحد عادل، ويجب ألا تختلف الأسعار مع تغير العرض الآني، أو لنزوة فردية، أو مهارة في فهم السوق، ويخلص إلى أن هناك واجب أخلاقي على المشتري والبائع في محاولة الوصول إلى هذا السعر العادل قدر الإمكان.

مع توسع المدن وتطور الاقتصاد والمعاملات المالية، بدأت مفاهيم القيمة والسعر في التغير، على الرغم من أن هذه المفاهيم سيطرت على الفترة بأكملها وما بعدها. وقد أعطى الأكويني بعض الاهتمام العابر للمنفعة ومقدار المعروض للبيع. بينما ذهب بوريدان *Buridan* أبعد من الاكويني في هذا الاتجاه بالقول أن مقياس القيمة يمكن العثور عليه في إشباع الرغبات، فكلما كانت الحاجة أكبر، كلما كانت قيمة السلعة أعلى، وبالتالي ارتفع سعرها. في حين أن بيال *Biel*، وهو واحد من الآباء المهمين في الكنيسة، ناضل من أجل المساواة اللازمة في قيمة السلع المتبادلة، بناء على فائدتها لاحتياجات الإنسان، وتم تبني هذه المساهمات في القيمة والسعر لاحقا. تم حل المشكلة من قبل كتاب العصور الوسطى بجعل القيمة كيانًا مطلقًا يعتمد على التكلفة، والتي كانت إلى حد كبير تكلفة العمل، ومن خلال التعامل مع مشكلة القيمة والسعر، كان كتاب العصور الوسطى يأملون في تحقيق العدالة في المعاملات بين الأفراد.

2-3- المال والربا

القضية الاقتصادية الهامة الثانية التي نظر فيها كتاب العصور الوسطى كانت مسألة المال والربا، تم استخدام مصطلح الربا لتغطية ما نعتبره فائدة، وبمعنى أوسع ما يتضمن أي سعر يزيد عن الثمن العادل. في المراحل المبكرة من العصور الوسطى، حظر رجال الدين ممارسة الربا (أي دفع الفوائد على القروض)،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وخلال الجزء الأكبر من فترة القرون الوسطى، لم يكن رأس المال الإنتاجي يطبق على نطاق واسع، وبالتالي لم يكن هناك سبب لإدانة ممارسة الربا بالكامل، ومن ثم لم يمتد حظر الربا ليشمل العلمانيين إلى غاية نهاية القرن الثاني عشر.

كان مبرر هذا الإجراء هو الاعتقاد بأن الحصول على فائدة لقرض من المال يمكن مقارنته أو كفرض لأكثر من السعر العادل، عند إقراض المال في ذلك الوقت، كان ذلك عادة لأغراض الاستهلاك، ولهذا السبب تم النظر إلى الفائدة على أنها استغلال للضعفاء والأقل حظا. وقد استندت الكنيسة في عقيدتها ضد الربا إلى حد كبير على الكتاب المقدس، كما استندت حجج الكنيسة ضد الربا إلى أرسطو بقدر ما استندت إلى الكتاب المقدس، وربما أكثر من ذلك، وبالتأكيد اعتمد القديس توما الأكويني بشكل رئيسي على أرسطو الذي استندت حجته ضد الربا إلى حقيقة أن المال كان في الواقع وسيلة لتسهيل التبادل الطبيعي أو المشروع، ويعتبر أن الجفاف من الخصائص الأساسية للمال، لذلك كان الربا الذي جعل المال يؤتي ثماره غير طبيعي.

2-4- القانون الطبيعي

القانون الطبيعي هو مفهوم مهم في التفكير المدرسي بشكل عام، يمكن تعريف القانون الطبيعي على أنه نظام من المبادئ الأخلاقية الموجودة في ترتيب الأشياء وطبيعة الإنسان بغض النظر عن أي هيئة تشريعية، بالنسبة **لتوماس الاكويني**، القانون الطبيعي هو ذلك الجزء من قانون الله الأبدي الذي يعرفه البشر عن طريق سلطات العقل. كانت فكرة القانون الطبيعي موجودة بالفعل في الفلسفة اليونانية القديمة، ولكن المدرسيين تعاملوا معها بمزيد من التفصيل، محاولين رسم خطوط فاصلة بين التصميم الإلهي والتقاليد البشرية، وأثروا بدورهم على الفلاسفة الاجتماعيين في القرن السابع عشر، مثل **هوغو غروتيوس** (1583–1645) ، **وتوماس هوبز** (1588–1679) **وصامويل فون بوفيندورف** (1632–1694)، الذين اعتبروا المجتمع قائما بموجب إرادة الفرد، وناقشوا العلاقة بين الحقوق المدنية ولا سيما الملكية الخاصة، وسلطة الدولة. جزء من الفلسفة الاجتماعية للقانون الطبيعي اعتمده آدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين، يمكن إدراكه كخلفية للكثير من المنطق الاقتصادي اليوم أيضا.

3- الأخلاق أكثر من التحليل

قد نلخص الفكر الاقتصادي من الإغريق القدماء إلى المدرسيين من خلال الإشارة إلى أنها في الغالب معيارية، حول الأخلاق والعدالة بدلا من أسباب وآثار الظواهر الاقتصادية المعنية، وارتبط النقاش بالتجارة أو غيرها من أشكال التبادل، في محاولة لجعل الملكية الخاصة وتراكم الأموال تتماشى مع المعايير المجتمعية والدينية في العصور القديمة والعصور الوسطى. كان الإنتاج ذو أهمية ثانوية، ولكن كما أسلفنا في معالجة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أفكار أفلاطون وزينوفون عن تقسيم العمل، وأفكار ارسطو عن النقود ووظائفه، هي أفكار لم يتم إهمالها تمامًا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي عند المسلمين في العصور الوسطى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الاسلامي

تركز اهتمام المستشرقين و المؤرخين الغربيين الذين قاموا بدراسات حول تاريخ الفكر الاسلامي – على مجالات الطبيعة والكيمياء و الفلك و الرياضيات و الجغرافية وغيرها من مجالات غير الاجتماعية. وعلى الرغم من انتقال جانب من الفكر الاسلامي الاجتماعي – بشكل مباشر وغير مباشر – إلى الفكر الغربي (مثلما حدث بالنسبة لعمال ابن خلدون)، إلا أن الاتجاه الغربي دأب على تجاهل الفكر الاسلامي في مجالات العلوم الاجتماعية والانسانية ومن بينها الفكر الاقتصادي بالعقيدة الاسلامية التي لا يؤمن بها هؤلاء الغربيون.

ومن ناحية أخرى، فإن مؤرخو التاريخ الاسلامي- حتى المسلمين منهم – لم يوجهوا أية عناية تذكر للنواحي الاقتصادية في الفترة منذ ظهور الدعوة الاسلامية حتى نهاية العصور الوسطى، ومازالت المعلومات عن اقتصاديات الدول الاسلامية في تلك العصور محدودة تماما مقارنة بالمعلومات المتوافرة عن اقتصاديات أوربا في نفس الفترة. ومثلما كان الحال بالنسبة للفكر الاقتصادي في أوربا في العصور الوسطى الذي كان يأتي ممتزجا بالدين المسيحي ولم يكن فكرا اقتصاديا قائما بذاته، فإن الفكر الاقتصادي الاسلامي في تلك العصور (الوسطى) كان يرد أيضا ممتزجا بالاعتبارات الدينية وبالدراسات الأخرى كالفقه والفلسفة والتاريخ، وكانت الأفكار الاقتصادية آنذاك ترتكز على ركيزتين رئيسيتين- أولهما تتمثل في الظواهر النقدية والثانية تتعلق بظاهرة القيمة

1- معالم التاريخ الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى

حتى يتسنى لنا أن نتصور كيف نشأ الفكر الاقتصادي الاسلامي وكيف تبلور بعد ذلك إلى ما أصبح عليه الأن، نود أن نستعرض أهم المعالم الرئيسية التي تميزت بها المنطقة العربية التي ظهر الاسلام فيها وانبثق منها لينتشر إلى المناطق الأخرى في أنحاء عديدة من العالم.

1-1- الفترة الأولى: تنظيم الحياة الاقتصادية في المدينة

قام رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هجرته مع أصحابه من مكة إلى يثرب بتغير اسمها إلى "المدينة المنورة" وخلال حياته فيها بدأت محاولات التغلب على الصراعات الداخلية (بين قبائل الأوس والخزرج) التي أفسدت الحياة الاقتصادية لسكانها العرب وأدت إلى احتكار اليهود لمجالات التجارة والصناعة فيها، وأصبحت المدينة في التحول التدريجي إلى ما يمكن أن نطلق عليه "المدينة المثلى" حيث أصبح (البناء الأخلاقي القائم على العقيدة الاسلامية) هو الأساس الجديد لتنظيم البناء الاقتصادي في المدينة. ومن أهم معالم التنظيم الاسلامي للبناء الاقتصادي وللحياة الاقتصادية في المدينة الذي تم تطبيقه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يمكن أن نوجز ما يلي:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أولا: التوزيع العادل للدخل والثروة

وذلك أساسا بين المهاجرين (أهل مكة الذين انتقلوا للمعيشة في المدينة والأنصار (أهل المدينة الذين دخلوا في الاسلام). وذلك حيث تنازل الأنصار- طواعية- عن بعض أملاكهم بصفة مؤقتة أو دائمة لإخوانهم المهاجرين حتى أن الأنصار عرضو مقاسمة النخيل(الذي كان يمثل الشكل الرئيسي للثروة العقارية لديهم) مع المهاجرين لهذا كان هناك وسائل أخرى قد استخدمت للإعادة الاختيارية لتوزيع الثورة والدخل بين الفئتين المسلمتين والتي تمثلت أهمها في الآتي:

- "المساقاة" ، وتعني أن يقوم الأنصار بتوظيف المهاجرين في " سقيا" أراضيهم والقيام عليها وذلك في مقابل إشراكهم في التمر (الناتج)
- "الزكاة": وهي ركن من الأركان الخمسة للإسلام. وقد كانت الزكاة في أول الإسلام في مكة مطلقة (بدون تحديد مقدارها أو نسبتها) ولكن تم تحديدها وفقا لنظام معين في السنة الثانية الهجرية.
- الصدقات الاختيارية والقرض الحسن، ولقد كانت الصدقات شيئا معروفا في المجتمعات القديمة إلا أن القرض الحسن هو الوسيلة المستحدثة التي تخص النظام الاسلامي وحده، ويعرفه القرض الحسن على أنه تنازل اختياري عن مال خاص ووضعه تحت تصرف ولي الأمر لأغراض النفع العام وذلك ابتغاء مرضاة الله تعالى في حياة الآخرة. وذلك التعريف مشتق من قوله تعالى: {من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له وله أجر كريم} (الحديد 11).

ثانيا: التنظيم وتنمية النشاط الانتاجي، ومن أهم أسس هذا التنظيم

- الحث على العمل، والعمل يقصد به في تلك الحالة العمل التعبدي والعمل من أجل الكسب: { وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون} (التوبة: من أية 50).
- تحرى الكسب الحلال والنهي عن الكسب الحرام: {وأحل الله البيع وحرم الربا} (البقرة: من آيية 572)
- إقرار الملكية الخاصة ودعوة المالك للحفاظ عليها، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم (من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون دينه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد) "مسند أحمد بن حنبل وصحيح ابن حبان).
- تجديد إطار الملكية العامة: فهناك منافع عامة يجب أن تتاح لعموم الناس وعلى الدولة أن تنظم انتفاع العامة بها ولقد حددت ثلاثة موارد يجب أن تتاح لعمومي الناس وأن تعتبر ذات ملكية عامة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهي الماء والنار والأرض المشاع التي لا يمتلكها فرد بعينه (الكلأ) وفي ذلك يقول الحديث الشريف {الناس شركاء في ثلاث الماء والنار والكلأ}. حيث الكلأ هي أرض الرعي التي يأكل منها الحيوانات.

ثالثا: تنظيم السوق والتجارة على أساس الحرية والمنافسة

قبل هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم كان اليهود يحاولون احتكار التجارة ويتعنتون على التجارة العرب في ظل الصراعات المستمرة بين الأوس والخزرج، لذا فقد شاد الرسول عليه الصلاة والسلام المسلمين على اتخاذ سوق إسلامية لهم تلك السوق التي كانت تتسم بالسوق التنافس الحر وتقم على أربعة أسس رئيسية هي:

- حرية الدخول (والخروج من السوق دون قيد أو شرك مالي أو غير مالي.
- عدم الغش أو الغبن (الظلم) " من غشنا فليس منا".
- عدم الاحتكار، "ما احتكر طعاما فهو خاطئ" (رواه مسلم وغيره) "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون" (رواه ابن ماجه والحاكم).
- الرقابة المستمرة على نشاط السوق للتأكد من التزامات التجار بالشريعة الاسلامية، ومن هنا وظيفة الحسبة التي عرفت فيها بعد عصور الخلفاء الراشدين.

رابعا: السلوك الاستهلاكي

فقد عرف صحابة الرسول صلى الله عليه وسلم بالزهد والتقشف ليس كنتيجة للهجرة وترك المهاجرين لثرواتهم في مكة وإنما ظل هؤلاء الصحابة يحافظون على مستوى الكفاف الاستهلاكي كنمط استهلاكي شائع بين المسلمين الزاهدين في الحياة الدنيا والذين كانوا يعيشون في العصر الأول للإسلام في المدينة المنورة مما جعل أنماط الاستهلاك الشائعة في ذلك العصر تتميز بوجه عام بالتقشف وبالكفاف.

1-2- الفترة الثانية: بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم

كان المؤسس الحقيقي للدولة الاسلامية هو عمر بن الخطاب وقد قامت الدولة في عهد (الذي تلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) على أساس طبقتين رئيسيتين، طبقة عسكرية عربية، وطبقة ينتمي إليها غير العرب وغير المسلمين، وكان العرب الذين عاشوا في معسكراتهم شبه معزولين عن الحياة المدنية يعتمدون في حياتهم المعيشية على الضرائب التي يدفعها رعايا الدولة الاسلامية بحيث يحصل كل عربي على عطائه من بيت المال. وإلى جانب تلك الضرائب كان هناك مصدرا إضافيا لدخل العرب (الجنود) وهي الغنائم من الحروب.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وعلى الرغم من تقدم الزراعة في أروبا في العصور الوسطى، إلا أن الدراسات القليلة التي تناولت طرق الزراعة والأدوات والوسائل التي استخدمت فيها في المنطقة العربية تشير إلى أن العرب لم يحسنوا طرق العمل الزراعي وكانت الأدوات المستخدمة في الزراعة في تلك المنطقة مختلفة بالنسبة للحال في أروبا في تلك العصور. وفي خلال الفتح العربي حتى منتصف القرن التاسع ازداد العبء الضريبي على الفلاحين حتى أنهم كانوا يجدون صعوبة كبيرة في سداد التزاماتهم الضريبية بالرغم من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية آنذاك، وشبيها بنظام الملكية الزراعية في النظام الاقطاعي في أروبا، فقد كانت الأراضي الزراعية ملكا للحكام أو الدولة، وقد كان نظام استغلال الأرض الزراعية في المنطقة العربية يقوم على نظام (الالتزام العقاري وبمقتضى ذلك النظام كانت الحاشية والجنود –غالبا_ ما يلتزمون بجمع الضرائب المقررة على الفلاحين الذين يزرعون الأرض (على أساس اتباع نظام ملكية الانتفاع وليس ملكية الرقبة- أي أنه لم يقم على الرق والعبودية للمزارعين كما كان الوضع في أروبا في ذللك الوقت وإنما كان المزارعون يمتلكون الأراضي الزراعية ويزرعونها مقابل تلك الضرائب). وقبل أن يمح هؤلاء الحاشية والجنود حق حصة مقررة مقابل التمتع بحق هذا "الالتزام" ولم يكن هذا الالتزام أبدا في يد الملتزم يكل كان من حق الوالي اسقاطه إذا ما تأخر الملتزم في الوفاء بالضرائب المقررة والمجباة من مزارعين.

ولقد تطور نظام "الالتزام" بمراحل مختلفة وبمسميات مختلفة مع بقاء المضمون الأساسي له حتى تحول إلى ما يسمى بنظام "الإلجاء" (الذي كان يطبق في أروبا "وكان ذلك في عهد الأمويين وكان هذا النظام قد طبق في الشرق الأوسط نتيجة اضطراب الأمن وارتفاع قيمة الخراج المطلوبة جبايته، ويقوم هذا النظام على فكرة مؤداها (أن يتخلى المزارع أو المالك عن أرضه إلى آخر غنى ذو نفوذ ويصبح مستأجرا لها مقابل حمايته من الإدارة المالية.

وعلى أي حال، فإنه تجدر الإشارة إلى أن المنطقة العربية لم تطبق ما يسمى بنظام الاقطاع الذي طبق آنذاك في أروبا، بمعنى أنها لم تكن –مثلما_ حدث في أروبا- مقسمة إلى عدة قطاعات مغلقة لا تقوم بينها علاقات اقتصادية. ولذا يمكن أن نقول أن نظام استغلال الأرض الزراعية في البلاد العربية لم يكن قائما على النظام الإقطاعي السائد في أروبا وقتها وإنما كان يقوم على نظام مختلف ومميز تماما مثلما سبق وأوضحنا في جزء سابق.

1-3- الفترة الثالثة: في العصور الوسطى

كان هناك انتعاشا في النشاط الصناعي الحرفي في المنطقة العربية، لا وقد صاحب ذلك ازدهارا في بعض المدن وانتعاش النشاط الفكري فيها وكان لمصر دورها الرئيسي كملتقي للتجارة بين الشرق والغرب. وفي الفترة السابقة للفتح الإسلامي كانت هناك علاقات تجارية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية وكذا بين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بعض الدول الأخرى مثل سوريا وايران ومصر والعراق إلا أنها كنت محدودة نسبيا وتقتصر على البضائع الكمالية أما بعد الفتح الإسلامي وخاصة في عهد العباسيين فقد توحدت العديد من الأقطار ونتج عن ذلك ازدياد حجم التجارة والتبادل بينها وتنوع البضائع المتبادلة إلى المنسوجات والأغذية من تمر وسكر وقمح ومنسوجات حريرية وقطنية وصوفية وكتان...إلخ.

تدفق الذهب والفضة إلى الامبراطورية الاسلامية، فقد تدفقت كميات من الذهب إلى لإمبراطورية الإسلامية من مناطق الذهب المجاورة لحدودها وكان المصدر الرئيسي للثروات الذهبية الإسلامية يتمثل في مناجم الذهب في غرب السودان، وأصبح إنتاج مناجم الذهب أحد أهم العناصر التي قامت عليها الامبراطورية الاسلامية خاصة في عهد العباسيين(057 ه) وكذلك فقد فتحت الجيوش معظم مناطق مناجم الفضة في آسيا الوسطى (مثل أفغانستان وإيران وبلاد ما وراء النهر) مما أدى إلى تدفق الفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية. وصاحب تدفق كل من الذهب والفضة إلى الإمبراطورية الإسلامية إصدار كميات كبيرة من النقود الذهبية والفضة وقد تميز الدينار الإسلامي الذي أصدرته الخلافة في القرن التاسع الميلادي بنوعية ممتازة لارتفاع نسبة الذهب والفضة في الخليطة، وكانت تلك النوعية الممتازة للدينار الإسلامي ترجع ليس فقط إلى توافر كميات كبيرة من الذهب والفضة وإنما أيضا إلى ارتفاع المهارة الفنية للسكاكين المسلمين للعملة، ومن الآثار الاقتصادية فالإكثار من إصدار النقود الذهبية والفضية في الشرق الاوسط زيادة تداول الدنانير (وبالتالي تناقص الميل الحدي إلى التخزين النقدي)، الذي أدى بدوره إلى زيادة استهلاك مختلف البضائع والذي أدى بدوره إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار.

2- معالم الفكر الاقتصادي عند المسلمين

ومن أبرز معالم الفكر الاقتصادي الاسلامي في العصور الوسطى ما يلي:

2-1- احترام الملكية الفردية (الخاصة)

حيث أخذ القرآن الكريم بالملكية الفردية فأقرها ووضع أصولها مما ترتب عليه الاعتراف بالتفاوت بين الناس وتقسيمهم إلى طبقات. ومن نتائج ذلك أيضا الاعتراف بحق الارث يخفف من آثار التفاوت، وكذلك فرض الزكاة. والخلاصة أن الملكية في الاسلام ملكية فردية ولكن هناك واجبات على المالك، وتدخل من جانب الدولة لتخفيف ما يترتب على ذلك من مساوئ.

2-2- الحث على العمل

مجد الاسلام العمل وحث عليه ولم يفاضل الاسلام بين أنواع العمل. وليس هناك أي حرج من العمل في التجارة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2-3- إقرار الرق (العبودية)

تأثر الاسلام بمقتضيات النظام الذي كان سائدا عند نشأته، فأقر الرق ولكنه لم يؤسسه على اية تفرقة بين الناس، بل أسسه على ما يبدو كنتيجة عملية لانهزام الأمم في الحروب، وهو ما كان متبعا في المجتمعات القديمة. وقد أوجب الدين الإسلامي حسن معاملة الرقيق، وحبب إلى المالك العتق وجعله كفارة عن كثير من الآثام، وبذلك اتخذ الاسلام من هذه المشكلة موقفا توفيقيا.

2-4- تحريم الربا

حرم القرآن والسنة القرض بفائدة (وأحل الله البيع وحرم الربا)، والحكمة في ذلك منع استغلال حاجة المحتاجين، ورغبة الاسلام في ألا توجد في المجتمع الاسلامي طبقة تعيش داخل رأسمالها دون أن تبذل جهدا من العمل.

2-5- محاربة الاحتكار

نهى الاسلام عن الاحتكار حيث قال الرسول صلى الله عليه وسلم: لا يحتكر إلا خاطئ وقد تبعه الحكام المسلمون في تطبيق عقوبات على المحتكرين لمنع استغلال المحتكر للمستهلكين من خلال رفع السعر.

3- أعلام الفكر الاسلامي في العصور الوسطى (الدراسات الاقتصادية)

ظهرت العديد من الكتب الاقتصادية في العصور الاسلامية القديمة وذلك منذ أن وضع القاضي أبو يوسف الانصاري أول كتاب في الدراسات الاقتصادية وهو كتاب (الخراج) الذي وجهه للخليفة هارون الرشيد، والذي يدور حول النشاط الزراعي والضرائب. ثم توالت الكتب حتى ظهر كتاب ابن خلدون(المقدمة) في أواخر القرن الثامن الهجري أو بداية القرن الخامس عشر ميلادي، وهو كتاب أغنى العالم بالأفكار المتقدمة جدا في عصرها وشكلت مقدمة ابن خلدون القاعدة للدراسات الاقتصادية التي ظهرت في الغرب بعد ثلاث قرون.

وفيما يلي عرض سريع لخمس من أهم الكتب الاقتصادية الاسلامية التي ظهرت في تلك الفترة.

3-1- كتاب (الخراج) لأبي يوسف الأنصاري

هو أبو بوسف يعقوب إبراهيم الأنصاري المولود في الكوفة(العراق)، عام 113ه وسكن ببغداد. وقد وضع أبو يوسف أول مؤلف اقتصادي في الاسلام بناء على طلب الخليفة العباسي هارون الرشيد. ةتناول فيه الايرادات العامة للدولة الاسلامية وبعض جوانب نفقتها. كما برزت في الكتاب جوانب عديدة من الفكر الاقتصادي، مثل دور التنمية الاقتصادية في زيادة الايرادات والنفقات، وأهمية العنصر البشري، وظوابط السلوك

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الاقتصادي للدولة، وقضايا التجارة الخارجية، وتغيير قيمة النقود والمفاضلة بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة.

وقد أقر أبو يوسف في كتابه مذهب القدرة على الدفع بالنسبة لدافع الضرائب وقدم تحليلا اقتصاديا بخصوص الاسعار ومسألة مراقبتها، وحضر أبو يوسف تدخل الحاكم لتثبيت الأسعار أو التحكم فيها. وكان يحاول الوصول إلى نظرية تحديد السعر، حيث أكد أن العرض لوحده لا يحدد السعر بل العرض والطلب معا.

3-2- كتاب (الاكتساب) لمحمد بن الحسن الشيباني

ومن أهم جوانب الفكر الاقتصادي في الكتاب المذكور هو تفسير الكسب واهمية وتكلم أيضا عن التخصص وتقسيم العمل والاستهلاك ومستوياته المختلفة، وكذلك النقود والاحتكار ومساوئه على المجتمع. النظام الاقتصادي للإقراض والمال العام.

3-3- كتاب (إحياء علوم الدين) لمؤلفه أبو حامد محمد الغزالي

الغزالي مولود في طوس (إيران) في عام 450هـ والمتوفي عام 505هـ وقد تناول الغزالي في كتابه تحليل فلسفة الاقتصاد ومواضيع متعددة أخرى شملت الإنتاج وأهميته وعناصره والعمالة والبطالة والإنفاق الاستهلاكي والادخار. كما تناول أيضا التجارة والأسواق والأسعار ومخاطر الاحتكار. كما بحث الغزالي في النقود ووظائفها وفي الضرائب والقروض العامة وأثرها على البيئة الاقتصادية.

3-4- كتاب (الإشارة إلى محاسن التجارة) لمؤلفة جعفر بن على الدمشقي

صدر هذا الكتاب في عام 570هـ الموافق 1175م. يعتبر هذا الكتاب أول كتاب يبحث في مبادئ وأصول الاقتصاد والإدارة وهو يشمل موضوعين أساسيين هما:

أ. التحليل الاقتصادي والذي يحوي على الأموال وخصائصها والتخصص في الانتاج وتقسيم العمل والمبادلة وقصور المقايضة وهور النقود ونظرية القيمة و الأسعار (القيمة المتوسطة) وهو ما يعرف حاليا بسعر التوازن في التحليل الجزئي. ويتناول أيضا تغير أسعار السلعة الواحدة بتغيير أماكنها، وهو ما يعتبر البذور الأولى في نظرية التجارة الخارجية.

ب. قضايا النمو الاقتصادي، الذي تناول فيه التحبيب في الغنى والتنفير من الفقر. كما تكلم عن الفائض وهو عماد النمو والتقدم. وبحث أيضا في ضوابط الاستثمار والتي تشبه نظرية تقييم المشروعات وانتاجيتها أو مردودها. وأخيرا تطرق إلى العلاقة العضوية بين اكتساب المال وتثميره و إنفاقه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3-5- كتاب المقدمة لابن خلدون (1333-1406)

وهو عبد الرحمن بن خلدون المولود في تونس. رجل الدولة وقاضي ومؤرخ وعالم. وأشهر كتبه كتاب (العبر) ومقدمة هذا الكتاب هي أشهر ما قدم للعلم. وقد حاو ابن خلدون شهرته الواسعة في الشرق والغرب كمؤرخ وعالم اجتماع. وقد وضع أول محاولة لاكتشاف النمط الذي تتغير به الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وكان أول من كتب في منطق التاريخ. وقد وكز على طبيعة العمران في الخليفة متطرقا إلى حياة البدو والحضر والكسب والمعاش والصنائع والعلوم ونحوها من العلل والأسباب التي تؤثر في حياة المجتمعات. وقد اتبع في بثه وتحليله دائما مناهجا علمية سليما على نحو لم يسبقه منه أحد: فقد أعتبر باعتراف الجميع، رائدا في كافة المجالات التي تطرق إليها.

أما وضع ابن خلدون كعالم اقتصاد فلقد رأى بعض المهتمين من علماء الاقتصاد العرب أن أهمية ابن خلدون كاقتصادي لا تقل عن أهميته كمؤرخ وعالم اجتماع. ويؤكد البعض بأن ابن خلدون كان أول من حدد المشكلات الاقتصادية تحديدا علميا، وهو أول من حاول فصل المشكلات الاقتصادية عن الاعتبارات الدينية والاخلاقية وأول من حاول كشف البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي.

وبالرجوع إلى المقدمة تبين أن ابن خلدون قد اعتمد على الأساليب الآتية في تحليله للموضوعات الاقتصادية:

1. دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة,
2. بناء أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الانسان ونشاطه الاقتصادي.
3. بناء أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الانسانية وثروتها وتأثيرها في سلوك الانسان الاقتصادي.
4. استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة تارة على أساس المشاهدات وتارة على أساس الاستنباط. وكان يدعم هذه(القواعد العامة) بفروض أساسية، وهذه القواعد العامة تمثل جوهر التحليل النظري.

4- عرض وتقييم الفكر الاقتصادي لابن خلدون

إن أهم النواحي الاقتصادية التي يعالجها ابن خلدون، والتي تمثل في مجموعها الفكر الاقتصادي في آخر مرحلة من مراحل الازدهار الفكري في العصر الاسلامي الذهبي تتمثل فيما يلي:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

4-1- الحاجات البشرية

يقرر ابن خلدون بأن الانسان يحتاج إلى أشياء أساسية مثل الغذاء والملبس، وتتفرع من الحاجات الأساسية احتياجات أخرى تعتبر ثانوية ولكنها لازمة لإنتاج الحاجات الأساسية. وهناك حاجات أخرى تنشأ مع كل رقي وتقدم يحرزه المجتمع وهذه هي حاجات كمالية أو ترفيهية ويؤكد ابن خلدون بأن حجم السكان عامل مهم في تحديد حجم الاحتياجات البشرية.

4-2- طبيعة العملية الانتاجية وتقسيم العمل

قد تأثر بفكرة ارسطو عن تقسيم العمل، لكنه يؤكد هنا على المواهب المكتسبة عن طريق التعلم في حين يشير أرسطو إلى المواهب البشرية الفطرية كأساس لتقسيم العمل. ويلاحظ التشابه الكبير بين آدم سميث وبين ابن خلدون في مسألة تقسيم العمل. فقد أوضح ابن خلدون فكرة الفائض المنتظر من جراء التعاون القائم بين الأفراد في العملية الإنتاجية على أساس تقسيم العمل، بينما أن الاعتقاد السائد أن سميث هو أول من أوضح هذه الفكرة. كما أن فكرة آدم سميث في ارتباط تقسيم العمل بحجم السوق تشبه إلى حد كبير الفكرة التي شرحها ابن خلدون قبله بعدة قرون في ارتباط تقسيم العمل بحجم النشاط الاقتصادي.

ويميز ابن خلدون بين عناصر الإنتاج (وهي العمل ورأس المال والموارد الطبيعية) ويعتبر العمل أهم عناصر الإنتاج.

4-3- النشاط الاقتصادي واكتساب الدخل

يقر ابن خلدون بأن الدخل لا يحقق إلا نتيجة للسعي والعمل. ويميز ابن خلدون بين أنواع النشاط الاقتصادي المختلفة وهي أمارة وتجارة وفلاحة وصناعة، ويفرق بين الأمارة وباقي النشاطات الاقتصادية. ففي حين أن الإمارة ليست مذهبا طبيعيا للمعاش فإن الفلاحة والصناعة والتجارة هي وجوه طبيعية للمعاش. وأن الصناعة لا تتحقق إلا في مرحلة الاستقرار وتكوين المدن.

4-4- تحديد الأسعار

أدرك ابن خلدون تأثير كل من العرض والطلب في تحديد الأسعار وفي تقلبات تلك الأسعار. كما لاحظ ابن خلدون بأنه كلما اتسع البلد وزاد عدد سكانه كثر عمرانه، فإن لأسعار السلع ضرورية وخاصة الغذائية، تنخفض والعكس بالنسبة للسلع الكمالية، فإن أسعارها ترتفع. فبالنسبة للسلع الضرورية فإن الناس تعمل لكي توفر حاجاتها منها فيزداد عرضها وترخص أسعارها، وهذا ما يثير الاعجاب في ابن خلدون في نظر البعض، حيث أن ذلك يعكس مضمون التحليل الحركي(الديناميكي) في بحثه لتغيرات الأسعار. فقد ربط ابن خلدون

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بين عملية النمو وما يستتبعها من زيادة في الدخول وزيادة في الرفاهية من جهة وبين الطلب على الحاجات الكمالية من جهة أخرى. فالطريقة الديناميكية تقوم على تحليل تتابع المؤثرات والآثار في الزمن، فالتطور في كل فترة يوجد العوامل التي تحدد ما يحدث في الفترة اللاحقة بحيث يرتبط التحليل فيما بين الفترات جميعا.

كما بحث ابن خلدون أثر اختلاف الثروة فيما بين البلدان المختلفة في طلب كل منها على أنواع السلع المختلفة وعرضها، وأثر كل ذلك على ما يعرف اليوم المستوى العام للأسعار، مفسرا اختلاف أسعار نفس السلع في البلدان المختلفة.

4-5- المفهوم الاقتصادي للريع

قام ابن خلدون بتحليل بعض النواحي التي تتصل بظاهرة ما نسميها اليوم بالريع(*Rent*). وأن الأساس الذي اعتمد عليه ابن خلدون في تحليله يكاد أن يكون هو نفس الأساس الذي اعتمد عليه (*David Recardo*) في تليله للريع التفاضلي، فقد وصل ابن خلدون قبل ريكاردو بقرون عديدة لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة، والتي تختلف تبعا لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة. فكلما قلت جودة الأرض الزراعية ازدادت نفقات الزراعة وارتفعت وبالتالي أسعار السلع المنتجة والعكس صيح. كما ناقش ابن خلدون العلاقة الطردية بين الأسعار وبين الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة. ولهذا تكون الأسعار في الأمصار أعلى مما هي عليه في البادية. كما ناقش العلاقة بين الأسعار والأرباح، وعرف الربح بأنه الفرق بين أثمان شراء وبيع البضائع والسلع، وكيف أنه كلما انخفض السعر في السوق قل الربح.

4-6- تحليل تطور المجتمع وتقدمه الاقتصادي

لعل أهم ما قام به ابن خلدون من بحث اقتصادي أنه قدم ما يمكن تسميته نموذجا تحليليا لتطوير المجتمع وتقدمه الاقتصادي الذي بناه على عنصرين هما: تزايد السكان ومزايا تقسيم العمل.

إن كثرة السكان في كل مجتمع تؤدي إلى تقسيم العمل بينهم وإلى كثرة تنوع الأعمال. كما أن تقسيم العمل يعتبر ضرورة لابد منها لأن الفرد غير قادر على إشباع حاجاته بنفسه. ومن هنا يتوجب أن يكون الأفراد متعاونين جميعا.

وهكذا فإن تزايد السكان يؤدي إلى تقسيم العمل، وأن تقسيم العمل يؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع وزيادة دخولهم ويدفعهم ذلك إلى توجيه جزء من نشاطهم الانتاجي لا نتاج السلع الكمالية، ويزداد طلبهم على هذه السلع.

وفي معرض تحليله لأسباب نمو العمران (أو النشاط الاقتصادي) فإنه يورد نظريتين: الأولى هي البيئة الجغرافية والثانية هي أن النمو الاقتصادي لأي مجتمع يمر بعدد من المراحل التي ترتبط بحياة الدولة. وهنا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يستخدم ابن خلدون كلمة العمران لتدليلها على ما بالأرض من سكان ومباني وما يترتب على ذلك من نشاط ضروري للحياة.

فبالنسبة لتأثير البيئة الجغرافية فإنه يقول كلما كانت البيئة الجغرافية ملائمة لحياة الانسان كلما اتسع العمران والعكس صحيح. والمقصود بالبيئة الجغرافية الملائمة هنا هي البرودة والحرارة والرطوبة لأنها تتدخل في سلوك الانسان ودرجة نشاطه. ويقول ابن خلدون أن الربع الشمالي المعتدل من الارض أكثر عمرانا من الربع الجنوبي (الاستوائي). والجدير بالذكر هو أن هذه الفكرة قد طرحت حديثا كإحدى النظريات المفسرة للتخلف الاقتصادي في موضوع التنمية الاقتصادية. وبالنسبة لمراحل النمو الاقتصادي فإن اتساع العمران ثم اضمحلاله يرتبط ارتباطا مباشرا بنشاط الدولة واستقرارها ثم تطورها فاضمحلالها وخرابها بعد ذلك. ويضيف ابن خلدون بأن للدولة أعمار طبيعية كما للأشخاص.

5- الفكر الاقتصادي عند المقريزي

هو تقي الدين أحمد بن على المقريزي، المولود في القاهرة والذي يعتبر عميدا للمؤرخين في مصر والعالم العربي وله مؤلفات عديدة في الاقتصاد. ورغم تأثر المقريزي بابن خلدون ومنهجه العلمي في تمحيص الظاهرة واكتشاف منطقها إلا أنه سلك مسلكا آخر في تفسير الظواهر. فإن كان تفسير ابن خلدون للظواهر من خلال نظرية القيمة فإن المقريزي حاول تفسيرها على أساس نقدي (*Monetary*). وتتمثل مساهمة المقريزي في الاقتصاد من خلال اهتمامه بتحليل أسباب الظاهرة التاريخية وباهتمامه ببعض المشكلات مثل النقود والغلاء وتوزيع المكتسب (الدخل) ومعاملات الأسواق.

وفي كتابه (اغاثة الأمة بكشف الغمة) يعمل على تحليل أسباب الغلاء الشديد في الأسعار ويرجعها إلى سوء السياسة الاقتصادية وهي مسؤولية الزعماء. ويؤكد في كتابه بأن الغلاء والرخاء يتعاقبان منذ الخليقة، وأن الرخاء مرتبط برخص الأسعار والذي يرتبط بدوره بوفرة الأمطار والمياه التي تزيد من حجم المحاصيل وتدفع الأسعار إلى الانخفاض.

إلا أن المقريزي يذكر أسباب أخرى للغلاء بعضها سياسي محض مثل تفشي الظلم والقتل من قبل الحكام والخوف وتوقف النشاط الاقتصادي، ومنها حدوث الآفات الزراعية إلى جانب السياسة التي يتبعها المحتكرون. ويؤكد المقريزي أن شيوع المنافسة في الأسواق يؤدي إلى الرخاء في حين أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يضر بمصالح الناس، سيما إذا سعت الدولة أن تسلك سلوك التجار المحتكرين في رفع الأسعار. ويعتبر البعض بأن أهم الأفكار الاقتصادية للمقريزي هي أنه حاول تحليل أسباب الأزمات من خلال فساد سياسة الحكم وسوء الإدارة الاقتصادية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وأوضح بأن سبب الارتفاع المستمر في تكلفة الانتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار يرجع إلى زيادة كمية النقود المتداولة. وهنا وضع المقريزي الأساس لأول نظرية في التاريخ الاقتصادي. وبهذا فهو يعتبر مؤسسا للنظرية النقدية التي قدمها بعده (*Irving Fisher*). لكن فكر المقريزي كان أعمق من فكر الاقتصادي الكلاسيكي حيث نوه ضمنا تأثير النقود على جميع المتغيرات الاقتصادية، وهذا اعتراف بعدم حيادية النقود(*Neutrality of Money*)، التي جاء بها الاقتصاديون الكلاسيك. كما أنه يؤكد على فاعلية تغير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي.

ولحل مشكلة زيادة النقود فقد طالب المقريزي بأن يتم سك النقود من المعادن النفيسة حتى يمكن تحديد كميتها. وبهذا كان فكر المقريزي قد وضع أساسا لكل من قاعدة الذهب وقانون غريشام (*Gresham'sLaw*). حيث فسر اختفاء النقود الجيدة(الذهب) من خلال وجود النقود الرديئة(أي العملات الفضية والنحاسية). ويؤكد المقريزي بأن استخدام المعادن كنقود شجع الحكام وعمالهم على زيادتها أو الإكثار منها كلما رغبوا في ذلك.

ويوضح المقريزي بأن الارتفاع الكبير في الأسعار، والناتج عن زيادة كمية النقود، يؤثر على توزيع الدخل على فئات المجتمع المختلفة بأشكال مختلفة، فمنهم من يستفيد ومنهم من يخسر.

وهكذا نجد أن الفكر العربي الاسلامي قد أسهم في وضع النظرية النقدية التقليدية والحديثة المعاصرة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي
عند التجاريين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي عند التجاريين

في فترة تشكيل وصعود الدول القومية، ظهر نوع جديد من التفكير في الظواهر الاقتصادية إلى جانب تفكير اللاهوتيين والفلاسفة مع "مستشاري الامبراطور"، حيث تبنى هؤلاء المؤلفون في كتاباتهم وجهة نظر القوة الاقتصادية للإمبراطور كمكمل وشرط أساسي لقوته العسكرية. بشكل ملحوظ ، تم تصنيف مجموعة من مفكري هذه الفترة كـ: كاميراليين (*cameralists*)، منذ أن تعاملوا مع القضايا الاقتصادية بصفتهم أعضاء في غرفة المستشارين للملك. وهكذا تولى مفهوم الثروة الوطنية دورًا مركزيًا في التفكير الاقتصادي.

يمكننا التمييز بين نوعين من التفسيرات لوجهات النظر الاقتصادية السائدة في هذه الفترة. من ناحية، تم اتهام مستشاري الامبراطور (على سبيل المثال من قبل آدم سميث) بالتمسك بمفهوم خاطئ من حيث الأساس للثروة: ما يسمى بـ "وجهة نظر (*chrysoedonistic view*) "، أي ببساطة ربط وتحديد الثروة بالذهب والمعادن النفيسة بشكل عام. ومن هنا جاء مصطلح المعدنيين أو (*Bullionists*)، الذي استخدم لمؤلفين مثل توماس غريشام وجون هالز في إنجلترا في القرن السادس عشر. من ناحية أخرى، بدءًا من المدرسة التاريخية الألمانية وشومبيتر (1914)، نرى إعادة تقييم لهؤلاء المؤلفين، وتُنسب إليهم وجهة نظر أقل بساطة، على سبيل المثال تبرير انشغالهم بالقضايا النقدية بحقيقة أن مخزون النقود المعدنية قد يعتبر مؤشرا للثروة الوطنية في فترة لم تكن فيها تقريبا أي معلومات إحصائية عن الناتج السنوي لبلد ما.

الدفاع عن حق الشركة في تصدير المعادن الثمينة إلى الشرق مقابل السلع المحلية التي غالبًا ما يتم إعادة تصديرها إلى دول أوروبية أخرى، كمؤلف مؤثر مثل توماس مون (*Thomas Mun*) (1571-1641) ، المدير العام لشركة الهند، أين أكد أن تصدير الأموال سمح للبلاد بزيادة ثروتها. في الواقع، من خلال التجارة الدولية تزداد السلع المتاحة للبلد، حتى أكثر من التصنيع، وعلى مستوى أدنى تأتي الزراعة.

يمكن اعتبار كتابات مون كنقطة مرجعية للانتقال من المعدنيين إلى المذهب التجاري، والتي تتميز بنظرية مطورة بالكامل للميزان التجاري، والتي نظرت إلى ميزان التجارة الخارجية للبلد ككل بدلاً من الموازين الثنائية المحسوبة مع كل دولة أجنبية على حدا. المذهب التجاري هو تسمية عامة إلى حد ما يجب استخدامها بحذر: فهي تضم المؤلفين الذين كانوا في الغالب غير متجانسين ونشطين على مدى فترة طويلة من الزمن، تمتد من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر، أي حتى نشر آدم سميث لمؤلفه "ثروة الأمم". وبشكل عام سيطرت المصالح العملية المباشرة على العمل النظري.

هناك تفسير آخر مبرر جزئيا فقط من خلال كتابات بعض المؤلفين التجاريين يتعلق بتفسير أصول الأرباح على أنها ربح من التجارة، أي الربح الناتج عن البيع وبالتالي الناتج عن عملية التداول. وبحسب هذه

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأطروحة فإن الأرباح تأتي من الشراء بسعر رخيص والبيع بسعر اغلى. لقد كانت أطروحة تتماشى مع مرحلة الرأسمالية التجارية، والتي كانت مسؤولة عن الدور المميز المنسوب إلى التجارة الخارجية. في الواقع، المكاسب التي حصل عليها أحد الطرفين من عملية التبادل تتوافق مع خسائر الطرف الآخر، بحيث عندما ينتمي المشترون والبائعون إلى نفس البلد، فإن مكاسب البعض تعوض خسائر الآخرين بالضبط. لذلك قد تكون التجارة مصدر مكاسب لثروة بلد ما فقط عندما نفكر في التبادلات مع الدول الأخرى.

تؤكد هذه الأطروحة دور الإنتاج في توليد الفائض، وهو ما كان يجب أن يؤكده المؤلفون الكلاسيكيون؛ ومع ذلك يمكننا أن نكتشف من خلفها علامات العصر الحاسمة: أهمية القوة العسكرية في العلاقات الاقتصادية الدولية، وانتشار المستعمرات، والطبيعة الاحتكارية للشركات التجارية الكبرى. إذا أدرجنا أيضًا في التجارة الخارجية انتقال الثروة الذي تم سنه بالقوة، فإن الأهمية التي اكتسبها هذا القطاع لما أسماه ماركس "التراكم الأصلي" تصبح واضحة، والانطباع بالتبادل غير المتكافئ الذي تنقله نظرية الربح التجاري يبدو مبررًا تمامًا.

1- معالم الفكر الاقتصادي عند التجاريين

1-1- كل شخص له اقتصاديه الخاص به

تم وصف عصر المذهب التجاري بأنه عصر كان فيه كل شخص اقتصاديًا في نفسه. نظرًا لأن الكتاب المختلفين بين عامي 1500 و 1750 لديهم وجهات نظر متنوعة، فمن الصعب التعميم حول الأدب الناتج. علاوة على ذلك، كان كل كاتب يميل إلى التركيز على موضوع واحد، ولم يتمكن أي كاتب واحد من تجميع هذه المساهمات بشكل مؤثر بدرجة كافية للتأثير على التطور اللاحق للنظرية الاقتصادية. ربما كان هذا بسبب أن علم الاقتصاد باعتباره تخصصًا فكريًا لم يجد بعد موطنًا له في الجامعة؛ بدلا من ذلك تمت دراسته إلى حد كبير من قبل رجال الأعمال الذين كتبوا كتيبات عن المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تهمهم.

1-2- القوة والثروة

يمكن فهم المذهب التجاري على أنه رد فعل فكري لمشاكل العصر. في هذه الفترة من تدهور العزبة (الإقطاعيات) وصعود الدولة القومية، حاول المذهب التجاري تحديد أفضل السياسات لتعزيز قوة وثروة الأمة. تمامًا كما نصح مكيافيلي، رجل الدولة الإيطالي والمنظر السياسي ومؤلف كتاب الأمير (1513)، الحكام بشأن السياسات السياسية الملائمة، نصحهم المركانتيليون بالسياسات الاقتصادية التي من شأنها تعزيز وزيادة قوة وازدهار الاقتصادات النامية. .

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

استمر المذهب التجاري على افتراض أن الثروة الإجمالية للعالم ثابتة. باستخدام نفس الافتراض، استنتج المدرسيون أنه عندما تحدث التجارة بين الأفراد، فإن مكسب أحدهم هو بالضرورة خسارة الآخر. طبق المذهب التجاري هذا المنطق على التجارة بين الأمم، واستنتجوا أن أي زيادة في الثروة والقوة الاقتصادية لأمة واحدة حدثت على حساب الدول الأخرى. وهكذا، شدد المذهب التجاري على التجارة الدولية كوسيلة لزيادة ثروة وقوة الأمة، وعلى وجه الخصوص ركزوا على التوازن التجاري بين الدول.

كان الهدف من النشاط الاقتصادي، وفقًا لمعظم الماركانتيليين، هو الإنتاج - وليس الاستهلاك، كما كان سيحققه الاقتصاد الكلاسيكي لاحقًا. بالنسبة إلى المذهب التجاري، لم يتم تعريف ثروة الأمة من حيث مجموع الثروة الفردية. ودعوا إلى زيادة ثروة الأمة من خلال تشجيع الإنتاج في نفس الوقت، وزيادة الصادرات، وخفض الاستهلاك المحلي. وهكذا كانت ثروة الأمة ترتكز على فقر الكثيرين. على الرغم من أن المذهب التجاري وضعوا ضغوطًا كبيرة على الإنتاج، إلا أن الإمداد الوفير من السلع داخل بلد ما كان يعتبر غير مرغوب فيه. ستسمح المستويات المرتفعة للإنتاج جنبًا إلى جنب مع الاستهلاك المحلي المنخفض بزيادة الصادرات، مما سيزيد من ثروة البلاد وقوتها. دعا المذهب التجاري إلى خفض الأجور من أجل منح الاقتصاد المحلي مزايا تنافسية في التجارة الدولية. أيضًا، كانوا يعتقدون أن الأجور التي تزيد عن مستوى الكفاف ستؤدي إلى انخفاض جهد العمالة:

ستؤدي زيادة الأجور إلى جعل العمال يعملون لساعات أقل في السنة، وسوف ينخفض الناتج القومي. وبالتالي، عندما يتم تحديد هدف النشاط الاقتصادي من حيث الناتج القومي وليس من حيث الاستهلاك القومي، فإن الفقر بالنسبة للفرد يفيد الأمة.

3-1- توازن الميزان التجاري

وفقًا للفكر التجاري، يجب على الدولة تشجيع الصادرات وتثبيط الواردات عن طريق التعريفات والحصص والإعانات والضرائب وما شابه ذلك، من أجل تحقيق ما يسمى بالميزان التجاري المحبذ. يجب تحفيز الإنتاج من خلال التدخل الحكومي في الاقتصاد المحلي وتنظيم التجارة الخارجية. يجب فرض رسوم الحماية على البضائع المصنعة من الخارج؛ كما يجب تشجيع استيراد المواد الخام الرخيصة لاستخدامها في تصنيع البضائع للتصدير.

يختلف مؤرخو الفكر الاقتصادي حول طبيعة وأهمية عقيدة الميزان التجاري في الأدب التجاري. من الواضح مع ذلك، أن العديد من التجاريين الأوائل، الذين حددوا ثروة أمة ليس من حيث إنتاج الدولة أو

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

استهلاكها للسلع ولكن من حيث حيازاتها من المعادن الثمينة، دافعوا عن توازن تجاري ملائم لأنه سيؤدي إلى لتدفق المعادن الثمينة إلى الاقتصاد المحلي لتسوية الميزان التجاري.

جادل التجاريون الأوائل بأنه يجب تحقيق توازن تجاري ملائم مع كل دولة. ومع ذلك، جادل عدد من الكتاب اللاحقين بأن الميزان التجاري العام فقط مع جميع الدول كان مهمًا. وبالتالي، قد يكون لدى إنجلترا ميزان تجاري غير مرغوب مع الهند، ولكن نظرًا لأنه يمكن أن تستورد من الهند مواد خام رخيصة يمكن استخدامها لتصنيع البضائع في إنجلترا للتصدير، إلا أنه قد يكون لها ميزان تجاري إيجابي جيد عندما يتم أخذ جميع الدول في الاعتبار.

تتعلق إحدى القضايا ذات الصلة بتصدير المعادن الثمينة أو السبائك. أوصى التجاريون الأوائل بحظر تصدير السبائك بشكل صارم. واقترح الكتاب اللاحقون أن تصدير السبائك قد يؤدي إلى تحسن في الموازين التجارية الإجمالية إذا تم استخدام السبائك لشراء المواد الخام لسلع التصدير. يثير دعاة المذهب التجاري باستمرار بعض الأسئلة المحيرة، والتي يمكن التعامل معها بشكل أفضل من خلال فحص آراء المذهب التجاري حول المال.

1-4- النقود والمذهب التجاري

كرس آدم سميث ما يقرب من مائتي صفحة من ثروة الأمم لانتقاد قاسي ومبرر جزئيًا فقط للنظرية والممارسات التجارية، لا سيما معادلة ثروة الأمة بمخزون المعادن الثمينة داخليًا. أعجب التجاريون الأوائل بأهمية التدفق الهائل للمعادن الثمينة إلى أوروبا، ولا سيما إلى إسبانيا، من العالم الجديد. ومع ذلك، لم يوافق التجاريون اللاحقون على هذا الرأي وتمكنوا من تطوير رؤى تحليلية مفيدة لدور المال في الاقتصاد. تم التعرف على العلاقة بين كمية المال والمستوى العام للأسعار منذ عام 1569 من قبل الفرنسي جان بودان. قدم خمسة أسباب لارتفاع المستوى العام للأسعار في أوروبا الغربية خلال القرن السادس عشر، أهمها الزيادة في كمية الذهب والفضة هناك نتيجة لاكتشاف العالم الجديد.

ومع ذلك، في أوائل القرن الخامس عشر الميلادي، كان هناك القليل من الفهم لعواقب الموازين التجارية بين الدول ولم يكن هناك فهم تقريبًا لعواقب الزيادات في المعروض النقدي. ومع ذلك، بحلول منتصف القرن الثامن عشر، تم إحراز تقدم تحليلي كبير في فهم هذه القضايا. خلال الفترة الفاصلة، كانت هناك زيادة مطردة إلى حد ما في البصيرة التحليلية لعمل اقتصاد السوق. كان التطور خلال الفترة من 1660 إلى 1776 جديرًا بالملاحظة بشكل خاص.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السمة المركزية للأدب التجاري هي اقتناعه بأن العوامل النقدية، وليس العوامل الحقيقية، هي المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي والنمو. أكد أتباع المذهب التجاري أن العرض الكافي من النقود ضروري بشكل خاص لنمو التجارة، على الصعيدين المحلي والدولي. كما اعتقدوا أن التغييرات في كمية النقود تولد تغييرات في مستوى الإنتاج الحقيقي.

كل هذا سيتغير مع ظهور آدم سميث والاقتصاد الكلاسيكي، والذي من شأنه أن يؤكد أن مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل نموه يعتمدان على عدد من العوامل الحقيقية: كمية العمالة، والموارد الطبيعية، والسلع الرأسمالية، والبنية المؤسسية.. أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن أي تغييرات في كمية النقود لن تؤثر لا على مستوى الإنتاج ولا النمو ، ولكن فقط على المستوى العام للأسعار.

2- التحليل الحديث للمذهب التجاري

يثير تقييم الكتاب السابقين عددًا من القضايا الصعبة ولكنها مثيرة للاهتمام. فهناك دائمًا اختلافات في الرأي حول ما يعنيه كتاب معينون حقًا بما قالوا. قد تؤدي اللغة غير الدقيقة إلى صعوبة الترجمة. عندما ناقش جون مينارد كينز المذهب التجاري في قسم من نظريته العامة بعنوان "ملاحظات حول المذهب التجاري"، أرجع إليهم الفضل في امتلاكهم نظرة ثاقبة لسياسة مقبولة يمكن من خلالها تحفيز التنمية الاقتصادية. لكن آدم سميث، والاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، والخط التقليدي للمفكرين الاقتصاديين من عام 1776 حتى وقت كينز، لم يجدوا فائدة تذكر في كثير من الأدبيات التجارية. هذا الاختلاف في الرأي مفهوم، ومع ذلك، عندما نقارن بعض جوانب الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي. نظرًا لأن سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين شددوا على القوى الحقيقية التي تحدد مستوى الإنتاج، فقد ركزت نظرياتهم بشكل حصري تقريبًا على العرض. ونظرًا لأن كينز أكد على دور إجمالي الطلب، فقد وجد بعض الروابط المشتركة بين نظريته ونظرية المذهب التجاري. لقد كان متعاطفًا مع آرائهم غير المستقرة وأعلن اعتقادهم الراسخ بأن زيادة كمية المال ستزيد الإنتاج. قال كينز، إن التجاريين يرون أن تحقيق توازن تجاري ملائم من شأنه أن يزيد الإنفاق المحلي وبالتالي يرفع مستوى الدخل والعمالة.

هناك جانب إشكالي آخر في تقييم مساهمات الكتاب السابقين يكمن في الحاجة إلى تقييم إنجازهم الفكري. هل ينبغي أن يستند هذا الحكم كليًا إلى معايير حديثة، أم ينبغي الحفاظ عليه بصرامة في سياق الجهاز التحليلي لعصرهم؟ على الرغم من أن معظم مؤرخي الأفكار يتخذون موقفا بين هذه الآراء القطبية، إلا أن قدرا كبيرا من الجدل حول المزايا النسبية للاقتصاديين السابقين لا يزال قائما.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هناك موقف آخر تجاه المذهب التجاري يستحق الذكر. لقد فحصت بعض تقييمات المذهب التجاري دوافع التجاريين وليس أفكارهم. كان التجاريون بلغة علم الاقتصاد الحديث، "باحثين عن الريع". كانوا مدفوعين بدوافع الربح لاستخدام الحكومة للحصول على امتياز اقتصادي لأنفسهم. كانوا عمومًا تجارًا فضلوا منح الحكومة الاحتكارات التي من شأنها أن تمكن التجار الاحتكاريين من فرض أسعار أعلى مما كان يمكن أن يكون ممكنًا بدون امتيازات الاحتكار.

3- رواد الفكر الاقتصادي التجاري

3-1- توماس مون *Thomas Mun* ، 1571–1641: من السبائك إلى التجارة الخارجية

كان جد توماس مون عميد دار سك العملة الملكية ، وكان والده ميرسر. كان هو نفسه تاجرًا ناجحًا للغاية وأصبح مديرًا لشركة الهند الشرقية في عام 1615. وقد تعرضت شركة الهند الشرقية لانتقادات شديدة لأن تجارتها تضمنت تصدير السبائك (من أجل شراء التوابل). في عام 1621، كتب مون كتيبًا بعنوان "خطاب التجارة، من إنجلترا إلى جزر الهند الشرقية"، من أجل الدفاع عن الشركة من الاتهام بأنها تضر بازدهار بريطانيا لأنها صدرت السبائك من أجل استيراد البضائع. ووصف في الكتيب الفوائد المستمدة من هذا النوع من التجارة.

في عامي 1622 و 1623، كان مون أيضًا عضوًا مهمًا في لجنة التجار التي طلبها جيمس الأول لفحص مشكلة انخفاض سعر الصرف في بريطانيا. إن تأليفه الرائع، كنز إنجلترا بواسطة التجارة الخاجية، أو ثقل تجارتنا الخارجية هو قاعدة كنزنا (*England's Treasure byForraign Trade, or the Ballance of our Forraign Trade is the Rule of our Treasure*)، والتي أشار إليها شومبيتر باسم "الكلاسيكية التجارية الإنجليزية"، وقد نشرها ابنه جون مون بعد وفاته في عام 1664.

أدى اكتشاف "العالم الجديد" لأمريكا وإنشاء مستعمرات هناك من قبل بعض الدول الأوروبية في القرن الخامس عشر إلى تدفق كبير من الذهب والفضة إلى أوروبا من المكسيك وبيرو. أصبحت التجارة الدولية من الآن فصاعدًا أكثر أهمية وأخذ التجار دورًا مهمًا، وكذلك في الاقتصاد المحلي. تركّز الاقتصاد الريفي في الفترة الإقطاعية بأسواقه المحدودة، في المعارض في المدن المجاورة، ومع تبادلات شبه المقايضة، أفسح المجال تدريجياً لاستخدام النقود على نطاق أوسع. تحالفت البورجوازية التجارية الجديدة مع الدولة من أجل استغلال أفضل للإمكانيات المتزايدة للتجارة الدولية. في بداية القرن السابع عشر، توج هذا التحالف بتشكيل أولى الشركات التجارية والتجارة الكبرى في العالم الحديث: شركات الهند الشرقية في هولندا وإنجلترا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أصبحت التجارة الاستعمارية والشركات التجارية بشكل متزايد جزءًا من قصة لا نهاية لها من الحروب بين الدول القومية في أوروبا. ظهرت إنجلترا في النهاية كدولة إمبريالية منتصرة، بعد هزائم إسبانيا والبرتغال في القرن السادس عشر، وهولندا في أواخر السابع عشر، وفرنسا في القرن الثامن عشر. سيطرت قصة الحروب التي تعود إلى سنوات عديدة على عقول الآباء المؤسسين للاقتصاد السياسي خلال عصر التنوير.

كان أهم مؤلفي هذه الفترة هم التجار أنفسهم، مثل توماس مون الذي كان مديرًا لشركة الهند الشرقية البريطانية. غالبًا ما كانت أعمال التجاريين تتألف من كتيبات قصيرة تهدف إلى إقناع الرأي العام، أو الأفضل من ذلك، الحكومة، لتنفيذ السياسات الأكثر ملاءمة لشركاتهم التجارية. لا توجد أطروحات نظرية رئيسية يمكن العثور عليها، وفي أحسن الأحوال توجد مساحات مع القواعد العملية ومعايير التجارة. لهذه الأسباب من الصعب التحدث عن مدرسة فكرية تجارية. المذهب التجاري هو أكثر طريقة للاقتراب وابتكار الحلول للمشاكل الاقتصادية في تلك الفترة.

ومع ذلك، أعطى المذهب التجاري دافعًا هائلاً لفصل الاقتصاد عن النهج المعياري والأخلاقي البحت لعصور العصور الوسطى. بدأت الحقائق والأرقام والحسابات تدخل الخطاب الاقتصادي. اختفى المذهب التجاري باعتباره نظامًا فكريًا رئيسيًا بعد المعاملة القاسية التي تلقاها في الكتاب الرابع من كتاب سميث ثروة الأمم في عام 1776، لكن ميزته الكبرى هي تحديد الهدف الأساسي للاقتصاد: تحليل أسباب ثروة الأمم. وقد سادت العديد من وجهات نظرها السياسية منذ ذلك الحين في أجزاء من العالم، ولا تزال سائدة.

أخيرًا، يمكن ملاحظة أن المذهب التجاري استمر لما يقرب من ثلاثة قرون. لم يشهد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ولا الاقتصاد الكلاسيكي الحديث حتى الآن مثل هذه الفترة الطويلة كنظام للاقتصاد السياسي. يمكن تقسيم هذا العمر الطويل إلى فترتين، تغطي أكثر أو أقل القرنين السادس عشر والسابع عشر على التوالي.

2-3- ميلاد الفكر الاقتصادي في إيطاليا: أنطونيو سيرا (*Antonio Serra*)

ترافقت الحيوية الاقتصادية لبلدية إيطاليا، والنشاط المالي لمصرفيي فلورنسا، ودور الجمهوريات البحرية -وخاصة البندقية- في التجارة الدولية مع ازدهار الأعمال التجارية والكتابات التي تطرقت بالمصادفة إلى القضايا الاقتصادية. ومع ذلك، كان هناك عدد قليل من المؤلفين المهتمين بتاريخ الاقتصاد، نشأت مساهمة أكثر أهمية بكثير من بيئة مختلفة تميزت بالتدهور الاقتصادي. في 10 جويلية 1613، وقع أحد السجناء في سجن نابولي (الدكتور أنطونيو سيرا من كوزنسا)، على إهداء كتابه. "***أطروحة موجزة عن***

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأسباب التي يمكن أن تجعل ممالك الذهب والفضة تكثر، حيث لا توجد مناجم -مع تطبيق على مملكة نابولي"

قدم الكتاب مشورة بشأن السياسة الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين ظروف مملكة نابولي، والتي يُنظر إليها على أنها متخلفة كثيرًا عن أجزاء أخرى من إيطاليا في التنمية.

بعد الإهداء والمقدمة، تم تقسيم الأطروحة القصيرة إلى ثلاثة أجزاء. الأول وهو الأكثر إثارة للاهتمام بالنسبة لنا، ناقش "الأسباب التي من أجلها قد تغنى الممالك بالذهب والفضة"، كما ذهب عنوان الفصل الأول ومن حيث الجوهر، إلى أسباب الازدهار الاقتصادي للأمم على أوسع نطاق، وبالمعنى الاصطلاحي أيضا، من خلال مقارنة الظروف السائدة في مملكة نابولي بتلك السائدة في أجزاء أخرى من إيطاليا وخاصة البندقية، الجزء الثاني كان معنيا بشكل أساسي بدحض المقترحات التي قدمها قبل سنوات قليلة **ماركو أنطونيو دي سانتيس** بهدف خفض سعر الصرف لجذب الأموال إلى المملكة من الخارج، في حين قدم الجزء الثالث مناقشة منهجية للتدابير السياسية المختلفة التي تم تبنيها أو اقتراحها "من أجل توفير الذهب والفضة في المملكة".

أوضح **سيرا** أن الازدهار الاقتصادي لبلد ما يعتمد على "الميزات الخاصة"، أي الخصائص الأصلية الخاصة بكل بلد، و "الميزات العامة"، أو بعبارة أخرى ظروف مواتية أكثر أو أقل يمكن إعادة إنتاجها في أي مكان، مما سبق، خص سيرا منح الثروة الطبيعية، ولا سيما الأراضي الخصبة، والموقع. "الميزات العامة" وهي أربعة: "عدد المصانع، ونوعية الناس، قدر كبير من التجارة، وقدرة من هم في السلطة". بعبارات أخرى: الإنتاج الصناعي والصفات الأخلاقية والمهارات المهنية للسكان، ومدى التجارة (خاصة التجارة العابرة الدولية)، والنظام السياسي المؤسسي، وهذا الأخير هو أهم العناصر الأربعة.

كما أشار سيرا إلى أنه فيما يتعلق بـ "الميزات الخاصة"، كانت مملكة نابولي في ميزة (باستثناء الموقع)، لا سيما بالمقارنة مع البندقية: إذا كانت نابولي أفقر بكثير من البندقية (وهو ما يفسر سبب تدفق الذهب والفضة خارج مملكة نابولي)، وهذا يمكن أن يعتمد فقط على "الميزات العامة". لإظهار كيفية حدوث ذلك، أعاد سيرا بناء حالة الميزان التجاري للبلد، على الرغم من عدم معالجة هذه الفكرة بشكل منهجي. واعتبر أن عدم التوازن في سوق العملات ينبع من ميزان المدفوعات السلبي، بما في ذلك ما يسمى بالعناصر غير المرئية، والناجم بدوره عن هيكل إنتاجي ضعيف وروح المبادرة الضئيلة لرعايا مملكة نابولي. كان هناك إذن علاقة حاسمة بين ندرة المال في المملكة وهيكلها الإنتاجي الضعيف.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في الواقع من الخطأ أن ننسب إلى سيرا تحديد الثروة بالمال والمعادن الثمينة على خطى المعدنيين، ومع ذلك من الصعب أيضًا اعتبار سيرا مؤسس العلوم الاقتصادية، بالنسبة لمثل هذا الوضع فإن الأهمية التي تُعزى إلى الظواهر الحقيقية، ولا سيما الإنتاج الصناعي ليست كافية بالتأكيد، في غياب عرض واضح بما فيه الكفاية لمفهوم الفائض، الذي شكل في القرنين التاليين أساسا لتطوير الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أو حتى لأدنى أثر لأية نظرية للقيمة والتوزيع. من الواضح أيضًا أن سيرا قد يكون له تأثير ضئيل إن وجد على الإطلاق في المراحل الأولى من تطور الاقتصاد السياسي، نظرا للحد الأدنى من تداول عمله قبل إعادة طبعه في سلسلة *Custodi*. كان سيرا مع ذلك مؤلفا مثيرا للاهتمام وضع إصبعه - بشكل حدسي تقريبا كما يمكن القول- على علاقة الترابط بين الجوانب المالية والحقيقية للاقتصاد والذي وجد أنه من الطبيعي ربط الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3-3- وليام بيتي *William Petty* وأصول الاقتصاد السياسي

3-3-1- الحساب السياسي ومنهج علم الاقتصاد

يُذكر ويليام بيتي عمومًا على أنه مؤسس الحساب السياسي، ويشكل امتدادًا لمجال العلوم الاجتماعية للأفكار الجديدة التي كانت متجذرة في مجال العلوم الطبيعية. مع ذلك ، يهدف Petty إلى إدخال الطريقة الكمية في تحليل الظواهر الاجتماعية ، للسماح بمعالجة أكثر صرامة لها:

جاء [الجبر] من شبه الجزيرة العربية من قبل موريس إلى إسبانيا ومن هناك ، وطبقه و [إليم] بي [إيتي] على أمور أخرى غير الرياضيات البحتة ، أي: للسياسة باسم الحساب السياسي عن طريق تقليص الكثير مصطلحات المسألة لمصطلحات العدد والوزن والقياس ، ليتم التعامل معها رياضيًا.

يعكس هذا الابتكار المنهجي ما كان يحدث في ذلك الوقت في مجال العلوم الطبيعية: النهج الكمي الجديد للفيزياء الذي يتحول من النظرة القديمة للفيزياء باعتبارها وصفًا للصفات الحسية للأشياء المادية ؛ في جميع مجالات البحث العلمي ، يصبح قياس الكميات هو الهدف المركزي للبحث ؛ النظرة المادية الميكانيكية للإنسان والعالم ، مدعومة بشكل خاص من قبل توماس هوبز (1588-1679) ، الذي درس معه بيتي في باريس (من وجهة نظر هوبز ، طريقة الاستفسار - منطق الكميات ، الحوسبة المنطقية) - تعكس طبيعة موضوع التحقيق) ؛ نقد جذري للثقافة التقليدية التي يهيمن عليها الفكر الأرسطي.

في هذا الاتجاه كان **بيكون** *Bacon* (1561-1626) قد انطلق قبل **هوبز** *Hobbes*: كان أحد المؤلفين القلائل الذين استشهد بهم بيتي والذين أعجبهم. في معارضة الطريقة الاستنتاجية المنطقية للتقاليد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الأرسطية وتقليد عصر النهضة من التجريبية الخالصة (الفنيون والكيميائيون) ، اقترح بيكون الطريقة الاستقرائية ، وهي اندماج التجريبية والعقلانية:

رجال التجربة مثل النملة. إنهم يجمعون ويستخدمون فقط: فالمفكرون يشبهون العناكب ، الذين يصنعون أنسجة العنكبوت من مادتهم الخاصة. لكن النحلة تأخذ مسارًا متوسطًا ؛ يجمع مادته من أزهار الحديقة والحقل ، لكنه يحولها ويهضمها بقوة خاصة به. لا يختلف عن هذا هو العمل الحقيقي للفلسفة. لأنه لا يعتمد فقط أو بشكل رئيسي على قوى العقل، ولا يأخذ المادة التي يجمعها من التاريخ الطبيعي والتجارب الميكانيكية ويضعها في الذاكرة بأكملها، كما يراها؛ بل يضعه في الفهم متغيرًا ومهضمًا

كانت هذه هي الطريقة التي اتبعها بيتي ، الذي وصف الظواهر الاجتماعية من الناحية الكمية ولكن أيضًا ، وقبل كل شيء، حاول تقديم تفسير منطقي للبيانات المجمعة، وغالبًا ما يعيد بناء البيانات المطلوبة لإجراء تحقيق على أساس سلاسل من التفكير الاستنتاجي لـ طبيعة حسابية - كمية سمحت باستغلال المعلومات النادرة المتاحة لعدد لا يحصى من الأغراض المختلفة.

علاوة على ذلك، أكد بيتي على قراره بتأسيس تحليله الخاص على بيانات موضوعية:

الطريقة التي اتبعتها للقيام بذلك، ليست معتادة بعد؛ بدلاً من استخدام الكلمات المقارنة والتفضيلية والحجج الفكرية فقط، فقد أخذت الدورة التدريبية (كنموذج من الحساب السياسي الذي كنت أهدف إليه منذ فترة طويلة) للتعبير عن نفسي من حيث العدد أو الوزن أو القياس ؛ لاستخدام الحجج المنطقية فقط ، والنظر في الأسباب فقط ، مثل الأسس المرئية في الطبيعة ؛ ترك أولئك الذين يعتمدون على عقول وآراء وشهوات وأحاسيس متغيرة لرجال معينين لمراعاة الآخرين.

3-3-2- الدولة القومية والنظام الاقتصادي

كان المال والتجارة الدولية والنظام المالي موضوعات للنقاش اليومي في زمن بيتي. ما ميّز معاملة بيتي لهؤلاء الأشخاص عن معاصريه وأسلافه، بخلاف الاختلافات في المواقف التي أيدها، لم يكن الطريقة (الحساب السياسي) فحسب، بل كان أيضًا موضوع التحليل: "سياسة الجسد"، أي الدولة بالمعنى المشترك للنظام السياسي والنظام الاقتصادي: ومع ذلك، لم يشعر بيتي ولا معاصروه بالحاجة إلى التمييز بين الجانبين.

ترتبط ولادة الرأسمالية عمومًا بميلاد الدولة القومية. تم تطوير مفهوم موحد للدولة القومية، مع إيلاء اهتمام خاص لمشكلة التوحيد السياسي للمدينة والريف، من قبل **مكيافيلي**. وقد اختص من الشبكة المعقدة من الترابطات الاجتماعية، باعتبارها ذات أهمية كبرى، تلك الموجودة بين مواطني نفس الدولة، وبين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

صاحب السيادة ورعاياه. تبنى بيتي وجهة نظر مماثلة لمفهومه عن "السياسة الجسدية" ، حيث تخضع شبكة علاقات الإنتاج والتبادل لسلطة سياسية محددة بشكل فردي. لم يدرك **مكيافيلي** ولا بيتي العلاقات المتبادلة الموجودة بين المدينة والريف، أو بين الزراعة والصناعة، من وجهة نظر الإنتاج، كانت بالضبط القدرة على تجاوز هذا الحد، واكتشاف العلاقات التكنولوجية للإنتاج التي تربط مختلف قطاعات الاقتصاد، والتي شكلت مساهمة Quesnay الرئيسية في تطوير العلوم الاقتصادية.

عكست كتابات **مكيافيلي** و**بيتي** التطور المحدود للبنية الإنتاجية في تلك الفترة. أنشطة التعدين والتصنيع والزراعة وتربية الماشية وصيد الأسماك التي أطلقها بيتي على ممتلكاته الأيرلندية، على سبيل المثال كانت متكاملة رأسياً إلى حد كبير، مع وجود فروق تقريبية للغاية في حفظ الدفاتر بين المراحل المختلفة للعمليات الإنتاجية والقطاعات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، كانت التغييرات في المؤسسات السياسية ضرورية للانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، على سبيل المثال من أجل ضمان الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وإمكانية بيعها وشرائها، وخاصة الأرض. وهكذا أيدت شركة Petty إنشاء سجل للأراضي وبصفة عامة توحيد صكوك ملكية الأرض. يبدو أن الفكرة التي ما زالت جزئية عن النظام الاقتصادي التي اعتمدها بيتي تعكس مرحلة تاريخية معينة هي مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية الصناعية.

إن فكرة "سياسة الجسد" تكمن وراء وجهات نظر بيتي المحددة حول المال والتجارة الخارجية والضرائب. ويجب أن نذكر أن كتابات بيتي لم يكن لها شكل الأطروحات المنهجية ولكنها كانت تدخلات فورية في المناقشات السياسية السائدة في ذلك الوقت، وغالبًا ما كانت مذكرات عمل موجزة أو مذكرات تهدف إلى إظهار الأطروحات السياسية، مثل القوة الاقتصادية لإنجلترا بالنسبة لفرنسا وبالتالي إمكانية استقلال سياسي أكبر للملك الإنجليزي. ومن بين هذه الأفكار نذكر:

بقدر ما يتعلق الأمر بالمال، هناك فرق مهم بين آراء بيتي وتلك السائدة في ذلك الوقت يكمن وراء استبداله للمقارنة التقليدية بين المال والدم بتوازي آخر بين التشريح السياسي والإنساني:

المال ليس سوى دهون للجسد السياسي، حيث يؤدي الكثير منه إلى إعاقة رشاقة الجسم في كثير من الأحيان، وأن القليل جدا منه يجعله مريضًا. وهذا صحيح نظرًا لأن الدهون تعمل على تليين حركة العضلات، وتتغذى منها في حال الحاجة إلى طاقة، وتملأ التجاويف غير المتساوية، وتجمل الجسم، لذلك فإن الأموال في الدولة تسرع من عملها، تسوي الحسابات بسبب قابليتها للقسمة، وتجمل الكل، على وجه الخصوص بالنسبة لأشخاص معينين والذين لديهم الكثير منها.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وفقا **لبيتي**، "الدم والعصائر الغذائية للجسم السياسي" تتكون من "نتاج التربية والتصنيع". تشير هذه المقارنة إلى اتجاه المفهوم الكلاسيكي للنظام الاقتصادي القائم على تقسيم العمل باعتباره يعمل من خلال عملية دائرية للإنتاج والتبادل وإعادة تكوين قوائم الجرد الأولية لوسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية ، وعملية الإنتاج الجديدة. يجب أن نتذكر في هذا الصدد أن اكتشاف دوران الدم، الذي قام به هارفي في بداية القرن السابع عشر، قد أثار اهتمامًا حيويًا وأن **بيتي** (مثل **كيني** Quesnay من بعده) كان طبيباً.

ترتبط أفكاره عن المال بتلك المتعلقة بالتجارة الخارجية. واتفق بيتي مع معاصريه على اعتبار أن وجود فائض في الميزان التجاري أمرًا مرغوبًا فيه كوسيلة لإحداث تدفق المعادن النفيسة إلى البلاد، لكنه أخضع هذا الهدف لمستوى عالٍ من العمالة والإنتاج الداخليين. ويعتبر الذهب والفضة والمجوهرات متفوقة على السلع الأخرى بسبب متانتها ودورها كوسيلة للتبادل وتخزين القيمة.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فقد اعتبر بيتي أن إصلاح النظام الضريبي هو الخطوة الأولى لضمان توحيد الشروط داخل الدولة وتأكيد القواعد وهما شرطان أساسيان لتنمية الاقتصاد. تهتم معظم أطروحة الضرائب والمساهمات بالفحص المنهجي للأنواع المختلفة للدخل الحكومي، فهناك متاهة معقدة من اللوائح التي غالبًا ما تكون متناقضة مع نفسها، وتعتبر واحدة من "العوائق الرئيسية لعظمة إنجلترا" بينما تصر في نفس الوقت أن هذه العوائق ليست إلا طارئة وقابلة للإزالة، لأنها مشتقة من التقسيم الطبقي الناجم عن الإضافات المستمرة إلى النظام الأولي الذي نتيجة لذلك، فقد تماسكه الأولي. وهكذا فإن العبء الضريبي يتحمله مالك الأرض بشكل حصري تقريبًا وبكثافة متفاوتة وغير متوقعة. بالإضافة إلى ذلك كانت تكلفة التحصيل، التي تم التعاقد عليها من الباطن مع وكلاء من القطاع الخاص، عالية جدًا وجلبت المزيد من عناصر الظلم وعدم اليقين إلى النظام.

اقترح بيتي فرض ضرائب تناسبية، تُفرض على الاستهلاك، لأنها وحدها تشكل ثروات "فعلية" معيار التناسب هو معيار "عادل"، مما يترك توزيع الدخل غير متأثر بالضرائب (وفي رأي بيتي، فإن الفروق في الثروة والدخل ضرورية للنمو الاقتصادي). إلى جانب ذلك تشجع الضرائب على الاقتصاد أو ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى تجنب الازدواج الضريبي وتسهيل جمع الإحصاءات حول الظروف الاقتصادية للأمة، والتي تعتبر ضرورية للحكومة الجيدة. كما يجب أن تكون اللوائح الضريبية مؤكدة وبسيطة وواضحة (وهذا أيضًا لتجنب الخلافات والإجراءات القانونية، التي تشكل هدرا اجتماعيًا) وحيادية وبتكاليف تحصيل منخفضة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3-3-3- السلع والسوق

أشارت مساهمة بيتي في العلوم الاقتصادية في المقام الأول إلى صياغة مجموعة من المفاهيم الأساسية، مثل السلع والسوق والسعر؛ ويمكن توضيحها بحوار حول بيع الماس.

يتألف الحوار من بطلين: السيد "أ" الذي يمثل "بيتي" نفسه، والسيد "ب" وهو مشتري ماسة عديم الخبرة. يرى الأخير فعل التبادل على أنه حدث صدفة في لقاء مباشر بين المشتري والبائع، وليس حلقة روتينية في شبكة مترابطة من العلاقات. المشكلة هنا صعبة لأن السلع الفردية المحددة المدرجة في فئة واحدة من السلع القابلة للتسويق - الماس في حالتنا - تختلف عن بعضها البعض بسبب سلسلة من العناصر الكمية والنوعية، حتى لو تركت جانباً الظروف المختلفة (الزمان والمكان) لكل عمل تبادل فردي. وبالتالي في حالة عدم وجود قاعدة قد تنص على تعريف نقطة مرجعية واحدة لسعر الماس، يعتبر السيد ب أن التبادل عمل محفوف بالمخاطر، حيث يبدو من المستحيل على المشتري تجنب التعرض للغش، في حدث فريد في تجربته من قبل التاجر الذي لديه معرفة واسعة بالسوق.

في حالة عدم وجود شبكة من التبادلات المنتظمة أي السوق، فإن خصائص وظروف التمايز المذكورة أعلاه تعمل بطريقة تجعل كل عملية تبادل حلقة فريدة، حيث ينبع السعر أساسا من السعر الأكبر أو قدرة أقل على المساومة بين البائع والمشتري. على العكس من ذلك فإن وجود السوق يسمح بتحويل جزء كبير من العناصر التي تميز كل تبادل فردي عن أي تبادل فردي إلى اختلافات منهجية كافية في السعر نسبيا إلى نوع مثالي من الماس يؤخذ كمرجع. وبالتالي هناك علاقة بين ظهور سوق منتظم من ناحية، ومن ناحية أخرى إمكانية تعريف فئة معينة من السلع كسلعة، والاستخلاص من تعدد أعمال التبادل الفعال ممثل نظري للسعر لها كلها.

السيد A الخبير، يدرك في الواقع وجود علاقات كمية دقيقة بين أسعار أنواع مختلفة من الماس يحددها الوزن والأبعاد واللون والعيوب. وهكذا على سبيل المثال، "القاعدة العامة المتعلقة بالوزن هي أن السعر يرتفع بنسبة مضاعفة عن الوزن". تنطبق قاعدة مماثلة على البعد، حيث يحدد متوسط الأسعار التي يتم الحصول عليها على أساس هاتين القاعدتين "السعر السياسي" (وهي فكرة يجب مراعاتها لاحقًا) على النحو الوارد في كل من الوزن والأبعاد. سيكون هذا هو ثمن الماس الخالي من العيوب ولونه الجيد. سيتم بعد ذلك تطبيق معاملات التعديل لتحديد سعر الماس الذي يظهر عيوبًا أو تلوينًا أقل قيمة ، ويتم توفير موازين لمثل هذه المعاملات من قبل السوق. بطبيعة الحال ، قد يؤدي التطبيق الأعمى لهذه القواعد في بعض الأحيان إلى نتائج سخيفة ، وسيتطلب تصحيحها تعديلات تحددها التجربة وكذلك الفطرة السليمة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تقدم كتابات بيتي بالتالي تمثيلًا لعملية التجريد التي تؤدي إلى مفاهيم السوق والسلع من التبادلات الخاصة المتنوعة التي تحدث في الاقتصاد. مؤهلين ، ومع ذلك ، ضروري. أولاً ، الماس هو سلعة يتحدد سعرها بالندرة أكثر من تكلفة الإنتاج ؛ لدينا هنا سوق منعزل عن الأسواق الأخرى ، على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة المنتجة. ثانيًا ، حدد بيتي فقط ضمنيًا النتائج التحليلية لحقيقة أن السوق والسلعة هما تجريدات: ليست ذرات من الواقع الاقتصادي ، بشكل فردي بوضوح (كما تفترض النظرية البديهية الحديثة للتوازن الاقتصادي العام) ، ولكنها تتوافق مع مستوى معين من التجميع ، حيث يتم تحديد أنسب مستوى للتجميع من خلال مدى العلاقات المتبادلة بين مختلف أعمال التبادل. وبالتالي ، على سبيل المثال ، قد نشير إلى التفاح أو الفاكهة أو الطعام بشكل عام

سلعة واحدة وفقًا لمستوى التجميع الذي يُعتقد أنه الأكثر ملاءمة ، مع مراعاة العلاقات التي تلعب دورًا داخل مجموعة المنتجين وداخل مجموعة المشترين.

أما بالنسبة لمفهوم السعر، فقد ميز بيتي بين السعر الطبيعي، والسياسي، والحالي، والسعر الفعلي. يعتمد السعر الطبيعي على حالة المعرفة التكنولوجية والعيش المطلوب للعمال. بالإضافة إلى ذلك ، يأخذ السعر السياسي في الاعتبار التكاليف الاجتماعية ، مثل مدخلات العمالة الزائدة عن العمالة اللازمة: تعتبر هذه التكاليف مضيعة ، مما يدل على حقيقة أن الإنتاج الفعلي أقل من الإنتاج المحتمل. يُعرَّف السعر الحالي بأنه تعبير عن السعر السياسي من حيث السلعة المستخدمة كمعيار للقياس ، بحيث يتضح أيضًا أنه متغير نظري. أخيرًا ، يجب أن نميز بين الأسباب الجوهرية التي تحدد السعر السياسي والأسباب الخارجية - تلك الأسباب المتغيرة والطارئة التي تتحد مع الأول لتحديد السعر الفعلي.

وبالتالي ، فإن "السعر الطبيعي" لـ **Petty** له معنى السعر الأمثل ، الذي يتوافق مع أفضل التقنيات المتاحة والعملية الأكثر كفاءة الممكنة لـ "سياسة الجسم". بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين اللاحقين ، فإن "السعر الطبيعي" له معنى مختلف ، مطابق لمعنى "السعر السياسي" لبيتي ، لأنه يشير إلى السعر الذي ينظم سلوك السوق ويعتمد على الظروف الفعلية للإنتاج السائدة في الاقتصاد. النظام. إن تمييز بيتي بين هذين المفهومين ، في فترة تاريخية بعيدة كل البعد عن التطور الكامل للرأسمالية ، يعني ضمناً التأكيد على التكاليف المرتفعة المرتبطة بمستوى التنظيم الاجتماعي المتخلف آنذاك.

3-3-4- الفائض والتوزيع والأسعار

يعتبر تحديد مفهوم الفائض تقليديًا أحد أهم مساهمات Petty، على الرغم من أن فائضه اتخذ الشكل الجزئي للإيجار (والضرائب)، وبشكل مشتق الإيجار على رأس المال النقدي (الفائدة):

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لنفترض أن رجلاً يستطيع أن يزرع بيديه نطاقًا معينًا من الأرض بالذرة، أي يمكنه حرث الأرض، زراعتها وتقليبها وسقيها...الخ. بقدر ما تتطلبه خدمة هذه الأرض؛ وكان له بذرة تزرع بها. أقول، عندما أخرج هذا الرجل بذوره من حصاد محصوله، وأيضًا، ما أكله هو نفسه وأعطاه للآخرين مقابل الملابس وغيرها من الضروريات الطبيعية؛ أن ما تبقى من الذرة هو الإيجار الطبيعي والحقيقي للأرض لهذا العام؛ أو متوسط سبع سنوات، أو بالأحرى سنوات عديدة حيث تتشكل الدورة، التي يصنع فيها الملاك والكثيرون ثورتهم، يعطي الإيجار العادي للأرض في الذرة.

الريع، الذي يتوافق مع الفائض في مثال بيتي، يتم التعبير عنه هنا من الناحية المادية، كمقدار معين من الذرة. هذا ممكن لأن المنتج متجانس، بينما يتم التعبير عن جميع وسائل الإنتاج غير المتجانسة من حيث السلعة المفردة المنتجة؛ وهذا يشمل العمل الذي يُفترض أنه يتلقى وسائل عيشه، ويُعبَّر عنه أيضًا بالذرة ("ما أكله هو نفسه وأعطاه للآخرين في مقابل الملابس"). يتم الالتفاف على مشكلة الأسعار، لأنه يُفترض ضمنيًا أن نسب التبادل بين السلع المنتجة ووسائل الإنتاج يمكن اعتبارها معطاة.. يمكن أيضًا التعبير عن الفائض من حيث عدد الأشخاص الذين يمكن أن تحتفظ بهم مجموعة من العمال الذين ينتجون ما يكفي من الكفاف لأنفسهم وللآخرين. وهكذا تظهر البطالة، مثل إنتاج السلع والخدمات الكمالية، كطريقة لتوظيف الفائض.

يعتمد حجم الفائض على عدد العمال المنتجين ومستوى الإنتاجية لكل عامل، كما سيأتي به آدم سميث بعد قرن من الزمان. وقد أصر بيتي على المقترحات التي تهدف إلى توفير فرص العمل لأكبر عدد ممكن من العمال المنتجين، عن طريق الحد من البطالة والعمل غير المنتج. من بين العناصر التي تحدد الإنتاجية لكل عامل، أشار بيتي إلى العناصر التي يمكن تسميتها طبيعية، مثل سهولة الوصول إلى البحر، وتوافر الموانئ والطرق الطبيعية للاتصال أو الخصوبة الأصلية للأرض. ومع ذلك، تم إعطاء أهمية أكبر بكثير للعوامل التكنولوجية والتنظيمية، مثل تحسين الأراضي (الصرف والري وما شابه)، والاستثمارات في البنية التحتية (الطرق والقنوات الصالحة للملاحة)، والتقدم التقني المتجسد في الأدوات الجديدة للإنتاج وقبل كل شيء التطورات في تقسيم العمل.

نصل الآن إلى نظرية الأسعار النسبية، والتي لدينا فيها عدد من العناصر المختلفة. التفسير الأول، الذي قدمه ماركس، يعزو إلى *Petty* نظرية العمل للقيمة. يراعي بيتي النظم الفرعية الافتراضية للاقتصاد التي يتم من خلالها إنتاج جميع وسائل الإنتاج الضرورية ويكون هناك فائض من سلعة واحدة؛ تحدد النسبة بين كميات العمالة المستخدمة في نظامين فرعيين لهما فائض سلعتين مختلفتين السعر النسبي لهذه السلع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثم لدينا نظرية للقيمة على أساس العمل والأرض، يقول بيتي:

يجب تقييم كل الأشياء بواسطة عاملين طبيعيين، وهما الأرض والعمل؛ فيجب أن نقول أن السفينة أو الثوب يساوي مثل هذا القياس من الأرض، بمثل هذا القياس الآخر من العمل؛ لأن السفن والملابس كانت من مخلوقات الأرض وعمل الإنسان عليها.

لا ينبغي تفسير هذا المقطع (والصيغة التي يستخدمها *Petty*، لتوضيح نظريته في القيمة: "العمل هو الأب والمبدأ النشط للثروة ، لأن الأرض هي الأم") على أنها بيان أولي عن نظرية القيمة المطلقة. فهذه شعارات تقليدية، تُستخدم على نطاق واسع للإشارة إلى الأدوار المتنوعة للعمل والأرض في الإنتاج (يلعب الأول دورًا فاعلًا، والأخير يلعب دورًا سلبيًا)؛ ومن السهل أن نرى كيف يمكن لمثل هذه الفكرة أن توفر الأساس لنظرية قيمة العمل التي ترتكز على مذهب "القانون الطبيعي" ، وتصور العمل على أنه تضحية. فالثمن إذن هو المكافأة "العادلة" لمثل هذه التضحية، على وجه التحديد لأنها تتناسب مع التضحية التي تم تحملها. ومع ذلك، فإن مثل هذا التفسير "للقانون الطبيعي" سيكون خاطئًا، لأن بيتي اعتبر العمل مجرد تكلفة إنتاج أخرى تقاس بالمعيشة وتجاهل أي تأثير أخلاقي محتمل للعدالة أو الظلم في معالجته لمشكلة الأسعار. علاوة على ذلك، من وجهة نظر بيتي ، يجب وضع الأرض والعمل على قدم المساواة ويمكن التعبير عن أحدهما من حيث الآخر. في الواقع، كان "الاعتبار الأكثر أهمية في الاقتصاديات السياسية" تحديدًا هو "كيفية تحقيق التكافؤ والمعادلة بين الأرض والعمل، وذلك للتعبير عن قيمة أي شيء بأيٍّ منهما بمفرده". عند المقارنة بين نظامين فرعيين ينتجان كميات مختلفة من الطعام على نفس الكمية من الأرض، ولكن في حالة واحدة باستخدام العمالة وعدم استخدامها في الأخرى كوسيلة للإنتاج: الفرق بين المنتجين يتوافق مع أجر العمل موظف في الحالة الأولى.

أخيرًا، نستطيع تفسير لنظرية الأسعار التي وضعها بيتي على أساس التكاليف المادية للإنتاج. حيث أصر بيتي مرارًا وتكرارًا على هذه الفكرة، وقدم قوائم بالسلع المطلوبة لبعض العمليات الإنتاجية. بالمقارنة، يبدو تخفيض تكاليف العمالة وحدها، أو على العمالة والأرض، بمثابة تبسيط. على أي حال ، ما هو ذي صلة هنا هو النهج الموضوعي الذي يتبعه Petty بشكل منهجي من خلال خفض الأسعار إلى صعوبة الإنتاج: وهو نهج كما سنرى، كان يجب أن يتبعه الاقتصاديون الكلاسيكيون اللاحقون، مع قدر أكبر من الاتساق و الصرامة التحليلية.

لم تذهب مساهمة بيتي إلى أبعد من مجرد صياغة بسيطة للمشكلة: لا يمكن جمع السلع غير المتجانسة معًا لتعويض تكاليف الإنتاج ما لم يتم التعبير عنها مسبقًا في وحدات متجانسة، أي من حيث كميات القيمة التي تم الحصول عليها بضرب كمية كل سلعة مطلوبة في عملية الإنتاج حسب سعرها

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

النسبي، وبالتالي فإننا نواجه مشكلة دائرية: لا يمكن تحديد سعر المنتج ما لم تكن أسعار وسائل الإنتاج معروفة، ولكن يتم إنتاجها أيضًا عن طريق وسائل الإنتاج، والتي قد تشمل المنتج الأول. قد تفسر هذه الصعوبة محاولات تقليص المكونات غير المتجانسة لتكلفة الإنتاج إلى العوامل الأولية وحدها، أي العمالة أو العمالة والأرض؛ لكن هذه المحاولات تفشل أيضًا في حل المشكلة. ويبدو أن عدم اكتمال المخطط المفاهيمي الذي وضعه بيتي، ولا سيما عدم وجود مفهوم رئيسي مثل معدل الأرباح، كان حاسمًا في منع المزيد من التقدم نحو حل صحيح للمشكلة، من خلال بناء نظام تحليلي الذي يأخذ في الاعتبار العلاقات المتبادلة المنتجة بين مختلف قطاعات الاقتصاد. لكن الطريق الذي يؤدي إلى مثل هذا النظام طويل جدًا كما سيجري تقديمه في الفصول التالية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي
عند الطبيعيين

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1- من الجسد السياسي إلى الجداول الاقتصادية

في القرن الممتد بين كتابات ويليام بيتي وآدم سميث، سار التفكير الاقتصادي في اتجاهات عديدة، وكانت الأفكار المتعلقة بالظواهر الاقتصادية جزءًا من الانعكاسات العامة على المجتمع والإنسان، وكان نفس المؤلفين على مدار الوقت يشملون مجالًا واسعًا من القضايا.

كان بيتي مخترعًا وطبيبًا وأستاذًا في علم التشريح، ومسؤولاً عن المسح الجغرافي لإيرلندا ومالكًا للأرض يعمل في إدارة عقاراته، شكلت أفكاره حول القضايا الاقتصادية والمؤسسية والديموغرافية بالنسبة له في نفس الوقت سعيًا مدنيًا وفكريًا ووسيلة لممارسة النفوذ السياسي وأداة للدفاع عن مصالحه الخاصة، تعامل جون لوك John Locke مع القضايا الاقتصادية البحتة في متابعة استفساراته الفلسفية، كما فعل ديفيد هيوم David Hume بعد سنوات قليلة. كما كتب لوك من بين القضايا الأخرى، عن القضايا النقدية في سياق نقاش شارك فيه أيضًا الفيزيائي الشهير إسحاق نيوتن (1642-1727)؛ ففي عام 1699 تم تعيين نيوتن مديرًا لدار سك النقود. كان برنارد دي ماندفيل Bernard de Mandeville طبيبًا وفيلسوفًا، وريتشارد كانتيلون Richard Cantillon مصرفيًا دوليًا. شارك فرانسوا كيسناي François Quesnay، وهو طبيب في بلاط الملك لويس الخامس عشر، في النقاش الفكري في ذلك الوقت على أمل أن تسهم أفكاره في التحسين الاجتماعي. نحن نقوم بعزل المساهمات الاقتصادية البحتة عن سياقها، لكن يجب ألا ننسى أن عمليات العزل من هذا النوع كانت ستُعتبر تعسفية من قبل رجال ذلك الوقت.

تأثر آدم سميث أثناء سفره في فرنسا بمجموعة من الكتاب الفرنسيين الذين عُرفوا بالفيزيوقراطيين. لقد أدركوا الترابط بين قطاعات الاقتصاد وقاموا بتحليل عمل الأسواق غير المنظمة.

على الرغم من أن المذهب التجاري كان واضحًا في فرنسا في القرن الثامن عشر، إلا أن حركة جديدة ولكنها قصيرة العمر تسمى الفيزيوقراطية بدأت هناك حوالي عام 1750. ولأنها قدمت رؤى تحليلية مهمة في الاقتصاد، كان تأثيرها على الفكر الاقتصادي اللاحق كبيرًا. غالبًا ما يقوم علماء الأفكار الاقتصادية بتجميع الأشخاص ذوي الأفكار المتباينة بشكل تعسفي في مدرسة فكرية، عادةً على أساس تشابه واحد. ومع ذلك، فإن كتابات المدرسة الطبيعية تعبر عن آراء متسقة بشكل ملحوظ حول جميع النقاط الرئيسية. هناك ثلاثة أسباب لذلك.

(1) تطورت الفيزيوقراطية حصريًا في فرنسا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(2) تم تقديم أفكار الفيزيوقراطيين خلال فترة زمنية قصيرة نسبيًا، من حوالي 1750 إلى 1780. (قيل إنه لم يكن أحد على علم بالأفكار الفيزيوقراطية قبل عام 1750، وبعد عام 1780 لم يسمع بها سوى عدد قليل من الاقتصاديين.

(3) كان للفيزيوقراطية قائد فكري معترف به، فرانسوا كيناي (1694-1774)، والذي تم قبول أفكاره تقريبًا دون أدنى شك من قبل زملائه الفيزيوقراطيين. تم تصميم كتاباتهم بشكل أساسي لإقناع الآخرين بجدارة اقتصاديات Quesnay.

1-1- القانون الطبيعي

طور الفيزيوقراطيون، مثل التجاريين الإنجليز اللاحقين، نظرياتهم الاقتصادية من أجل صياغة سياسات اقتصادية صحيحة. تعتقد كلتا المجموعتين أن الصياغة الصحيحة للسياسة الاقتصادية تتطلب فهمًا صحيحًا للاقتصاد. لذلك كانت النظرية الاقتصادية شرطًا أساسيًا للسياسة الاقتصادية. تتعلق فكرة الفيزيوقراطيين الفريدة بدور القانون الطبيعي في صياغة السياسة. لقد أكدوا أن القوانين الطبيعية تحكم عمل الاقتصاد وأنه على الرغم من أن هذه القوانين كانت مستقلة عن إرادة الإنسان، يمكن للبشر اكتشافها بموضوعية - كما يمكن أن تكون قوانينا للعلوم الطبيعية. ساهمت هذه الفكرة بشكل كبير في تطوير الاقتصاد والعلوم الاجتماعية.

1-2- ترابط الاقتصاد

على الرغم من أن النظرية الفيزيوقراطية كانت ناقصة في الاتساق المنطقي والتفاصيل، فقد حدد الفيزيوقراطيون بالفعل ضرورة بناء نماذج نظرية من خلال عزل المتغيرات الاقتصادية الرئيسية للدراسة والتحليل. باستخدام هذه العملية، توصلوا إلى رؤى مهمة حول الترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد على مستويات كل من تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي.

كان الشاغل الرئيسي للفيزيوقراطيين هو عملية التنمية الاقتصادية الكلية. لقد أدركوا أن فرنسا كانت متخلفة عن إنجلترا في تطبيق التقنيات الزراعية الجديدة. كانت بعض مناطق شمال فرنسا تقدم تقنيات متقدمة، لكن معظم فرنسا كانت تحافظ على طرقها القديمة؛ وهكذا كانت البلاد تتطور بشكل غير متساو. للتعامل مع هذه المشكلة، أراد الفيزيوقراطيون، مثل التجاريين الإنجليز والفرنسيين، اكتشاف طبيعة وأسباب ثروة الأمم والسياسات التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي على أفضل وجه. كان المذهب التجاري الفرنسي أكثر شمولاً في تنظيمه للنشاط الاقتصادي المحلي والأجنبي من نظيره البريطاني، وكانت الفيزيوقراطية رد فعل فكري على هذا التنظيم. لم يركز الفيزيوقراطيون على المال بل على القوى الحقيقية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

التي تؤدي إلى التنمية الاقتصادية. كرد فعل على الفكرة التجارية القائلة بأن الثروة نشأت من خلال عملية التبادل، درسوا خلق القيمة المادية وخلصوا إلى أن أصل الثروة كان في الزراعة، أو الطبيعة.

في اقتصاد عصرهم، تم إنتاج المزيد من السلع أكثر مما هو مطلوب لدفع التكاليف الحقيقية التي يتحملها المجتمع لإنتاج تلك السلع. لذلك، تم إنشاء فائض. قادهم بحثهم عن أصل هذا الفائض وحجمه إلى فكرة المنتج الصافي. تقدم عملية الإنتاج الزراعي مثالاً جيدًا على صافي المنتج. بعد دفع ثمن عوامل الإنتاج المختلفة - البذور والعمل والآلات وما شابه - يوفر الحصاد السنوي فائضًا. اعتبر الفيزيوقراطيون أن هذا ناتج عن إنتاجية الطبيعة. والعمل حسب رأيهم، يمكن أن ينتج فقط ما يكفي من السلع لدفع تكاليف العمالة، ونفس الشيء ينطبق على عوامل الإنتاج الأخرى، باستثناء الأرض. لذلك، خلق الإنتاج من الأرض الفائض الذي أطلق عليه الفيزيوقراطيون المنتج الصافي. اعتُبر التصنيع والأنشطة الاقتصادية غير الزراعية الأخرى "**عقيمة**" لأنها لم تنتج أي منتج صافٍ. قد يبدو الاعتقاد بأن الإنتاج الزراعي فقط هو القادر على إعادة إنتاج إلى المجتمع أكبر من التكاليف الاجتماعية لهذا الناتج غريبًا اليوم، ولكن يمكن تفسيره من خلال حقيقة أن الفيزيوقراطيين ركزوا على الإنتاجية المادية بدلاً من إنتاجية القيمة. أيضًا ونظرًا لأن الصناعة واسعة النطاق لم تتطور بعد في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر، فإن إنتاجية الصناعة لم تكن واضحة في اقتصاد الفيزيوقراطيين. صاحب العمل الصغير الذي يعمل فيه عدد قليل من الموظفين لا يبدو أنه يحقق أي فائض، ولم يكن مستوى معيشته مختلفًا بشكل كبير عن مستوى موظفيه. بعد إثبات أن أصل المنتج الصافي كان في الأرض، خلص الفيزيوقراطيون إلى أن ريع الأرض هو مقياس الناتج الصافي للمجتمع.

2- فرانسوا كيناي والفيزيوقراط

كان الفيزيوقراطيون (أو *les économistes*، كما كانوا يطلقون على أنفسهم) مجموعة مضغوطة ومقاتلة للغاية من الاقتصاديين الفرنسيين مجتمعين حول فرانسوا كيسناي (1694-1774)، وهو طبيب لمدام دي بومبادور *de Pompadour* في بلاط لويس الخامس عشر، مؤلف كتاب الجدول الاقتصادي *Tableau économique* (1758-59). والفيزيوقراط هم المدرسة الأولى للفكر الاقتصادي التي جهزت نفسها بأجهزتها الصحفية من أجل الدفاع عن نقاط محددة للسياسة. كانت الفترة الزمنية التي شهدت هيمنتهم قصيرة - ربع قرن أو أكثر بقليل - لكن تأثيرهم على تطور الاقتصاد السياسي كان قوياً بشكل ملحوظ، وذلك بفضل المكانة المركزية التي احتلتها باريس في الحياة الثقافية في ذلك الوقت.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

اهتم الفيزيوقراطيون كثيرا بتطوير الزراعة، التي اعتبروها القطاع الوحيد القادر على إنتاج فائض. علاوة على ذلك، ونظرًا لأن المصطلح الذي تم تعيينه لهم الآن مع العروض (وكلمة الفيزيوقراط مشتقة من الكلمة اليونانية *fùsis* = 'الطبيعة'، و *cratéin* = 'للسيطرة')، فقد تشاركوا مع التيار الديكارتي للتنوير الفرنسي فكرة "النظام الطبيعي"، يجب أن يكون المنطق والأمثلية - اللذان لا يتغيران بمرور الوقت، نظرًا لأنه جزء لا يتجزأ طبيعة الأشياء – ويجب أن يكونا واضحين لأي شخص يتمتع بنور العقل، والذي يجب على الأمير المستنير تنفيذه باعتباره "نظامًا إيجابيًا". تندرج الملكية الخاصة أيضًا ضمن هذا النظام الطبيعي، لذلك اعتُبر الدفاع عن حقوق الملكية إحدى المهام الرئيسية "للنظام الإيجابي".

رأى كل من فيكتور ريكويتي (*Victor Riqueti*)، وماركيز ميرابو (*marquis of Mirabeau*) (1715-1789)، ومختلف الفيزيوقراطيين الآخرين أن قدرة الزراعة على توليد فائض هي أمر جوهري في خصوبة التربة (التي تنتج كمية من القمح من حبة واحدة) وبالتالي كهدية من الطبيعة الأم. يمكن بعد ذلك استخدام هذه النظرية حول أصل الفائض لتبرير الاستيلاء على الفائض من قبل النبلاء - ليس فقط أصحاب الأراضي الشرعيين ولكن سادة الأقنان الذين يعيشون عليها. كما اعتبر كيني *Quesnay* أن الزراعة وحدها قادرة على تحقيق فائض، على الرغم من اختلاف تفسيره إلى حد ما، مع مراعاة الوضع السائد في فرنسا في ذلك الوقت. بالنظر إلى أسعار المنتجات الزراعية والمصنوعات في الأسواق العالمية، مع اللجوء إلى أفضل التقنيات يمكن للمزارعين الفرنسيين الحصول على منتج تجاوزت قيمته تكاليف الإنتاج، بينما استعاد المصنعون تكاليفهم (بما في ذلك تكاليف المعيشة لأصحاب المشاريع الصناعية). وهكذا شدد *Quesnay* على إمكانية إصلاح النظام الزراعي من أجل التنمية الاقتصادية -ما أسماه بالثقافة الكبرى-، مقارنة بالثقافة الصغيرة، فالأولى تتميز ليس فقط بمخاوف أكبر ولكن أيضًا بتقنيات ذات كثافة رأسمالية أعلى (مثل المحراث الذي تجره الخيول بدلا من الثيران).

وهكذا شدد *Quesnay* على إمكانات الثورة الزراعية التي كانت قد بدأت بالفعل ولكنها كانت تسير ببطء شديد. هذه الأطروحة التي تعارض الفكر التجاري، وقبل ذلك سياسة جان بابتيست كولبير الاقتصادية (1619-1683) لدعم التجارة والصناعة من خلال تحرير استيراد المواد الخام والرسوم على واردات التصنيع التي أعاقت تنمية الزراعة وقلصت ربحيتها وزادت من ربح المصنوعات. على العكس من ذلك كما جادل *Quesnay*، يجب منح المنتجات الزراعية جائزة مجانية، أي سعر كافٍ ليس فقط لتغطية تكاليف الإنتاج ولكن أيضًا لتفضيل تمويل الاستثمارات من خلال ضمان عوائد مناسبة.

لم يكن لا السعر الجيد ولا السعر الأساسي (الذي يتوافق مع مجرد تكاليف الإنتاج) أسعارا تولدها الأسواق تلقائيا؛ وفقًا لكيني *Quesnay* تعتمد أسعار السوق على العرض والطلب. وهكذا يتم إعداد أو

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تحقيق السعر الجيد بواسطة سياسة تشجع التصدير الحر للمنتجات الزراعية وعادات الاستهلاك داخل الدولة التي تشجع السلع الأساسية مقارنة بالسلع الفاخرة، أو استهلاك المنتجات الزراعية التي تتجاوز مجرد مستوى الكفاف. على الرغم من أن فكرة المعدل التنافسي للأرباح كانت لا تزال مطلوبة (تم تحديدها من قبل تورغو *Turgot* بعد بضع سنوات وتم تطويرها بالكامل من قبل سميث Smith)، فقد أدرك كيني Quesnay تماما الدور الحاسم لتراكم رأس المال بالنسبة لـ العملية الإنتاجية وقبل كل شيء السماح بتبني التقنيات المحسنة. وميز كيني *Quesnay* بين *avances foncières* (الاستثمارات الأساسية الأولية اللازمة لزراعة قطعة من الأرض وزيادة إنتاجيتها) ، *avances primitives* (أدوات الإنتاج ، والماشية) *avances annuelles* (رأس المال المتداول: البذور والأجور وما شابه ذلك). وهكذا ركز *Quesnay* الاهتمام على الزراعة؛ وفي الوقت نفسه قطع خطوات كبيرة في الاتجاه الذي تبعه فيه لاحقا تورغو *Turgot* وسميث والمدرسة الكلاسيكية بأكملها، للنظر في تقدم رأس المال كشرط للإنتاج وتراكم رأس المال، وبالتالي عنصر حاسم للتنمية الاقتصادية.

طور كيني *Quesnay* والفيزيوقراطيون نظرية رائعة في "روح النظام" والاتساق. على وجه الخصوص كان كيني*Quesnay* أول خبير اقتصادي يدرك ويمثل في مخطط تحليلي العلاقات الإنتاجية المتبادلة التي تربط بين القطاعات المختلفة والتي تنبع في نظام اقتصادي قائم على تقسيم العمل من عدم تجانس وسائل الإنتاج في كل قطاع. تمت معالجة هذه المشكلة من خلال الجدول الاقتصادي، ومن خلال التركيز على التبادلات المطلوبة لضمان استمرار عمل النظام الاقتصادي.

بالنسبة للخطوط العريضة لنموذج كيني *Quesnay*، فقد اعتبرت الزراعة القطاع الإنتاجي الوحيد (أي القادر على توليد فائض) في الاقتصاد؛ افترض Quesnay أن التكنولوجيا الأكثر تقدما، والثقافة الكبرى، تم تبنيها بشكل عام في الزراعة. وتم تجميع الأنشطة الأخرى تحت عنوان "القطاع العقيم"، وسمي بذلك لأن هذه الأنشطة تحولت فقط إلى منتجات معالجة مجموعة معينة من المواد الخام (بما في ذلك وسائل المعيشة لعمال القطاع)؛ كما ثبت أن قيمة المنتجات المصنعة مساوية لقيمة وسائل الإنتاج والعيش المستخدمة للحصول عليها، بحيث لا يكون هناك خلق قيمة جديدة. كما ان التقسيم الفرعي للنظام الاقتصادي إلى قطاعات تتوافق مع تقسيم المجتمع إلى طبقات اجتماعية وهي: الطبقة المنتجة المكونة من أولئك الناشطين في الزراعة (الفلاحين والمزارعين)، والطبقة العقيمة المكونة من الحرفيين (بما في ذلك عمال التصنيع والتجار) والطبقة الأرستقراطية أي الملاك، الذين تراكم عليهم الفائض المتحصل عليه في القطاع الزراعي، بما في ذلك مع طبقة النبلاء ورجال الدين.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يتكون الجدول الاقتصادي من سلسلة من الرسوم البيانية، والتي أوجزت سلسلة من التبادلات السلعية مقابل المال بين القطاعات الإنتاجية المختلفة والطبقات الاجتماعية المختلفة اللازمة من أجل السماح لبقاء الاقتصاد وتنميته من خلال عملية دائرية تتبع فيها، سنة بعد أخرى مراحل الإنتاج والتبادل والاستهلاك واحدة تلو الأخرى. في نهاية الدورة الإنتاجية، يبدأ النبلاء عملية التداول مستخدمين الأموال المدفوعة لهم كإيجار للحصول على المنتجات الزراعية والمصنعة. ثم تتبع سلسلة من التبادلات: تستخدم الطبقة العقيمة الأموال التي تلقتها للحصول على الغذاء والمواد الخام من الطبقة المنتجة؛ هذه الأخيرة تكتسب المنتجات المصنعة من الطبقة العقيمة. في النهاية تكون الطبقة المنتجة باعت فائض إنتاجها، وبالتالي حصلت على المال لدفع الإيجارات لأصحاب العقارات. وهكذا يمكن أن تبدأ دورة إنتاج جديدة. بالنسبة للفائض (ما تبقى من المنتج، بمجرد إعادة إنتاج وسائل الإنتاج والمعيشة للعاملين في الاقتصاد) يتوافق مع استهلاك النبلاء ورجال الدين، الذين لا ينتجون أي شيء وقادرون على شراء المنتجات الزراعية والمصنعة عام بعد عام فقط لأنهم يتلقون إيجاراتهم من القطاع الإنتاجي.

يوضح الشكل اللاحق الجدول الاقتصادي الأصلي. والشكل الذي بعده هو تبسيط يوضح جوهر التحليل الفيزيوقراطي. يُظهر ثلاثة قطاعات من المجتمع: المزارعون وملاك الأراضي والحرفيون والخدم. لا يوجد قطاع أجنبي أو قطاع حكومي أو قطاع تصنيع فوق مستوى الحرفيين. بدأ التحليل الفيزيوقراطي بمنتج صافي في بداية الفترة الاقتصادية يبلغ 2000 ليفر (*livres*) يملكه ملاك الأراضي (كانت ليفر هي الوحدة النقدية الفرنسية قبل الفرنك). تم دفع هذا المنتج الصافي لمالك الأرض كإيجار من النشاط الاقتصادي في الفترة السابقة. افترض الفيزيوقراطيون أن الأرض فقط هي التي يمكن أن تنتج مخرجات أكبر من تكلفة إنتاجها؛ في الجدول، تم افتراض أن هذه الإنتاجية تبلغ 100 بالمائة. تؤدي أنشطة الحرفيين، على سبيل المثال، إلى إنتاج منتجات، كما أن المدفوعات لعوامل الإنتاج تساوي قيمة السلع المنتجة. بالنسبة للأرض وحدها، يكون الإنتاج أكبر من العوامل المستهلكة؛ في الجدول، تم استثمار 2000 *livres* في الإنتاج الزراعي مما أدى إلى ناتج صافٍ قدره 2000 *livres*، يتقاضاه ملاك الأراضي كإيجار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

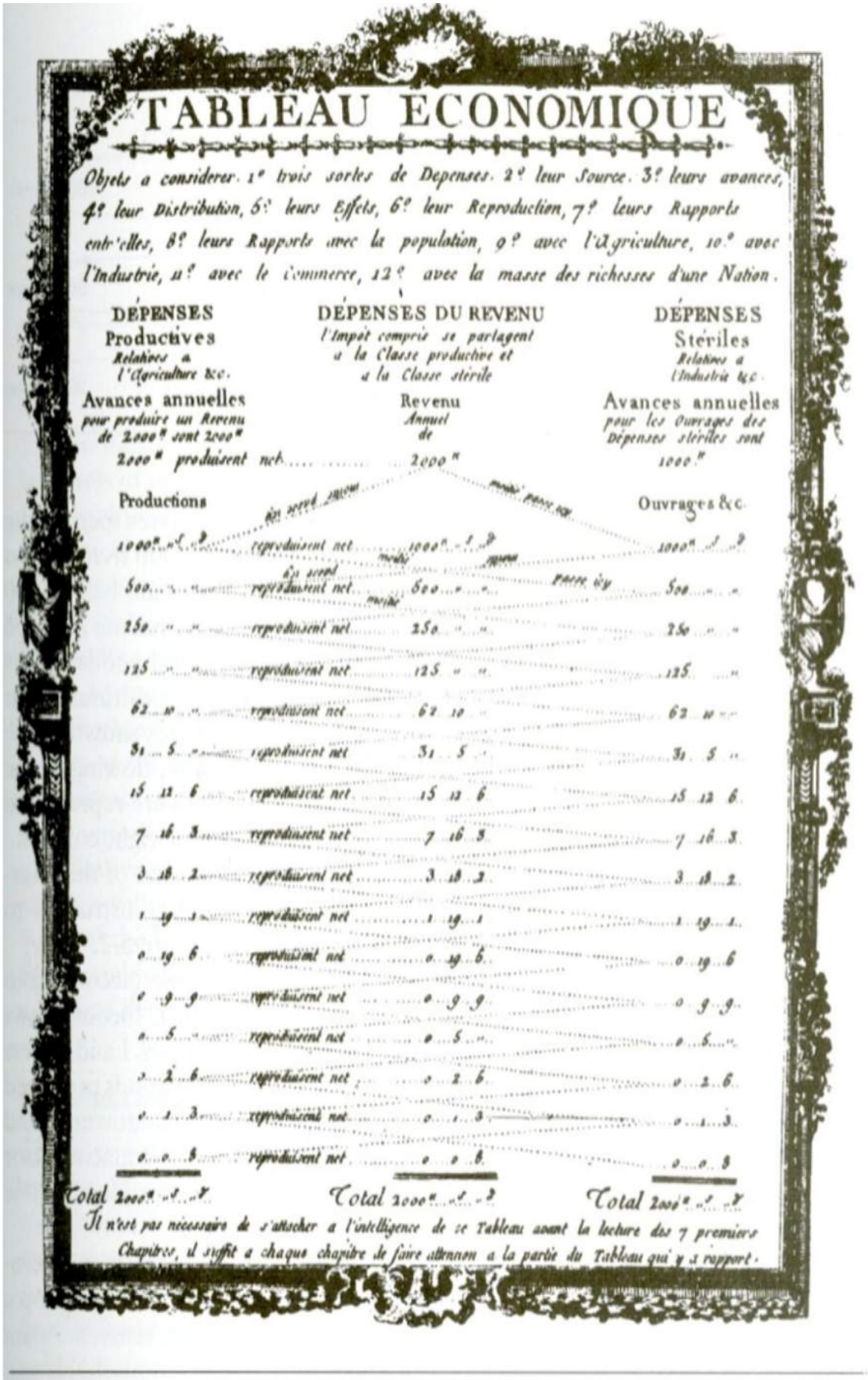

TABLEAU ECONOMIQUE

Objets a considerer. 1° trois sortes de Depenses. 2° leur Source. 3° leurs avances, 4° leur Distribution, 5° leurs Effets, 6° leur Reproduction, 7° leurs Rapports entr'elles, 8° leurs Rapports avec la population, 9° avec l'Agriculture, 10° avec l'Industrie, 11° avec le Commerce, 12° avec la masse des richesses d'une Nation.

DÉPENSES Productives *Relatives a l'Agriculture &c.*	DÉPENSES DU REVENU *l'Impôt compris se partagent a la Classe productive et a la Classe sterile*	DÉPENSES Steriles *Relatives a l'Industrie &c.*
Avances annuelles *pour produire un Revenu de 2000# sont 2000#*	Revenu *Annuel de*	Avances annuelles *pour les Ouvrages des Dépenses steriles sont*
2000# *produisent net*	2000#	1000#
Productions		Ouvrages &c.
1000#	reproduisent net 1000#	1000#
500	reproduisent net 500	500
250	reproduisent net 250	250
125	reproduisent net 125	125
62 10	reproduisent net 62 10	62 10
31 5	reproduisent net 31 5	31 5
15 12 6	reproduisent net 15 12 6	15 12 6
7 16 3	reproduisent net 7 16 3	7 16 3
3 18 2	reproduisent net 3 18 2	3 18 2
1 19 1	reproduisent net 1 19 1	1 19 1
0 19 6	reproduisent net 0 19 6	0 19 6
0 9 9	reproduisent net 0 9 9	0 9 9
0 5	reproduisent net 0 5	0 5
0 2 6	reproduisent net 0 2 6	0 2 6
0 1 3	reproduisent net 0 1 3	0 1 3
0 0 3	reproduisent net 0 0 3	0 0 3
Total 2000#	Total 2000#	Total 2000#

Il n'est pas necessaire de s'attacher a l'intelligence de ce Tableau avant la lecture des 7 premiers Chapitres, il suffit a chaque chapitre de faire attention a la partie du Tableau qui y a rapport.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بدءًا من المركز العلوي للجدول، أنفق ملاك الأراضي العام الماضي صافي ناتج قدره 2000 *livres* عن طريق شراء 1000 *livres* من البضائع من الحرفيين و 1000 *livres* من السلع الزراعية من المزارعين (يتم تمثيل ذلك بالخطوط القطرية A و B من المركز [مالك الأرض] عمود الجدول، متجهًا نحو الأعمدة التي تمثل المزارعين والحرفيين). إن 1000 *livres* التي يتم إنفاقها في قطاع المزارع تولد 2000 *livres* من الدخل، نصفها (1000 *livres*) يتدفق إلى مالكي الأراضي كمنتجات مقابل مشترياتهم ونصفها الآخر (1000 *livres*) كإيجارات (كما هو موضح بالخط المتقطع). يتم إنفاق 1000 *livres* من الدخل الذي يتلقاه الحرفيون (العمود الأيمن) جزئيًا على السلع الزراعية: ويمثل هذا الخط المائل C. أي إنفاق في القطاع الزراعي يولد ناتجًا صافيًا متساويًا، من خلال الافتراض؛ لذا فإن 500 *livres* الموضحة في العمود الأيسر ينتج عنها مبلغ متساوٍ من الإيجار، الخط المتقطع، الذي يتدفق إلى الملاك. يتم تمثيل نفقات المزارعين على منتجات الحرفيين بالأقطار المنحدرة لأسفل من العمود الأيسر إلى العمود الأيمن.

الجدول الاقتصادي لكيناي

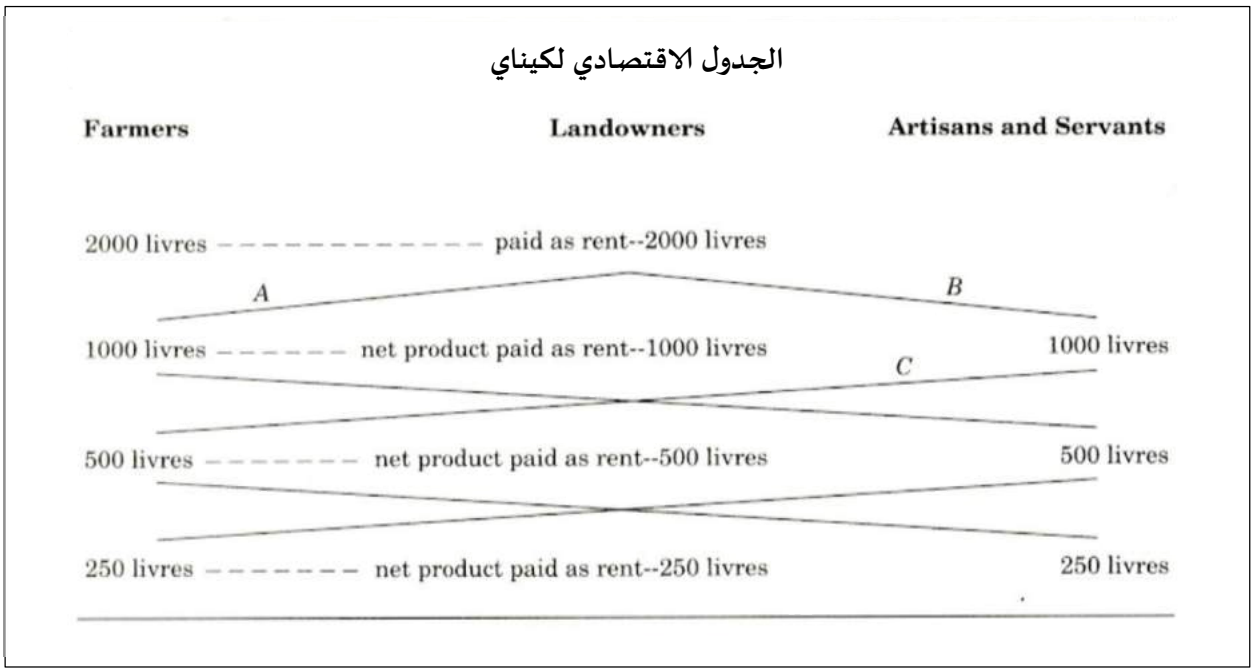

يمثل الجدول الاقتصادي مفهومًا جريئًا وخلاقًا للترابط بين قطاعات الاقتصاد الكلي مع بساطة كبيرة. من المفيد تفسير هذا المفهوم من خلال مخطط التدفق الدائري للشكل اللاحق.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ترجمة جدول كيناي إلى مخطط للتدفقات الدائرية

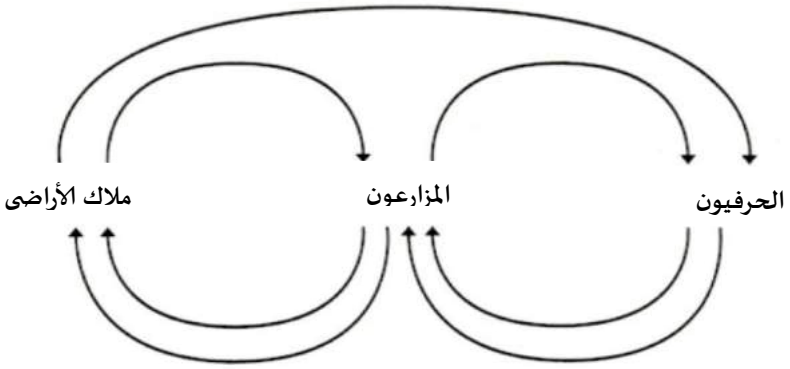

يتم وضع المزارعين في مركز التدفق الدائري، لأن الأرض (وفقًا للفيزيوقراطيين) هي العامل الوحيد الذي ينتج صافي المنتج. يتم تمثيل تدفقات الدخل بين قطاعات الاقتصاد الكلي بواسطة الأسهم في اتجاه عقارب الساعة. يحصل ملاك الأراضي على دخل من المزارعين في شكل إيجار وينفقونه على السلع التي ينتجها المزارعون والحرفيون. يتلقى الحرفيون دخلًا من ملاك الأراضي والمزارعين وينفقونه على السلع التي يوفرها المزارعون. التدفقات داخل القطاع الكلي ضرورية فقط للمزارعين لأنهم وحدهم ينتجون صافي المنتج. لم يتم الإشارة إلى هذه التدفقات داخل القطاع في الشكل السابق.

كانت رؤية الفيزيوقراطيين للترابطات داخل الاقتصاد، اقتصادية كلية في مفهومها وتوجهها. لقد بذلوا القليل من الجهود لتطوير نظرية الترابط بين الاقتصاد بمعنى الاقتصاد الجزئي، كما فعل آدم سميث. تُستخدم مخططات التدفق الدائري للروابط بين الأسر والشركات بشكل شائع في دورات الاقتصاد التمهيدي لإعطاء نظرة ثاقبة للعلاقات بين أسواق السلع والعوامل النهائية ودور الأسواق في تخصيص الموارد.

اعتبر الفيزيوقراطيون أن "الجدول الاقتصادي" لكيناي هو تتويجهم لإنجازهم النظري. أعطت تمثيلًا خامًا لـ:

(1) تدفق الدخل النقدي بين مختلف قطاعات الاقتصاد؛

(2) إنشاء صافي الناتج وتداوله سنويًا في جميع أنحاء الاقتصاد. يمثل جدول Quesnay تقدمًا منهجيًا رئيسيًا في تطور الاقتصاد - محاولة كبرى لتحليل الواقع الخام عن طريق التجريد.

لم يضع الفيزيوقراطيون نظريات حول العلاقات بين مختلف قطاعات الاقتصاد فحسب، بل حاولوا أيضًا تحديد حجمها. على هذا المستوى، توقعت الفيزيوقراطية جدول المدخلات والمخرجات للحائز على جائزة نوبل فاسيلي ليونتيف (Wassily Leontief) في ثلاثينيات القرن الماضي وعمل المجموعة المتخصصة من

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الاقتصاديين الكميين المعروفين باسم الاقتصاديين القياسيين. يوضح الجدول الاقتصادي الوعي بالترابط بين مختلف قطاعات الاقتصاد. أصبح بعض التجاريين اللاحقين أيضًا مدركين لهذا الترابط، وكان تأثيرهم المشترك هو الأساس لمحاولة آدم سميث في وصف أكثر اكتمالاً، لأساليب عمل اقتصاد السوق.

في العملية الدائرية التي وصفها كيني Quesnay، تترابط القطاعات والطبقات الاجتماعية المختلفة؛ ويتم توزيع المنتج بين مختلف الطبقات الاجتماعية بالتزامن مع عملية التبادل التي تسمح لكل قطاع بإعادة دمج الهبات الأولية لوسائل الإنتاج والعيش. نظرا لأن الفائض يعود إلى الملاك، فمن الواضح أن الإيجارات وحدها يجب أن تتحمل العبء الضريبي بالكامل. لم تكن محاولات فرض الضرائب على الطبقات الاجتماعية الأخرى محكوما عليها بالفشل فحسب، بل كانت أيضا مكلفة للنظام الاقتصادي ككل، نظرًا لمثبط التراكم والتغيير التقني الذي تنطوي عليه الضرائب المفروضة على المزارعين، والذين ينظر إليهم كيني Quesnay والفيزيوقراطيين على أنهم فاعلين من أجل التنمية الاقتصادية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي
عند الكلاسيك

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

يعتبر الفيلسوف الاسكتلندي آدم سميث (1723-1790) مؤسس المدرسة الكلاسيكية في الاقتصاد. نُشر تحقيقه الشهير في طبيعة وأسباب ثروة الأمم في عام 1776، وقد نعتبر هذا العام بداية الفترة الكلاسيكية التي استمرت حوالي مائة عام. يُنظر أحيانا إلى الإيرلندي جون إليوت كايرنز *John Elliot Cairnes* (1823-1875) على أنه آخر كاتب كلاسيكي مهم، حيث قام بنشر مبادئه الرائدة للاقتصاد السياسي التي تم شرحها لاحقا في عام 1874. والبريطانيون توماس روبرت مالتوس (1766-1834) وديفيد ريكاردو (1772-1823) وناساو ويليام سينيور (1790-1864) وجيمس ميل (1773-1836) وابنه جون ستيوارت ميل (1806-1873). نجد أيضا الألماني كارل ماركس (1818-1883) ، الناقد الشهير للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، والذي استخدم مع ذلك الأدوات التحليلية للمدرسة الكلاسيكية.

بعض الخصائص شائعة لدى معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين. أحدهما هو الاهتمام بالنمو والتنمية، والذي اعتقدوا عادة أنه سيبلغ ذروته في حالة الاستقرار، حيث يعيد الاقتصاد إنتاج نفسه – أو "نمو صفري" بالمصطلحات الحديثة. أما السمة الأخرى هي التركيز على تكلفة الإنتاج كمحدد رئيسي للأسعار. والسمة الثالثة هي الاهتمام بتوزيع الدخل بين العمل والأرض ورأس المال في شكل أجور، إيجارات وأرباح. بدمج جميع الخصائص الثلاث السابقة، حاول الاقتصاديون الكلاسيكيون تقديم تفسير ثابت للعلاقات المتغيرة بين توزيع الدخل والأسعار في سياق التنمية الاقتصادية. لقد طوروا مبادئ التحليل الاقتصادي التي يمكن من خلالها استنتاج وصفات السياسة الاقتصادية منطقيا، وحملت جميع أعمالهم الرئيسية تقريبا كلمات مبادئ الاقتصاد السياسي (مالتوس، ريكاردو، جون ستيوارت ميل) أو على الأقل الاقتصاد السياسي في عناوينهم (ساي، سينيور، جيمس ميل، ماركس وآخرون). وقد جادل معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين بأن نظام الأسواق هو آلية توزيع ذاتية الاستقرار تعمل بكفاءة دون تدخل حكومي كبير. كانت هذه الفكرة حاضرة أيضا في الفكر الفيزيوقراطي والميركانتيلي المتأخر. ومع ذلك فقد دعا المذهب التجاري بشكل عام إلى تدخل حكومي بعيد المدى، وبالتالي أصبح الهدف الرئيسي للنقد من قبل سميث.

1- آدم سميث *Adam Smith*

يُطلق على آدم سميث أحيانا اسم أب الاقتصاد، وتعتبر هذه نقطة خلافية حول ما إذا كان هذا مناسبا. يجادل النقاد بأن أساسيات فكر سميث يمكن العثور عليها في المؤلفين السابقين. حتى لو كان هذا هو الحال، لا يمكن للمرء أن ينكر الدور الرائع الذي لعبه كتابه "ثروة الأمم" (1776) في عرضه المنهجي للعلاقات داخل الاقتصاد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولد سميث عام 1723 في كيركالدي باسكتلندا، والتحق بجامعة غلاسكو في سن الرابعة عشرة. حيث وقع تحت تأثير الفيلسوف فرانسيس هتشسون، الذي ألقى محاضرة حول القضايا الاقتصادية والذي جعل سميث على اتصال بالفيلسوف ديفيد هيوم. وقد أصبح ثلاثتهم شخصيات بارزة في عصر التنوير الاسكتلندي.

بعد أن أمضى ست سنوات في أكسفورد، تم تعيين سميث أستاذا للمنطق في غلاسكو في 1751. وسرعان ما غير كرسي المنطق إلى كرسي الفلسفة الأخلاقية. في عام 1759 نشر أول عمل رئيسي له، نظرية المشاعر الأخلاقية. ثم ترك سميث الجامعة عام 1764 من أجل مرافقة دوق بوكليوش كمدرس في جولة دراسية إلى فرنسا. خلال الجزء الأخير من إقامته في فرنسا، شارك سميث في اجتماعات الفيزيوقراطيين، حيث استغرقت الجولة الخارجية عامين، وخلال هذا الوقت بدأ سميث في كتابة كتابه ثروة الأمم. تطلب هذا العمل الكبير عدة سنوات من الكدح بعد عودته، قبل أن يتم نشره في عام 1776. بعد ذلك بعامين قبل سميث منصب مفوض الجمارك في اسكتلندا، وهي ظيفة تعامل معها بحماس لدرجة أنه بعد سبع سنوات تمكن من الإبلاغ عن أن الإيرادات كانت على الأقل أربعة أضعاف ما كانت عليه عندما تولى منصبه.

مثل غيره من المتعلمين في عصره، نشر سميث في عدة مجالات: الفلسفة الأخلاقية، وتاريخ علم الفلك، وأصل اللغة، والعلاقة بين الموسيقى والرقص والشعر، وما إلى ذلك. ونركز الآن على الأفكار التي قدمها في كتاب ثروة الأمم. وجميع الاقتباسات التالية مأخوذة من هذا الكتاب.

1-1- الخصائص البشرية

تعتبر خصائص البشر أساسية بالنسبة لوجهة نظر سميث حول كيفية عمل الاقتصاد. يمكن تعديل الشخصية الموروثة، وفقًا لسميث، إلى حد ما عن طريق التعليم، ولكن يجب قبولها بشكل أساسي كما هي. يجب أن تقوم مؤسسات المجتمع على هذا الافتراض. ما هي الخصائص التي وجدها سميث في البشر؟ **أولا**، الإنسان أناني ويحاول تحسين وضعه. يمكن أن تؤدي هذه الخصائص في الواقع إلى تقدم المجتمع، حتى عندما لا تكون الظروف مثالية. كتب سميث في نقده لكيناي:

"يبدو أنه لم يعتبر أنه في الجسد السياسي، فإن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل شخص باستمرار لتحسين وضعه هو مبدأ الحفاظ القادر على منع وتصحيح الآثار السيئة للاقتصاد السياسي في كثير من النواحي، إلى حد ما، جزئية وقمعية. مثل هذا الاقتصاد السياسي، على الرغم من أنه لا شك أنه يؤخر إلى حد ما أو أقل، إلا أنه ليس قادرا دائما على إيقاف التقدم الطبيعي للأمة نحو الثروة والازدهار، ولا يزال أقل من جعله يتراجع إلى الوراء".

ومع ذلك كان سميث مدركا أن هناك استثناءات للقاعدة القائلة بأن الرجل يسعى لتحسين وضعه. ناقش السكر والشراهة، وأدان التبذير نتيجة "شغف الاستمتاع الحاضر". كما اعتبر "رجل الموضة المتقلب"

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أمرا محزنا، ولكن لحسن الحظ، "يمكن أن تمتد هذه الحماقة من طبيعة الأشياء، إلى قلة قليلة جدا، بحيث لا يمكن أن تترك انطباعا معقولا عن التوظيف العام للناس.

هل يتمتع رجل سميث العادي بأي خصائص أخرى غير الاهتمام بالذات؟ السمة ذات الصلة هي "ميله إلى الشاحنة والمقايضة وتبادل شيء بآخر". هذه الخاصية ينفرد بها الإنسان. يقول سميث "لم ير أحد قط كلبا يقوم بتبادل عادل ومتعمد لعظم بآخر مع كلب آخر". بالإضافة إلى ميول الإنسان، هناك حقيقة أساسية أخرى: الأفراد المختلفون متشابهون تماما من البداية. "الاختلاف بين أكثر الشخصيات تباينا، بين فيلسوف وحمال شوارع عادي على سبيل المثال، يبدو أنه لا ينشأ كثيرا من الطبيعة، بل من العادة والعرف والتعليم". ومع ذلك فإن الميل إلى المساومة والتبادل ينتج عنه تخصص يعزز الاختلافات الأصلية بين الناس.

1-2- تقسيم العمل - الخير والشر

الميل إلى المساومة والتبادل هو السبب النهائي لتقسيم العمل، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإنتاج بسبب التخصص. في بداية ثروة الأمم، تم وصف تقسيم العمل بعبارات إيجابية لزيادة كبيرة في الإنتاجية:

إنه التكاثر الكبير للإنتاج من جميع الفنون المختلفة نتيجة لتقسيم العمل، وهو ما يحدث في المناسبات، في مجتمع محكوم جيدا، هذا الثراء الشامل الذي يمتد إلى أدنى مستويات الشعب.

في نهاية ثروة الأمم، يتم تقديم صورة أكثر كآبة لتقسيم العمل.

في تقدم تقسيم العمل، فإن توظيف الجزء الأكبر بكثير من أولئك الذين يعيشون من خلال العمل، أي الجزء الأكبر من الشعب، يقتصر على عدد قليل من العمليات البسيطة للغاية، في كثير من الأحيان في عملية واحدة أو اثنتين. لكن مفاهيم الجزء الأكبر من الرجال تتشكل بالضرورة من خلال استخداماتهم العادية.

لذلك، فإن الرجل الذي يقتصر عمله على عدد قليل من العمليات البسيطة "يصبح غبيا وجاهلا بقدر ما يمكن أن يصبح عليه كائن بشري". لن يؤدي تقسيم العمل إلى إضعاف قدرته العقلية فقط: بل إنه يفسد حتى نشاط جسده، ويجعله غير قادر على بذل قوته بقوة ومثابرة في أي شيء آخر. عمالة من تلك التي نشأ عليها. يبدو أن مهارته في مهنته الخاصة بهذه الطريقة، يتم اكتسابها على حساب فضائله الفكرية والاجتماعية والعسكرية. ولكن في كل مجتمع متطور ومتحضر، هذه هي الحالة التي يجب بالضرورة أن يسقط فيها الفقراء العاملون، أي الجسد الأعظم من الشعب، ما لم تبذل الحكومة بعض الجهد لمنع ذلك.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في حين أن تقسيم العمل يحسن إلى حد كبير الظروف المعيشية المادية لجميع الناس - وفي الواقع، جميع الدول عن طريق التجارة الخارجية - فإنه يضعف الحالة العقلية والبدنية للعمال. فالطابع المزدوج لتقسيم العمل له عواقب على رؤية سميث للحرية ودور الدولة.

3-1- الحرية الطبيعية واليد الخفية

كان آدم سميث على دراية جيدة بأفكار فلاسفة القانون الطبيعي، مثل *Hugo Grotius* و *Samuel von Pufendorf*. يعد استخدام سميث لمصطلح الحرية الطبيعية والتعبيرات المماثلة مؤشرا على هذا التأثير. بدراسة السياقات التي استخدم فيها سميث مفهوم الحرية الطبيعية، حصلنا على فكرة عن الفهم المعقد إلى حد ما الذي كان لديه عنها. وهكذا نجد أنها تعني الحرية في تغيير المهنة، وحرية العيش في الرعية حيث يختار المرء أن يقيم. أي كان يعني الحرية في كل من التجارة المحلية والدولية.

نواجه أمثلة أخرى حيث رأى سميث أن الحرية الطبيعية لا ينبغي أن تسود على الرغم من أنها كانت، بصريح العبارة "طبيعية". إن كبح جماح الناس عن المخاطرة المالية الكبيرة بقبول سندات إذنية غير مسددة من مصرفي، أو منع المصرفي من إصدار مثل هذه السندات يعد انتهاكا واضحا للحرية الطبيعية. الأمر نفسه ينطبق على واجب بناء جدران الحماية أو اتباع لوائح السلامة الأخرى. ومع ذلك، فإن "جهود الحرية الطبيعية لعدد قليل من الأفراد، والتي قد تعرض أمن المجتمع بأسره للخطر، يجب أن تكون مقيدة بقوانين جميع الحكومات". وهكذا نرى أن سميث لم يكن مدافعا دوغمائيا عن الحريات غير المحدودة. كان يسترشد بالاعتبارات البراغماتية. إذا كانت الحرية الطبيعية يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمع، فيجب تقييدها. في جميع الحالات الأخرى، يجب تطبيق القاعدة الأساسية للحرية. الخصائص البشرية -المصلحة الذاتية والميل إلى التجارة- ستعزز بعد ذلك المصير المشترك الأفضل، على الرغم من أن الأفراد سيتصرفون بطريقة البحث عن الذات.

ليس من كرم الجزار أو صانع الجعة أو الخباز أن نتوقع عشاءنا، ولكن من حيث مصلحتهم الخاصة. نحن نتعامل مع أنفسنا، ليس لإنسانيتهم ولكن إلى حبهم لذاتهم، ولا نتحدث معهم أبدًا عن ضروراتنا الخاصة ولكن عن مزاياها.

في هذا الصدد قد نذكر اليد الخفية. لا يوجد أي من تعبيرات سميث معروف مثل هذا، على الرغم من أنه استخدمه فقط بشكل عابر. في ثروة الأمم يظهر مرة واحدة فقط:

"مثل كل فرد. . . يسعى قدر استطاعته لتوظيف رأسماله في دعم الصناعة المحلية، ومن ثم توجيه تلك الصناعة إلى أن إنتاجها قد يكون ذا قيمة أكبر؛ يعمل كل فرد بالضرورة على جعل الإيرادات السنوية للمجتمع بقدر ما

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يستطيع. وبشكل عام، هو في الواقع لا ينوي الترويج للمصلحة العامة، ولا يعرف إلى أي مدى يروج لها، من خلال تفضيله الدعم المحلي على دعم الصناعة الأجنبية، فهو يقصد فقط تأمينه الشخصي؛ وبتوجيه تلك الصناعة بطريقة قد يكون إنتاجها ذا قيمة كبيرة، فهو يقصد فقط مكاسبه الخاصة، وهو في هذا، كما هو الحال في العديد من الحالات الأخرى، يقوده يد غير مرئية للترويج لهدف لم يكن جزء من نيته".

وفقا لقاعدة سميث الأساسية، سيكون تخصيص الموارد أكثر فاعلية إذا كان كل رأسمالي قادرا على استثمار رأس ماله وفقا لتفضيلاته الخاصة، ويمكن لكل شخص اختيار مهنته ومتابعة أعمالها دون عقبات قانونية. اليد الخفية هي استعارة للظروف التي تنتج هذا التطابق بين المصلحة الذاتية والأفضل للمجتمع.

ومع ذلك، كانت القاعدة الأساسية لسميث مجرد مبدأ، وقد أثبت هو نفسه أن الحرية الطبيعية لا تسفر دائما عن أفضل نتيجة، لا بالمعنى الاقتصادي الضيق ولا بالمعنى الإنساني الأوسع. لقد رأينا بالفعل أنه، في رأي سميث، يجب تقييد الحرية الطبيعية عندما تلحق الضرر بالمجتمع ككل. لقد رأينا أيضا أن تقسيم العمل الذي يظهر تلقائيا في مجتمع حر يميل إلى الإضرار باللياقة العقلية والبدنية للعمال. كما أن التجارة الحرة ليست مفيدة دائما لجميع الأطراف. كما كتب سميث بالإشارة إلى التجارة عبر المحيط الأطلسي واكتشاف وغزو الأمريكتين، فإن "الظلم الوحشي للأوروبيين جعل حدثا كان يجب أن يكون مفيدا للجميع، مدمِرا للعديد من تلك البلدان التعيسة".

1-4- ما يجب على الحكومة فعله وما لا يجب أن تفعله

في رأي سميث، يجب على الحكومة أن تتدخل بدرجة أقل في الحياة الاقتصادية مما كانت عليه في بريطانيا، حيث كان المذهب التجاري هو المسيطر. كان لدى سميث ثلاث حجج ضد هذا. **أولاً**: كان ينتقد المذهب التجاري كعقيدة وممارسة سياسية، تم تنفيذ تنظيم التجارة والإنتاج بعد الضغط من قبل التجار والمصنعين، وقد أدى ذلك إلى تخصيص غير فعال للموارد. فضلت امتيازات النقابات والاحتكارات المرخصة قلة على حساب غالبية الناس. صرح سميث مرارا وتكرارا بعبارات مثل: "إن روح الاحتكار هي التي اخترعت هذه العقيدة وروجت لها لا يمكن الشك فيها؛ وأولئك الذين علموها في البداية لم يكونوا بأي حال من الأحوال حمقى مثل الذين آمنوا بها.

الحجة الثانية تتعلق بعدم قدرة الحكومة على تنظيم الاقتصاد لمصلحة غالبية الناس: ***"إن رجل الدولة الذي يجب أن يحاول توجيه الأفراد بالطريقة التي يجب أن يوظفوا بها رؤوس أموالهم لن يكتفوا باهتمام غير ضروري فحسب، بل سيتولى سلطة يمكن الوثوق بها بأمان، ليس فقط لشخص واحد، ولكن مجلس أو مجلس الشيوخ أيا كان".***

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الحجة الثالثة لسميث ضد قطاع عام كبير هي أكثر ضمنيا في تمييزه بين العمل المنتج والعمل غير المنتج. يتجلى العمل المنتج في سلعة تبقى عند اكتمال عملية الإنتاج، التصنيع والعمل الزراعي أمثلة جيدة. يشمل العمل غير المنتج أنواعا مختلفة من الخدمات، يهلك مثل هذا العمل في نفس اللحظة التي تم فيها تأديته. يشمل سميث هنا الملك، إلى جانب جميع الموظفين المدنيين والعسكريين ورجال الكنيسة والمحامين والأطباء والمهرجين والموسيقيين ومغني الأوبرا، إلخ.

من خلال إنتاج العمال المنتجين، "ما مدى كرامة، ومدى فائدة، أو مدى ضرورة" خدماتهم. (نقارن هذا بالنظرة الأكثر تقييدا للفيزيوقراطيين والتي بموجبها تكون جميع القطاعات عقيمة باستثناء الزراعة.) إذا أصبح غير المنتج أكثر من اللازم، فإن صيانتها تتطلب جزءا كبيرا جدا من المنتج بحيث يكون من الضروري الاعتماد على رأس المال، سيقل الإنتاج تدريجيا. جادل سميث بأن "الدول العظيمة لا يفقرها أبدا القطاع الخاص، على الرغم من أنها في بعض الأحيان تكون بسبب تبذير الجمهور وسوء السلوك. يتم توظيف كل، أو إجمالي الإيرادات العامة تقريبا، في معظم البلدان في الحفاظ على أيادي غير منتجة.

ومع ذلك لم يرغب سميث في استبعاد الالتزامات الحكومية، حيث يرى أن للحكومة ثلاث واجبات رئيسية، وقد ذكر سميث عددا من الالتزامات الأخرى بموافقة أيضا. الواجب الأول هو حماية المجتمع من الغزو، أي الحفاظ على الدفاع الوطني. الواجب الثاني هو حماية كل فرد في المجتمع من الظلم أو الاضطهاد من قبل الأعضاء الآخرين، أي إقامة العدل. هذان واجبا الحماية هما الحد الأدنى من النشاط المطلوب من قبل أي دولة. ومع ذلك، مع الواجب الثالث تجاوز سميث هذا الحد الأدنى. بالنسبة للواجب الثالث يقول سميث:

"أن إقامة وصيانة تلك المؤسسات العامة وتلك الأعمال العامة، والتي على الرغم من أنها قد تكون في أعلى درجة مفيدة لمجتمع عظيم، إلا أنها ذات طبيعة بحيث لا يمكن للربح أن يسدد النفقات لأي فرد أو عدد صغير من الأفراد، وبالتالي لا يمكن توقع أن يقوم أي فرد أو عدد صغير من الأفراد بتشييده أو الحفاظ عليه".

كان سميث على علم بما يسميه التحليل الحديث السلع الجماعية والتأثيرات الخارجية. حيث ناقش أشياء مثل الطرق والجسور والقنوات والموانئ والخدمات البريدية، وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم التي من شأنها أن تساعد في مواجهة الآثار الضارة لتقسيم العمل على العمال. لا تعني حقيقة أن على الحكومة أن تضمن قيامها أنه يجب تمويلها بالكامل من الضرائب. وفقا لسميث، قد تكون الرسوم التي يدفعها المستخدمون مناسبة في بعض الأحيان.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بالإضافة إلى الواجبات الرئيسية الثلاثة للحكومة، هناك أمثلة لأشكال أخرى من التدخل دعمها سميث. لقد أظهروا أنه كان مدافعا براغماتيا، وليس دوغمائيا، عن سياسة عدم التدخل. وبشكل أساسي دعا سميث إلى التجارة الحرة بين الدول، لكنه جادل في الحالات التي يكون فيها من المناسب تفضيل المصالح المحلية بمساعدة الجمارك واللوائح الأخرى. الحالة الأولى من هذا القبيل هي الأنشطة اللازمة للدفاع عن البلاد. وهكذا وصف قانون الملاحة، الذي قيد الشحن الأجنبي في تجارة إنجلترا - من قبل الاقتصاديين اللاحقين الذين فسروه على أنه أحد أقوى أعمال الحمائية في التاريخ - بأنه "ربما يكون الأكثر حكمة من بين جميع اللوائح التجارية في إنجلترا". لقد ضمنت وجود البحارة البريطانيين والملاحين، وهو أمر مهم للدفاع البحري. حالة أخرى عندما يتم فرض ضريبة على صناعة محلية. عندئذ ستؤدي الرسوم الجمركية المكافئة إلى ترك المنافسة بين البضائع المحلية والمستوردة على قدم المساواة كما كانت قبل فرض الضريبة.

1-5- التحليل الاقتصادي لسميث

أ- القيمة

في نظرية القيمة، قدم سميث وغيره من الاقتصاديين الكلاسيكيين تمييزا يعود تاريخه إلى أرسطو، ولكن تم التخلي عنه بواسطة نظرية السعر الحديثة، إنه التمييز بين القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل. حيث جادل سميث بأنه:

يجب ملاحظة أن كلمة القيمة لها معنيان مختلفان، وفي بعض الأحيان تعبر عن فائدة شيء معين، وأحيانًا قوة شراء سلع أخرى ينقلها امتلاك هذا الشيء. يمكن أن يطلق على ذلك "القيمة المستخدمة"؛ المعنى الآخر هو، "القيمة في التبادل". الأشياء التي لها أكبر قيمة في الاستخدام لها قيمة ضئيلة أو معدومة في كثير من الأحيان؛ وعلى العكس من ذلك، فإن تلك التي لها أكبر قيمة في التبادل كثيرًا ما يكون لها قيمة قليلة أو معدومة في الاستخدام. ليس هناك ما هو أكثر استخداما من الماء، لكنه يشتري القليل من الأشياء، ونادرًا ما يمكن الحصول عليه مقابل ذلك. على العكس من ذلك، فإن الماس له قيمة نادرة في الاستخدام؛ ولكن يمكن في كثير من الأحيان الحصول على كمية كبيرة جدًا من السلع الأخرى مقابل جزء بسيط منه.

تُعرف المشكلة الأخيرة في الاقتباس - لماذا يمكن أن تكون الأشياء المفيدة مثل الماء رخيصة جدًا في حين أن الأشياء عديمة الفائدة مثل الماس باهظة الثمن- تُعرف باسم مفارقة القيمة. لم يكن سميث أول شخص يناقش ذلك. حيث تم شرحه بشكل كافٍ في *Euthydemus* لأفلاطون - "فقط ما هو نادر هو قيم"، ظهر مرة أخرى في *Pufendorf*، وتم حله تماما من خلال التحليل الكلاسيكي الجديد للمنفعة الحدية في سبعينيات القرن التاسع عشر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كرس سميث الكثير من الجهد لشرح القيمة في التبادل، أي السعر. يمكننا تمييز ثلاث نظريات مختلفة على الأقل. أولاً، كان لديه نظرية لقيمة العمل الخام، حيث يقول سميث:

إذا كان من بين فئة الصيادين على سبيل المثال، عادة ما يكلف قتل القندس ضعف العمل الذي يقوم به لقتل غزال، فيجب على القندس أن يتبادل أو يساوي غزالين. من الطبيعي أن يكون ما ينتج عادة لمدة يومين أو ساعتين من العمل، يجب أن يساوي ضعف ما هو عادة إنتاج يوم واحد أو ساعة عمل.

بعد ذلك تم إدخال تعديل: إذا كان نوع ما من العمل شديدًا بشكل غير عادي أو يتطلب درجة غير شائعة من البراعة أو الإبداع، فإن هذا سيعطي قيمة أعلى لإنتاجه مما قد يكون بسبب مقدار وقت العمل. نظرية قيمة العمل الخام - الفكرة القائلة بأن الأسعار النسبية للسلع تعكس نسبة مدخلات العمل في إنتاجها - اعتُبرت سارية لـ "تلك الحالة المبكرة وغير المهذبة للمجتمع التي تسبق تراكم المخزون والاستيلاء على الأرض. في المجتمعات الأكثر تقدمًا -حيث تُستخدم الآلات وأنواع أخرى من رأس المال في الإنتاج وحيث تكون الأرض مملوكة للقطاع الخاص- يكون تكوين الأسعار أكثر تعقيدًا. هنا لجأ سميث إلى نظرية أكثر عمومية للأسعار تستند إلى تكاليف الإنتاج. لن يذهب كل المنتج إلى العمل؛ جزء منه سيؤول إلى مالك رأس المال المستخدم في العملية، وسيأخذ المالك جزءًا ثالثًا: "بمجرد أن تصبح أرض أي بلد ملكًا خاصًا، يحب الملاك مثل جميع الرجال الآخرين، جني المحاصيل من حيث لم يزرعوا أبدًا، ويطالبون بإيجار حتى لمنتجاتها الطبيعية. كان العامل والرأسمالي والمالك أشخاصًا مختلفين في عالم سميث. وتشكل الأجور والربح والإيجار سعر كل سلعة: "في كل مجتمع محسَّن، يدخل الثلاثة جميعًا إلى حد ما كأجزاء مكونة في سعر الجزء الأكبر بكثير من السلع".

كان لدى سميث نظرية تكميلية ثالثة يتم فيها تحديد الأسعار حسب العرض والطلب. الافتراض الأساسي هو أن هناك سعرًا طبيعيًا يسود عندما تكون الأجور والإيجارات والأرباح في مستواها "العادي". تنجذب أسعار جميع السلع باستمرار نحو سعرها الطبيعي، ومع ذلك قد تؤدي التغيرات العرضية في العرض والطلب إلى انحراف سعر السوق مؤقتًا عن السعر الطبيعي، بهذه الطريقة يظهر المستهلك أو جانب الطلب أيضًا في نظرية أسعار سميث. ومع ذلك فإن جانب الإنتاج هو الأهم.

ب- توزيع الدخل

يُنتقد سميث أحيانًا لعدم تقديم تفسير واضح لكيفية تحديد مستويات الأجور والأرباح والإيجارات، وكيفية تقسيم نتيجة الإنتاج بين هذه الأجزاء الثلاثة من الدخل. هذا لا يعني أن محاولات التفسير غائبة في عمله. يعتبر مستوى الأجور نتيجة أساسًا لازدهار المجتمع ومقدار رأس المال. كما أنه يعتمد على موافقة المهنة، والجهود المطلوبة لتعلمها، والثقة التي يجب أن يتمتع بها الناس في أولئك الذين يمارسون المهنة،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

واليقين في كسب العيش من المهنة. يزداد الربح مع المخاطرة، وينخفض مع توافق الصناعة كما ينخفض من الناحية النسبية إذا نما رأس المال. هنا نجد إشارة إلى نظرية تناقص العوائد والتي ستلعب دورًا مهمًا لاحقًا. يعتبر الإيجار، أي سعر تأجير الأرض، سعرًا احتكاريًا يحدده المالك وكمتبقي بعد خصم الأجور والأرباح من السعر.

2- جان بابتيست ساي *Jean-Baptiste Say*

قرأ الفرنسي ساي كتاب سميث ثروة الأمم عندما كان في العشرين من عمره تقريبًا، وبعد خمسة عشر عامًا نشر كتابه (1803) *Traité d'économie politique*، وهو عبارة عن أطروحة عن الاقتصاد السياسي صدرت في خمس طبعات مختلفة خلال حياة ساي. كان لهذا العمل دور فعال في نشر أفكار سميث في القارة الأوروبية، وفي الترجمة الإنجليزية، حتى في الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن قول شيئين على الأقل عن ساي *Say*. أولاً: كان يُنظر إليه أحيانًا على أنه رائد في النظرية الذاتية للقيمة التي ظهرت فيما بعد في ازدهار كامل مع الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد. (السعر يقيس القيمة، والقيمة تقيس المنفعة وفقًا لـ *Say*. وبالتالي، فإن المنفعة هي أساس السعر. في التأكيد على المنفعة الذاتية التي يختبرها الأفراد، يختلف ساي عن معظم المؤلفين الكلاسيكيين الآخرين وخاصة ريكاردو، الذي أبرز العمل المنفق في الإنتاج كعامل خلق القيمة.

ثانيًا: يتم تذكر ساي Say في الغالب بسبب قانون *Say* الذي ينص على أنه بمجرد إنتاج سلعة، فإنها تقدم سوقًا لسلع أخرى تتوافق مع قيمتها الإجمالية. الحجة الأساسية هي أن كل الإنتاج يوفر الدخل لعوامل الإنتاج التي سيتم إنفاقها في الأسواق. كشعار بسيط، غالبًا ما تتم صياغة قانون ساي على أنه "العرض يخلق طلبًا خاصًا به". لا يجب تفسير هذا التعبير على أنه يعني أن عرض سلعة معينة يخلق طلبًا متساويًا على نفس السلعة. قد ينشأ فائض في المعروض من بعض أنواع السلع، ولكن سيتم موازنته من خلال زيادة الطلب على السلع الأخرى، بحيث لا يمكن أن ينقص إجمالي الطلب في الاقتصاد عن العرض. إذا كان يعني أكثر من مجرد هوية إجمالي الدخل والنفقات في التدفق الدائري للسلع، فإن قانون ساي يرفض الحجة القائلة بأن الأزمات الاقتصادية يمكن تفسيرها على أنها نتيجة نقص في الطلب الكلي على السلع. كان هناك الكثير من الجدل الأكاديمي حول تفسير قانون ساي في إصداراته المختلفة، المنصوص عليها في الإصدارات الخمس من الرسالة المنشورة بين عامي 1803 و 1806. تستند أقوى الاعتراضات على قانون ساي إلى الحجة القائلة بأن اكتناز الأموال وتقلص الائتمان في الأوقات التي يتحول فيها المستثمرون الحقيقيون والماليون إلى وضع التشاؤم يمكن أن يؤدي بالفعل إلى مواقف يقل فيها إجمالي الطلب عن العرض الكلي للسلع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3- توماس روبرت مالتوس *Thomas Robert Malthus*

درس الإنجليزي مالتوس الفلسفة والرياضيات واللاهوت. وفي عام 1805 أصبح أستاذًا للتاريخ والاقتصاد السياسي في كلية إيست إنديا (*East India*) بالقرب من لندن. اشتهر بدراساته السكانية، لكنه قدم أيضًا مساهمات مهمة في مجالات أخرى من الاقتصاد السياسي. تم دعم النظرية المتشائمة للسكان التي قدمها مالتوس في مقالته الكلاسيكية عن مبدأ السكان (1798) بشكل أساسي من قبل ريكاردو وجون ستيوارت ميل، وأصبحت فيما بعد أساسًا للمالثوسية الجديدة. تتجلى نقطته الرئيسية في الاقتباس التالي:

أعتقد أنني قد أضع نوعين من الافتراضات.

أولا ، أن الطعام ضروري لوجود الإنسان.

ثانياً، أن الشغف بين الجنسين ضروري وسيبقى تقريبًا في حالته الحالية.

هذان القانونان، منذ أن علمنا بالبشرية،

يبدو أنها كانت قوانين ثابتة من طبيعتنا، وبما أننا لم نر حتى الآن أي تغيير فيها، فليس لدينا الحق في استنتاج أنها ستتوقف عن كونها ما هي عليه الآن. . .

إذا افترضنا إذن أن افتراضاتي قد تم ثبوتها، فإنني أقول إن قوة السكان أكبر إلى ما لا نهاية من القوة الموجودة في الأرض لإنتاج الكفاف للرجال.

يزيد عدد السكان عند عدم تحديده بمتتالية هندسية، ويزيد الكفاف بمتتالية حسابية فقط. إن النظرة البسيطة على الأرقام ستُظهر ضخامة القوة الأولى مقارنة بالثانية. بموجب قانون طبيعتنا الذي يجعل الطعام ضروريًا لحياة الإنسان، يجب أن تظل تأثيرات هاتين القوتين غير المتكافئتين متساوية.

وهذا يعني ضمناً تأثيرا قوياً وعاملاً مستمرا في صعوبة تحقيق الكفاف للسكان. يجب أن تقع هذه الصعوبة في مكان ما ويجب بالضرورة أن يشعر بها جزء كبير من الجنس البشري بشدة.

ماذا ستكون العاقبة؟ البؤس والرذيلة. سيتم إنزال معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وهي فكرة تم العثور عليها لاحقًا أيضًا في عمل صديقه ديفيد ريكاردو. وقد راجع مالثوس مقالته في عدة طبعات. هناك فرق جوهري بين الطبعة الأولى والثانية (1803)، حيث أدخل على سبيل المثال، الزيجات المؤجلة من بين تلك العوامل التي يمكن أن تجعل نمو السكان متماشياً مع نمو الكفاف.

بعد أكثر من عشرين عامًا من المقالة السكانية، نشر مالثوس كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي (1820). ينتمي الكتاب إلى التقليد الكلاسيكي، لكنه يعتبر عملاً غير تقليدي. في نظرية السعر طور مالثوس مفاهيم العرض والطلب بشكل أكبر، رافضًا قانون ساي وفكرة أن الاقتصاد يمنح العمالة الكاملة تلقائيًا. قدم عناصر من

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نقص الاستهلاك ونظريات الإسراف. في حين اعتبر ساي أن التنمية الاقتصادية يتم تحديدها من خلال العرض الكلي فقط، كما أشار مالثوس إلى أنه يمكن تقييدها بسبب نقص الطلب. هناك رابط بين هذه الفكرة وتلك التي طرحها كينز بعده بحوالي مائة عام.

4- دافيد ريكاردو *David Ricardo*

ولد دافيد ريكاردو في عائلة ثرية في لندن عام 1772. كان والديه مهاجرين من أمستردام. كان والده سمسارًا للبورصة، وفي سن الرابعة عشرة بدأ دافيد العمل معه. بعد سبع سنوات انفصل عن والديه عندما ترك اليهودية وتزوج من مرأة مسيحية. ساعدته طاقته الخاصة ومساعدته من أصدقائه في البورصة على الاستمرار في العمل كوسيط ناجح للأوراق المالية، وسرعان ما أصبح ثريًا. في عام 1810 كان مشاركًا مؤثرًا في المناقشات حول السياسة النقدية، حيث شرح التضخم الإنجليزي بإصدار مفرط من الأوراق النقدية. كما اتخذ موقفًا مؤيدًا للتجارة الحرة، وانتقد القيود المفروضة على استيراد الذرة. في عام 1819 اشترى مقعدًا لدائرة انتخابية إيرلندية وأصبح عضوًا في البرلمان.

ربما كان دافيد ريكاردو أقل ريادة من سميث، الذي بنى على أفكاره نظريته إلى حد كبير. ومع ذلك فإن سمعته كاقتصادي جيدة على الأقل مثل سميث، بسبب الفطنة التي يتسم بها تحليله. أهم عمل لريكاردو هو "مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب" (1817). تم تخصيص الأجزاء الأساسية من الكتاب للتوزيع الوظيفي للدخل، أي التوزيع بين العمال والرأسماليين والملاك. تعتبر نظرية القيمة عنصرًا هامًا مرتبطًا. تحتوي نظرية ريكاردو عن ريع الأرض، على عناصر هامشية تنذر بالفكر الكلاسيكي الجديد. الفصل الخاص بالآلات في الطبعة الثالثة من مبادئه (1821) هو تحليل مبكر لتأثيرات التوظيف للتقدم التقني، حيث رأى ريكاردو أن الاستثمار في الآلات الجديدة قد يؤدي، في ظل ظروف معينة إلى زيادة البطالة طويلة الأجل. من المحتمل أن تكون أكثر مساهمة لريكاردو شهرة هي نظريته عن المزايا النسبية في التجارة الدولية. ومع ذلك، ربما كان إرثه الأعظم للاقتصاد الحديث هو أسلوبه في التفكير. عمل مع النماذج النظرية وطور الطريقة الاستنتاجية في الاقتصاد، وعادة ما يبدأ بعدد من الافتراضات، والتي استنتج منها نظرياته في خطوات منطقية واضحة. يُقارن هذا بالمنطق الأكثر استقراءً لسميث، الذي غالبًا ما يبدأ من ملاحظات العالم الحقيقي من أجل مناقشة المبادئ واستخلاص استنتاجات عامة.

إن إعادة الفحص الدقيق لرؤى سميث من خلال طريقته الاستنتاجية تجعل ريكاردو يبرز باعتباره ثاني أكبر مؤثر في المدرسة الكلاسيكية. وفيما يلي، نتوسع قليلاً في بعض ملاحظاته حول مبادئ الاقتصاد السياسي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

1-4- نظريته في القيمة

يتعلق الفصل الأول لريكاردو في كتاب المبادئ **بالقيمة**، مما يوضح الأهمية الأساسية لهذه المسألة بالنسبة له. كان تمييز آدم سميث بين القيمة في الاستخدام والقيمة في التبادل نقطة انطلاقه. مثل سميث، استخدم القيمة في الغالب كمرادف للقيمة في التبادل أو القيمة القابلة للتبادل.

صقل ريكاردو نظرية القيمة الخاصة بعمالة سميث. لقد غيّر الافتراضات بشكل صريح مرارًا وتكرارًا واستنتج استنتاجاته في حالة تلو الأخرى. للحصول على قيمة قابلة للاستبدال، يجب أن تمتلك السلعة منفعة. فعند امتلاك المنفعة، تستمد السلعة قيمة قابلة للتبادل من مصدرين هما: من ندرتها ومن كمية العمالة المطلوبة للحصول عليها. بالنسبة لبعض السلع، مثل التماثيل النادرة أو الصور أو الكتب أو العملات المعدنية، فإن ندرتها هي المصدر الوحيد لقيمة التبادل. نظرًا لأنه لا يمكن زيادة كميتها، فإن قيمتها مستقلة عن كمية العمالة المستخدمة في إنتاجها. ومع ذلك، فإن مثل هذه السلع لا تشكل سوى جزء صغير من السلع المتداولة في السوق. لذلك يتركها ريكاردو جانبًا ويركز على "*مثل هذه السلع فقط التي يمكن زيادتها من حيث الكمية بمجهود الصناعة البشرية، وعلى إنتاجها كل وحدة ستعمل المنافسة بدون قيود*".

إن تصريح آدم سميث بأنه: إذا كان قتل القندس يكلف ضعف العمل الذي يكلفه قتل غزال ، فيجب أن يتبادل القندس بشكل طبيعي بغزالين، هو أيضًا نقطة انطلاق ريكاردو. ومثل سميث، فهو يدرك أن هذا المبدأ يحتاج إلى تأهيل في حالات أقل بساطة. قد يكون العمل من صفات مختلفة، ولكن عندما يأخذ السوق هذا في الاعتبار، تميل فروق الأجور إلى أن تكون مستقرة تمامًا بمرور الوقت، وكذلك القيمة النسبية للسلع.

يمكن استخدام العمالة ليس فقط على الفور في إنتاج السلع الاستهلاكية ولكن أيضًا بشكل غير مباشر، أي في إنتاج السلع الوسيطة. سيتم أيضًا تضمين هذا العمل غير المباشر في قيمة سلعة الاستهلاك:

يقول ريكاردو: "*إذا افترضنا أن مهن المجتمع قد توسعت، وأن البعض يوفر الزوارق والمعالجة اللازمة لصيد الأسماك، والبعض الآخر آلات البذر والزرع التي استخدمت لأول مرة في الفلاحة، فسيظل نفس المبدأ صحيحًا، وهو أن القيمة القابلة للتبادل للسلع المنتجة ستكون في نسبة العمل الممنوح لإنتاجهم؛ ليس على الإنتاج الفوري فقط، ولكن على جميع الأدوات أو الآلات المطلوبة لتفعيل العمل المعين الذي تم تطبيقهم فيه*".

المبدأ القائل بأن العلاقة بين كميات العمل الفوري في إنتاج سلع مختلفة تنظم القيمة النسبية للسلع يجب تعديله، عندما تختلف نسب العمل غير المباشر إلى العمل الفوري. "*فالسلع الوسيطة مثل الآلات لها متانة مختلفة وقد تتطلب كميات مختلفة من العمالة عند إنتاجها. "النسب أيضًا يمكن فيها الجمع بين رأس*

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

المال المخصص لدعم العمل ورأس المال المستثمر في الأدوات والآلات والمباني". لمح ريكاردو إلى تعقيد لعب لاحقًا دورًا مهمًا في صراع ماركس مع نظرية القيمة. عندما تختلف المدخلات النسبية للعمالة المباشرة والعمالة غير المباشرة (رأس المال الحقيقي) في إنتاج السلع المختلفة، فإن أسعار السوق النسبية لتلك السلع ستختلف عن العلاقة بين إجمالي مدخلات العمل في إنتاجها. والسبب في ذلك هو الاتجاه نحو معدل ربح موحد، تأسس عن طريق المنافسة بين الرأسماليين. عندما ترك ريكاردو أبسط الافتراضات المبسطة، تراجع تدريجياً عن نظرية العمل للقيمة، والتي تم تقليصها إلى مقاربة تقريبية.

رأس المال الحقيقي الذي يدعم العمل، على سبيل المثال الطعام والملابس، يسمى رأس المال المتداول. والأدوات المعمرة مثل الآلات والمباني هي رأس مال ثابت. أخذ ريكاردو هذا التمييز من سميث واستخدم، مثل سميث (وكثيرين آخرين)، وكلمة رأس المال بأكثر من معنى. ففي بعض الأحيان تشير إلى رأس المال الحقيقي، أي السلع الرأسمالية المادية، مثل "الآلات ورأس المال الثابت والدائم الآخر". وفي حالات أخرى، تعني مبلغًا من المال، كما هو الحال في عبارة "صانع الأحذية، الذي يستخدم رأس ماله بشكل رئيسي في دفع الأجور، والتي تُنفق على المأكل والملبس".

2-4- نظريته في الريع

تعتبر نظرية ريكاردو عن ريع الأرض مثيرة للاهتمام تاريخيًا لأنها مثال مبكر مفصل للمبدأ الهامشي والغلة المتناقصة، والتي أصبحت فيما بعد مركزية في الفكر الكلاسيكي الجديد. ومع ذلك، هناك اختلاف واحد. فبينما يتعامل التحليل الكلاسيكي الجديد بشكل أساسي مع نتيجة التغيير الهامشي لعامل إدخال ذي جودة ثابتة، ركز ريكاردو على المدخلات، وخاصة الأرض، ذات الجودة المختلفة. وفقًا لتعريفه، فإن "الريع هو ذلك الجزء من غلة الأرض، والذي يتم دفعه إلى المالك لاستخدام القوى الأصلية وغير القابلة للتدمير للتربة". إذا كانت هناك وفرة من الأراضي الخصبة في موقع ممتاز، فسيتم زراعة جزء صغير منها فقط. وهنا تكون الأرض سلعة مجانية ولن يتم دفع أي إيجار. ومع ذلك، عندما ينمو السكان، يجب زراعة الأرض ذات الجودة المتدنية، وسيتم دفع الإيجار مقابل الأرض الأفضل.

لنلقي نظرة على مثال ريكاردو الأساسي: لنفترض أن هناك ثلاث قطع من الأرض: 1، 2 و3، كل منها متساوية في الحجم، لكن نوعيتها مختلفة. مع وجود قدر متساوٍ من رأس المال والعمالة في كل قطعة أرض، يمكن حصاد صافي إنتاج 100 و 90 و 80 ربعا من الذرة في كل قطعة أرض. انظر الجدول:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الجدول 01: مثال ريكاردو عن الريع

جودة الأرض	الناتج	الريع
رقم 1	100	20
رقم 2	90	10
رقم 3	80	0
المجموع	270	30

في بلد جديد، حيث توجد وفرة من الأراضي الخصبة مقارنة بالسكان، وحيث يكون من الضروري فقط زراعة الأرض رقم 1، سيكون صافي الإنتاج بالكامل للمزارع، وسيكون أرباح المخزون الذي يدفعه. وبمجرد أن يزيد عدد السكان بنسبة معينة بحيث يصبح من الضروري زراعة الأرض رقم 2، والتي يمكن الحصول منها على تسعين ربعًا فقط بعد إعالة العمال، سيبدأ الإيجار في رقم 1؛ لأنه يجب أن يكون هناك معدلان للربح على رأس المال الزراعي، أو عشرة أرباع. . . يجب سحبها من محصول الأرض رقم 1 لغرض آخر. وهذا الغرض هو الإيجار. إذا زاد عدد السكان، فسيتم أيضًا زراعة الأرض رقم 3، وزيادة الإيجار على رقم 1، وسيكون هناك إيجار على رقم 2 أيضًا، مما سينتج عنه الوضع التالي.

القوة الدافعة التي تولد الريع هي مرة أخرى، الاتجاه نحو معادلة الربح المتأصل في المنافسة بين الرأسماليين. نظرًا لأنه حتى قطعة الأرض الهامشية يجب أن تحقق بعض الأرباح من أجل زراعتها، فإن سعر السوق (القيمة في التبادل) سيصل إلى مستوى تحقق فيه قطع الأراضي الأكثر خصوبة، حيث تكون تكاليف الوحدة أقل، أرباحًا إضافية. بينما يتنافس الرأسماليون على إيجار أو ملكية الأراضي الأكثر خصوبة، يتم تحويل الأرباح الإضافية إلى مدفوعات الإيجار لأصحاب العقارات.

يمكن تطبيق نفس المبدأ على الموارد الطبيعية الأخرى "ذات الصفات المختلفة". إذا كان من الممكن تخصيصها، وإذا كان الوصول إلى كل جودة محدودًا، فإنهم يتحملون الإيجار، حيث يتم استخدام الصفات المتتالية. بعيدًا عن الموارد الطبيعية، يمكن توسيع نظرية الإيجار الريكاردي لشرح، على سبيل المثال فروق الأسعار بين أنواع متطابقة من المباني (المساكن الخاصة، المكاتب والمتاجر، وما إلى ذلك) في مواقع مختلفة. في نهاية الفصل، أوضح ريكاردو كيف يمكن الحصول على نتيجة مماثلة إذا تم بدلاً من ذلك، استخدام أجزاء مختلفة من رأس المال على قطعة معينة من الأرض.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

بالنسبة لريكاردو، لم يكن كافيًا إرساء المبادئ الأساسية في عالم غير قابل للتغيير. بدأت الثورة الصناعية ورأى التغييرات من حوله. كانت مسألة النمو مهمة، وتم تحليل آثار النمو السكاني والتقدم التقني (تحسين الآلات وتناوب المحاصيل، وما إلى ذلك). لم يستبعد هذا الاعتقاد بأن صافي الآثار المترتبة على مثل هذه التطورات وتناقص العوائد على الأرض سيؤدي على المدى الطويل إلى حالة ثابتة، أي إلى اقتصاد بدون نمو.

3-4- نظريته في التجارة الخارجية

اعتبر ريكاردو التجارة الدولية الحرة مفيدة للغاية لبلد ما. في إحدى الفقرات من كتابه المبادئ، يصف العلاقة بين السعي لتحقيق المنفعة الفردية وثروة الأمة بعبارات تذكرنا بيد سميث الخفية:

في ظل نظام التجارة الحرة تمامًا، يخصص كل بلد رأس ماله وعمالة بشكل طبيعي لمثل هذه الوظائف التي تعود بالفائدة على كل منها. يرتبط السعي وراء الميزة الفردية بشكل مثير للإعجاب بالصالح العام للكل. من خلال تحفيز الصناعة، فيما يتعلق بالبراعة، وباستخدام القوى الخاصة التي تمنحها الطبيعة بشكل أكثر فاعلية، فإنها توزع العمل بشكل أكثر فاعلية واقتصادية: بينما من خلال زيادة الكتلة العامة للإنتاج، فإنها تنشر المنفعة العامة، وترتبط ببعضها البعض من خلال رابطة مشتركة واحدة المصلحة والعلاقات للمجتمع العالمي للأمم في جميع أنحاء العالم المتحضر. هذا هو المبدأ الذي يحدد أن النبيذ يجب أن يصنع في فرنسا والبرتغال، وأن الذرة يجب أن تزرع في أمريكا وبولندا، وأن المعدات وغيرها من السلع يجب أن يتم تصنيعها في إنجلترا.

الجزء الأكثر شهرة في الفصل الخاص بالتجارة الخارجية لريكاردو هو تحليله للمزايا النسبية (أو التكاليف المقارنة)، والذي يوضح أنه من الممكن عمليًا دائمًا التخصص والتداول مع بعضنا البعض. لا يزال مثاله الملموس موجودًا في الكتب المدرسية الحديثة. بادئ ذي بدء، من المفترض أن تكون كل من البرتغال وإنجلترا قادرة على إنتاج النبيذ والقماش. في البرتغال، قد يتطلب إنتاج النبيذ عمالة من 80 شخصًا لمدة عام واحد، أي 80 شخصًا/العام، ويتطلب القماش عمل 90 شخصًا. في إنجلترا، قد يتطلب إنتاج نفس الكمية من النبيذ والقماش 120 و 100 شخصًا/العام على التوالي، مثلما يوضح الجدول التالي:

الجدول 2: مثال ريكاردو عن التجارة الدولية والتقسيم الدولي للعمل

	القماش	النبيذ
انجلترا	100	120
البرتغال	90	80

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وبالتالي فإن المنتجين البرتغاليين أكثر كفاءة من المنتجين الإنجليز في كلا الفرعين. إذا كان العمل ورأس المال سيتنقلان بحرية بين البلدان، فسيكون ذلك بلا شك مفيدًا لرأسمالي إنجلترا، وللمستهلكين في كلا البلدين، أنه في ظل هذه الظروف يجب أن يصنع كل من النبيذ والقماش في البرتغال، وبالتالي فإن رأس المال والعمل الإنجليزيين العاملين في صناعة القماش، يجب نقلهم إلى البرتغال لهذا الغرض". لكن العمل ورأس المال لا يتنقلان بحرية بين البلدان. فيما يتعلق بالعمل، يبدو أن ريكاردو اعتبر عدم حركته أمرًا بديهيًا. أما فيما يتعلق برأس المال، فقد تذرع مثل سميث في فقرته على اليد الخفية، بحجة التحيز للبلد: بالنسبة للرأسمالي من الأسهل والأكثر أمانًا استثمار أمواله في الاقتصاد المحلي، حتى لو كان يحقق معدل ربح أقل منه في الخارج.

نظرًا للحركة المحدودة لعوامل الإنتاج، من المفيد لإنجلترا تصدير القماش إلى البرتغال واستيراد النبيذ منه، وستفيد هذه التجارة البرتغال أيضًا. لذلك "قد يحدث التبادل، على الرغم من أن السلعة التي تستوردها البرتغال يمكن إنتاجها هناك بعمالة أقل من تلك الموجودة في إنجلترا"، وبالمقارنة مع البرتغال تعد إنجلترا أكثر كفاءة نسبيًا في إنتاج القماش من النبيذ، حيث أن التكلفة النسبية لإنتاج القماش 90/100، أقل من التكلفة النسبية لإنتاج النبيذ 80/120، وتعتبر البرتغال أكثر كفاءة نسبيًا في إنتاج النبيذ، حيث أن 120/80 أقل من 100/90. وهذا يؤدي إلى استنتاج مفاده أنه يمكن زيادة الإنتاج الإجمالي بالتخصص والتجارة. إذا كان 90+80 برتغاليًا ينتجون النبيذ فقط و100+120 من الإنجليز ينتجون القماش فقط، فإن إنتاج كل من النبيذ والقماش يزداد. من خلال الاستفادة من ميزتيهما النسبية في الإنتاج، ويمكن لجميع البلدان تحقيق مكاسب من التجارة الخارجية.

5- جون ستيوارت ميل

مع جون ستيوارت ميل، وصل الاقتصاد السياسي الكلاسيكي إلى ذروته في التأثير المعاصر. كان ميل فيلسوفًا نشأ في روح التفكير العلمي على يد والده جيمس ميل. ساهم في المنطق وأصبح متحدثًا بارزًا عن النفعية، وهي نظرية في الفلسفة الأخلاقية والتي بموجبها يجب أن تحكم الأعمال البشرية وتحكم عليها من خلال المنفعة العامة والخاصة الناجمة عن الفعل. كان كتاب ميل عن الحرية (1859) مهمًا جدًا لوجهات النظر الليبرالية حول حرية التعبير والعلاقة بين الفرد والحكومة. كان موقف ميل من سياسة عدم التدخل أكثر وضوحًا تجاه حرية التعبير منه تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

تم اقتراح نهج ميل الواسع من خلال عنوان عمله الاقتصادي الرئيسي "مبادئ الاقتصاد السياسي"، مع بعض تطبيقاته في الفلسفة الاجتماعية (1848)، والتي أصبحت الكتاب المقدس للاقتصاديين في النصف

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الثاني من القرن التاسع عشر. جادل ميل بأن ريكاردو قد حل من حيث المبدأ، جميع المشاكل الأساسية للنظرية الاقتصادية وأنه هو نفسه كان فقط يوسع ويؤهل العقيدة الريكاردية. لكن النطاق الواسع للقضايا الاجتماعية التي تناولها ميل يذكرنا أكثر بسميث، وكان انتقائيًا ومبتكرًا. قام بتضمين عناصر جديدة في كتابه "المبادئ"، مثل مفهوم تكاليف الفرصة البديلة ونظريته حول الامتناع عن الفائدة، والتي لم تكن متوافقة تمامًا مع ركائز العقيدة الريكاردية. مثل معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين الآخرين، استشرف ميل المستقبل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة ثابتة، أي أن النمو قد وصل إلى نهايته. وفقًا لميل، هذه الحالة ليست بالضرورة سيئة. قد يعني ذلك أن الإنسان، متحررًا من فكرة التقدم المادي المستمر، قد يجد راحة البال لأغراض أسمى.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الاشتراكي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الاشتراكي

1- معارضة النظام الرأسمالي

استقر النظام الرأسمالي وثبتت أقدامه مع الثورة الصناعية. وما لبث هذا النظام أن وجد تأصيلا نظريا مع أعمال ساي *J.B.Say* وريكاردو ومالتوس بعد أن قدم لهم آدم سميث.

وفي خلال الثلاثين عاما الأولى من القرن التاسع عشر، ظهرت تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى انتصار مبدأ الحرية الاقتصادية في كل مكان في أوروبا. فألغى نظام الطوائف في فرنسا اعتبارا من سنة 1791، كما فشلت محاولات بعض الصناعات للقيام تحت حماية في ظل الإمبراطورية الأولى في فرنسا. وفي انجلترا ألغي آخر بقايا الطوائف سنة 1814. وأزيلت العوائق أمام الحرية الاقتصادية في كل مكان. وقد ترتب على هذه الأوضاع قيام ظاهرتين جديدتين، هما ظهور طبقة العمال من ناحية وتعدد الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى، وما ترتب عليها من بؤس للعمال. ولهذه الأسباب، فقد قام تيار فكري قوي لمعارضة ونقد النظام الرأسمالي. واشترك جميع المعارضين في رفض فكرة الانسجام التلقائي بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ونظرا لأن أخطر وأهم صور معارضة النظام الرأسمالي قد جاءت مع الماركسية فقد يكون من المناسب أن نتناولها بشيء من التفصيل. على أنه سيكون من المفيد أن نبدأ بالإشارة إلى عدد من المفكرين المعارضين للرأسمالية من غير الماركسيين، وذلك قبل أن نتعرض للفكر الماركسي الذي يمثل جوهر الفكر المناهض للرأسمالية.

2- ما قبل الماركسية

نتطرق الآن إلى بعض الآراء الاقتصادية التي شككت في الفكر التقليدي وفي المبادئ التي قامت عليها الرأسمالية، سواء من حيث الحرية الاقتصادية أو من حيث دور الفرد وباعث الربح. وقد مهدت هذه الأفكار لنشأة الفكر الماركسي. وقد أطلق عليهم ماركس اسم الاشتراكيين الخياليين بالمقابلة إلى "الاشتراكية العلمية" التي رأى أن الماركسية تمثلها. ومع ذلك فسوف نرى أن عددا من هؤلاء المفكرين قد رأى الاحتفاظ بفكرة الملكية من إعادة النظر في أسلوب التوزيع.

2-1- سيسموندي *Sismondi*

وقد بدأ داعية متحمسا لأفكار التقليديين في الحرية الاقتصادية، ولكنه ما لبث أن عارض الكثير من أفكارهم. وهو لا يبني معارضته على أساس رفض المبادئ التي تضمنتها النظرية التقليدية بقدر ما كانت معارضته مبنية على أساس ضرورة تغيير المنهج الواجب الاتباع في دراسة الاقتصاد، وإعادة النظر في موضوع علم الاقتصاد، وأخيرا التشكيك في النتائج العلمية المستخلصة من تلك النظرية. فأسلوب الدراسة المجرد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

والمنهج المنطقي لا يلائم الاقتصاد الذي هو علم أخلاقي يرتكز على الملاحظة ودراسة التاريخ. كذلك فإن سيسموندي يرى أن موضوع الدراسة ليس الثروة وإنما الانسان. ودون التعرض لأفكار سيسموندي، فقد كان من أوائل من أثاروا الشك حول فكرة الانسجام بين المصالح الخاصة والمصالح العامة. كما كان من أنصار تدخل الدولة، وإن ظل معارضا لكثير من الأفكار الاشتراكية.

2-2- سان سيمون وأتباعه

تستند أهمية سان سيمون *St.Simon* في الفكر الاقتصادي إلى نشاطه وأعمال أتباعه أكثر مما تستند إلى أفكاره النظرية الخاصة. ولعل أهم ما أشار به سان سيمون هو اهتمامه بتحديد خائص المجتمع الصناعي وما ارتبط به من أهمية الإدارة الاقتصادية بالمقارنة إلى الادارة السياسية. فأهم ما ميز العصر هو هذا الطابع الصناعي، والذي لن يلبث أن ينعكس على دور الدولة وطبيعتها بحيث ستكون إداراتها أشبه بإدارة مصنع كبير الهدف منه زيادة الرفاهية. ومن هنا فإن سان سيمون يرسم للدولة دورا هاما في إدارة الحياة الاقتصادية غفل عنه أنصار الحرية الاقتصادية. ومع ذلك، فإنه من الصعب اعتبار سان سيمون اشتراكيا، حيث لم يدع إلى إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

ومع ذلك، فإن أهم الأفكار السان سيمونية إنما ترجع في الواقع إلى أتباع سان سيمون، وعلى وجه الخصوص إنفنتان *Envantin* وبازار *Bazard* وغيرهما من السان سيمونيين الذين يتجاوز فكرهم في الواقع آراء سان سيمون الشخصية.

ويتلخص مذهب السان سيمونيين في نقد الملكية الخاصة، من التمييز في دخل الملكية بين العاملين Travailleurs والعاطلين والطفيليين Oisifs .وبرغم أن السان سيمونيين انتقدوا دخل الملكية بصفة عامة لأنه ينطوي على الحصول على دخل دون عمل، فإنهم يرون مع ذلك أن دخل المنظم في المشروعات هو دخل مبرر لأنه مقابل عمل منتج وهو التنظيم وتحمل المخاطر. كذلك هاجم السان سيمونيون مبدأ الإرث لأنه يؤدي إلى نقل الثروة بحسب صدفة الميلاد، وليس هناك ما يضمن أن يكون الوارث أكفأ من غيره في استخدام هذه الأموال الموروثة. وللخروج من هذه الفوضى الاقتصادية، فقد اقترح السان سيمونيون أن تصبح الدولة الوارث الوحيد، وهو اتجاه صاحب عددا من الأحزاب السياسية الفرنسية (الراديكاليين) الذين مع اعترافهم بالملكية الخاصة فإنهم دعو إلى إلغاء حق الإرث.

3-2- التعاونيون

يطلق اسم التعاونيين عادة على المفكرين الذين يعتقدون أن التعاون والمشاركة الحرة Free Association بين الأفراد، كفيلان بإعطاء الحلول السليمة للمشكلات الاجتماعية بشرط أن يتوافر في

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

تنظيمها بعض الشروط الخاصة. ويختلف هؤلاء عن غيرهم من الاشتراكيين في أنهم لا يرون ضرورة التأميم لعلاج مساوئ النظام الرأسمالي. فالتعاونيون يبدؤون من نزعة فردية ويرون أن الفرد قادر على إعطاء حلول أفضل إذا لم يضع في خضم المجموع، وأن مجموعات صغيرة من الأفراد تتجمع على أساس اختياري حو يمكن أن تحقق هذا الغرض على أحسن ما يكون.

ومع ذلك، يختلف التعاونيون عن أنصار الحرية الاقتصادية في أنهم يرون ضرورة خلق مجتمع جديد قادر على تحقيق ازدهار الفرد وإطلاق طاقته. ويرون أن النظام القائم (النظام الرأسمالي) والذي يدعى الحرية الاقتصادية والفردية يؤدي في الواقع إلى القضاء على الفردية وطمسها باستثناء عدد من المحظوظين من الرأسماليين. ولذلك، فإن الواجب الأول هو خلق هذا المجتمع الجديد وتهيئة الجو الملائم لازدهار الانسان ونموه. وهذا المجتمع الجديد ليس مجتمعا مفتعلا، وإنما على العكس هو مجتمع طبيعي يتفق مع الطبيعة البشرية. بل انهم يرون أن المجتمع الحالي إنما هو مجتمع غير طبيعي ومفتعل. ولذلك فهم يدعون إلى اكتشاف هذا المجتمع الطبيعي وليس إلى خلقه. وهنا نلمس بقايا مدرسة الطبيعيين في الاعتقاد في وجود النظام الطبيعي.

ويهاجم التعاونيون بصفة خاصة فكرة المنافسة وما ارتبط بها من اعتبار أن الربح محرك الاقتصاد. فقد لاحظوا أن السعي وراء أقصى الأرباح كثيرا ما تؤدي إلى أشد المساوئ الاجتماعية، فضلا عن أن المنافسة تؤدي بطبيعتها إلى الاحتكار، والاحتكار يتعارض مع تحقيق الرفاهية للأفراد.

ولعل أهم المفكرين الذين دعوا بهذه الأفكار والذين يعتبرون آباء للحركة التعاونية: هما أوبن وفوريه. وقد كانا متعارضين تماما، حيث ولد الأول سنة 1771 في إنجلترا و الثاني 1772 في فرنسا، ومع ذلك فقد ظل كل منهما غريبا عن الآخر. وبرغم أن الاثنين يمثلان مدرسة واحدة- هي المسؤولة في الواقع عن قيام النظام التعاوني فيما بعد – إلا أنه يبدو أن اختلاف وضعهما الاجتماعي هو السبب في عدم معرفة أحدهما بالآخر. فقد كان أوين صناعيا وكون ثروة كبية وشغل مكانة هامة في الاوساط الصناعية الإنجليزية، في حين أن فوريه كان موظفا بسيطا يعمل بالتجارة أو كما كان يسمي نفسه مجرد موظف بالحانوت Un sergent boutique، ولم يكن له نفوذ واسع، واقتصر هذا النفوذ على حلقة ضيقة من بعض أصدقائه. وقد أصبح أوين فيما بعد اشتراكيا متطرفا، بل شيوعيا. في حين ظل فوريه على مبادئه القديمة.

وإلى جانب هذين المفكرين، نجد أسماء أخرى ساهمت في تكوين التعاونية لعل أهمهم لوي بلان.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2-3-1- روبرت أوين(1771-1858) *Robert owen*

يعتبر روبرت أوين ولا شك شخصية فريدة، فهو أحد دعاة الاشتراكية وأبو الحركة التعاونية، فضلا عن أنع كان رجل أعمال ناجحا. وقد قام بدعوة ضخمة لإصلاح أحوال العمال. ولعله كان أول من استخدم شعار "الاشتراكية" لدعوته.

ومع ذلك، فإنه لم يكن ثوريا يطالب باستخدام العنف، وإنما ينصح بالعمل الجماعي لخلق مجتمع جديد.

ولا تكمن أهمية أوين في أفكاره فقط، بل إن حياته الطويلة كانت هي الأخرى حافلة بالتجارب وعكست إلى حد بعيد خصائص العصر الذي عاش فيه . فقد عاش أوين (87 عاما) حياة حافلة ومثيرة. بدأ العمل في التاسعة من عمره صبيا، وتدرج في الأعمال حتى وصل في الثلاثين، إلى أن أصبح شريكا ومديرا لأحد المصانع الكبيرة للغزل في إسكتلندا في نيولانارك *New-Lanark*. وقد بدأ بتطبيق أفكاره في تحسين أحوال العمال في مصنعه، فخفض ساعات العمل من سبعة عشر ساعة إلى عشر ساعات فقط, وامتنع عن تشغيل الأطفال الذين يقلون عن عشر سنوات، وأنشأ مدارس لتعليم أبناء العمال لديه، كذلك ألغى نظام الغرامات الذي كان سائدا في المصانع، والذي بمقتضاه قلما كان العمال يحصل على أجره كاملا بعد اقتطاع كافة الغرامات المفروضة عليه. وقد ساعدت هذه الإجراءات على زيادة الكفاءة الانتاجية، مما جعل مصنعه كعبة للزوار من كبار الشخصيات، فزاره في هذا المصنع ملك بروسيا وملك هولندا.

وبعد أزمة سنة 1815 وما ترتب عليها من اختلال اقتصادي، بدأت مرحلة جديدة في حياة أوين، حيث ذهب إلى أمريكا لتجربة جديدة، وهي إقامة مستعمرات تعاونية تتناول كل جوانب الحياة الاجتماعية. ففي سنة 1825 أسس في ولاية أنديانا مستعمرة نيو هارموني *New Harmon* ، وحاول أن يطبق أفكاره في هذه المستعمرة من حيث خلق مجتمع جديد وجو ملائم للإنسان. وقد عاشت هذه المستعمرة عدة سنوات ناجحة، ولكنها لم تلبث أن اضمحلت.

وعندما وجد أوين أن دعوته لم تجد آذان صاغية بين أرباب الأعمال، اتجه إلى الحكومات للتدخل بالتشريع لحماية حقوق العمال. وقد حقق بعض النجاح في هذا الميدان، حيث صدرت عدة تشريعات تمنع تشغيل الأطفال تحت سن معينة تحت تأثير كتاباته وهو وغيره من المصلحين.

وفي الحقبة الأخيرة من عمره، خصص حياته لنشر أفكاره عن العالم، وكتب في هذا الشأن عدة مؤلفات أهمها *The New World* سنة 1845. كذلك شارك في الحركات النقابية. ومن الغريب أنه لم يبد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

اهتماما زائدا بالحركة التعاونية التي تنسب إليه واعتبرت فيها يعد أساس مجده، ومع ذلك فقد أتيح لأوين أن يرى في حياته "جمعية رواد روتشديل" سنة 1844 التي دعمت التعاون كمؤسسات لها وجود موثر.

ويمكن تلخيص أهم أفكار أوين في عدة نقط:

أ- **خلق مجتمع جديد:** وخذه تعنبر الفكرة الأساسية التي لا يمل من تكرارها: خلق مجتمع جديد، خلق بيئة جديدة ملائمة لنمو علاقات جديدة. وتقوم فكرته على أن الإنسان هو نتاج البيئة التي يعيش فيها. فالإنسان ليس شريرا ولا خيرا بطبعه، ولكنه ما تفعله به البيئة. وبذلك يندرج أوين مع المفكرين الذين يعتقدون في أثر البيئة على الإنسان. فهو بالنسبة للعلوم الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، ما أراده لا ماك وداروين بالنسبة للكائنات وتطويرها في بيئتها الطبيعية. وعلى ذلك فإذا أردنا تغيير الإنسان، فنبدأ بتغيير البيئة المحيطة به.

والبيئة عند أوين هي البيئة الاجتماعية التي تنتج عن نظم التعليم والتشريعات وظروف العمل. وقد ترتب على هذه النظرية في العلاقة الحتمية بين الإنسان والبيئة، أن أصبح الإنسان غير مسؤول عن أخطائه، فهذه ترجع إلى سوء البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها. وقد استتبع ذلك- عند أوين- استبعاد الدين كمؤثر في سلوك الفرد.

وقد حاول أوين أن يطبق هذه الأفكار بخلق بيئة جديدة في مصنعه ثم فيها أنشأه من مستعمرات تعاونية.

ب- **إلغاء الربح:** ولكن ماذا يعني خلق بيئة جديدة من الناحية الاقتصادية؟- ماذا يجب فعله لإنشاء نظام اقتصادي قادر على خلق بيئة مناسبة للفرد؟

رأى أوين أنه يجب إلغاء الربح. فالربح هو أساس البلاء في ظل النظام الاقتصادي القائم. الربح هو اضافة إلى التكلفة، وبعبارة أخرى، فإن الربح في أساسه تعبير عن عدم العدالة، إذ أنه بيع للسلعة بأكثر مما تكلفت. والربح ليس فقط أمرا غير عادل، ولكنه ايضا مسؤل عن الأزمات الاقتصادية التي يزيد فيها الانتاج على الاستهلاك. فالعمال يحصلون دائما على أقل من قيمة السلع التي ينتجونها، فكيف والحال هذه يمكنهم أن يشتروا جميع السلع المعروضة بدخولهم المحدودة.

وهكذا، فإن الربح هو المسؤول عن أزمات الافراط في الانتاج. والربح والمنافسة وجهان لأمر واحد، فحيث تصبح المنافسة هي أساس النظام الاقتصادي فإن الربح سيكون بالضرورة هو المحرك للإنتاج.

ولكن كيف يمكن إلغاء الربح؟ يرى أوين أن المشكلة تكمن في استخدام النقود. وأن ذلك هو الذي جعل الربح الدافع وراء الأعمال الاقتصادية، ولذلك، فإذا أردنا إلغاء الربح فإنه يجب أيضا استبعاد النقود

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من التعامل. ولذلك فكر أوين في استبدال أذونات العمل Labour notes بالنقود، بحيث يحصل على عدد من الأذونات بحسب ما بذله من عمل في انتاج السلعة، وتباع السلعة بنفس العدد من هذه الاذونات. وهنا نستطيع أن نلمح آثار نظرية العمل في القيمة على فكر أوين، وهي ليست فكرة جديدة ولكن أوين اعتبرها من أهم الاكتشافات وأنها أهم من اكتشافات مناجم المكسيك وبيرو. وقد قامت محاولة لتجربة هذه الفكرة حيث أقيم محل لندن أطلق عليه National Equitable Labour Exchange طبق فكرة أذونات العمل بدلا من النقود. ولكن حظ هذه التجربة لم يزد على حظ المستعمرات التعاونية التي أنشئت بناء على تأثير أوين، فكانت حياتها قصيرة ولم تلبث أن اختفت. ومع ذلك فاستبعاد النقود مع التعامل ليس سوى مظهر ثانوي للفكرة الاساسية، وهي إلغاء الربح.

وقد نشأت عدة مؤسسات لتطبيق مبدأ إلغاء الربح، ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي إلا بعد قيام جمعية رواد روتشديل. وهذه الجمعيات تعمل على إلغاء الربح بإقامة علاقة مباشرة بين المنتج والمستهلك واستبعاد الوسطاء وتوزيع العائد بحسب المشتريات وليس بحسب المساهمة في رأس المال. ولكن هذه الجمعيات لم تجد داعيا لاستبعاد النقود من التعامل كما اقترح أوين. وهذا هو أساس حركة " الجمعيات التعاونية" التي أقامت شهرة أوين فيما بعد. ومع ذلك فإنه من الطريف أن أوين لم يتحمس لها في حياته، بل انتقدها كتطبيق لأفكاره.

وقد أصبحت هذه الجمعيات هي نواة الحركة التعاونية في انجلترا، وهي تعتبر ثمرة أفكار أوين. فلم يكن غريبا أن بين رواد روتشديل الـ28، نصفهم على الأقل كانوا من أتباع أوين. ومن بينهم ظهرت جميع الأسماء البارزة في الحركة التعاونية الانجليزية في ذلك الوقت.

وحقيقة الأمر، فإن أوين، وبرغم تعدد اهتماماته، فإنه لم يخلف مدرسة فكرية سوى هذه الحركة التعاونية التي نبذها في حياته. وهي ولا شك كفيلة بالاحتفاظ باسمه في قائمة المشهورين.

2-3-2- شارول فوريه(1772-1837) *Charles Faurier*

يمثل شارل فوريه بالنسبة للكثيرين ممن لم يقرؤوا أعماله – كما هي العادة دائما عند من يتعرض لمشاهير الرجال- علما من أعلام الاشتراكية. ولعل ذلك يرجع إلى الاسم الغريب الذي وصف به مدينته الفاضلة: الفلانستير *Phalanstere* والتي يصف فيها الحياة المشتركة لأعضاء هذه الفلانستير. ومع ذلك فإن فوريه كان أقل الاشتراكيين، فضلا عن أنه لم يدع لنفسه هذه الصفة. ففي النظام الذي يقترحه نجد أن رأس المال يحصل على نسبة مرتفعة من الدخل يبلغ الثلث. وهي نسبة يحلم كثير الرأسماليين بالحصول

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

عليها. ومع ذلك، فإن النظام الذي يقترحه لا يخلو من طرافة بالنسبة للتعاون، حيث يشير إلى نوع من التعاون في الاستهلاك والمعيشة بل وفي الانتاج . وقد باشر فورييه نوعا من التأثير على التعاونيين.

وعلينا أن نتناول الآن أهم أفكار فورييه:

أ- **الفلانستير *Phalanstere*** وهو الاسم الذي اختاره فورييه لمدينته الفاضلة، وهي عبارة عن فندق ضخم يستع لـ1500 شخص يعيشون حياة متماثلة ومشتركة في مختلف جوانب الحياة. ويصف فورييه بتفصيل غريب هذه الجوانب المختلفة للحياة.

ويختلف الفلانستير عن الفندق العادي في أنه لا يقتصر فقط على الأغنياء بل يتسع لغيرهم (وقد عدد فورييه خمس طبقات تدفع أثمانا مختلفة للإقامة، ومنها طبقة إقامتها مجانية). كذلك يختلف الفلانستير عن الفندق في أنه لا يجمع النزلاء العابرين، وإنما يضم مجموعة الشركاء المتعاونين، ومن ثم يضمن قيام صلة وثيقة بينهم.

ولذلك نجد هنا نوعا من الاشتراك في المعيشة الجماعية، مما يضمن شكلا من التآلف مثل التآلف الذي يجمع الأفراد الذين يعيشون تحت سقف واحد. وهنا نجد نفس فكرة البيئة كما عند أوين. فاهتمام فورييه البالغ بهذه المعيشة المشتركة إنما يرجع إلى تقديره ما للبيئة من أثر على سلوك الفرد.

ويذهب فورييه إلى أن هذه المعيشة المشتركة ستؤدي إلى تخفيض النفقات بشكل واضح. ويقوم ببيان ذلك بحسابات وتفاصيل كثيرة ومملة. أما من الناحية الاجتماعية، فإن المعيشة المشتركة ستؤدي إلى خلق بيئة جديدة صالحة مختلفة عن البيئة الفاسدة التي يعيش فيها الفرد في ظل النظام الرأسمالي الصناعي.

ب- **التعاون الكامل:** الحقيقة أن فلانستير ليس مجرد فندق عادي، بل إنه فندق تعاوني، بمعنى أنه لا يستقبل سوى أعضاء الجمعية المشتركين في هذا الفندق أو الفلانستير. فهو عبارة عن جمعية تعاونية للاستهلاك الشامل الذي يشمل الغذاء والنوم. بالإضافة إلى ذلك. فالفلانستير يضمن أيضا جمعية للتعاون الإنتاجي.

ولذلك يرى فورييه أن الفلانسستير يشمل 400 هكتار للقيام بالإنتاج اللازم لإشباع حاجات الأعضاء للاستهلاك. وهذه الأرض، وإن لم تكن مملوكة ملكية فردية، فهي موزعة على أسهم بحيث يحصل كل مشترك على عدد من الأسهم بقدر اشتراكه. وفيما يتعلق بتوزيع الناتج، فإن فورييه قد وضع بغض القواعد الحسابية للتوزيع بين حصة رأي المال وحصة العمل وحصة ما أسماه بالمواهب Talant. وهذه الحصص هي على التوالى12/4، 12/5، و 12/3. ومن هنا نرى أن فورييه لم يحاول إلغاء الملكية الخاصة، وإنما اتجه إلى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلغاء العمل الأجير وحده، وذلك عم طريق تحويل العمل الأجير إلى عمل مشترك في الملكية، وهو يقول إن هذه هي الطريقة الوحيدة لجعل العمل مشوقا.

ت- **العودة إلى الأرض:** يرى فوريه متأثرا بنزعته الخيالية أن أفضل الأشياء هي العودة إلى الأرض. ولذلك فهو ينصح بتوزيع السكان على عدد كبير من الفلانسير بحيث يحتفظ للمدن والقرى بمظهر جميل ولائق بدلا من التكدس في المدن الكبيرة.

والعودة إلى الأرض إنما تعني عند "فوريه" البعد عن الصناعة. وواقع الأول أن أغلب الانتقادات التي وجهها فوريه إلى النظام الاجتماعي انتصب على الصناعة وما يرتبط بها، أكثر من مهاجمتها للنظام الرأسمالي في ذاته. والعودة إلى الأرض لا تعني الأعمال الزراعية في الحقل بقدر ما نعني العمل في الحدائق وزراعة الأشجار والزهور.

ث- **العمل المشوق:** يرى فوريه أن يعمل الأفراد، لما يجدونه في العمل من مرغبات وليس بحكم الضرورة. وهو لهذا السبب يفضل العمل في الأرض، لأنه اعتقد أنه أكثر اثارة وتشويقا بالمقارنة بالعمل الصناعي ذي الطبيعة المتكررة. كذلك يشير فوريه إلى العمل في مجموعات كل بحسب رغبته مما يساعد على نمو الهوايات وأخيرا فإنه برى أنه يجب توفير ضرورات الحياة لكل فرد بحيث لا يلجأ إلى العمل إلا لرغبته في ذلك.

وهكذا نجد أن فوريه المفكر الخيالي قد انتقد النظام القائم وحاول اقتراح نظام جديد للحياة. ولكن نقده للنظام لم يكن لعيوب الرأسمالية في ذاتها، كما هو الأمر بالنسبة لأوين ومن سبقه، وإنما لخصائص المجتمع الصناعي. وكذلك فإن النظام المقترح، وإن تضمن صورة للتعاون، فلم يخل من شطحات بعضها غريب وبعضها طريف.

2-3-3- لوي بلان (1811-1883) *Louis Blanc*

لا يرجع الاهتمام بأفكار لون بلان إلى ما فيها من أصالة بقدر ما يرجع إلى الظروف الاجتماعية التي صاحبته. فمؤلفه "تنظيم العمل" *L'organization de travail* لا يعدو أن يكون كتيبا صغيرا يتضمن كثيرا من الأفكار التي كانت سائدة في هذا العصر. ومع ذبك، فمجرد ظهوره سنة 1841 جذب الأنظار إليه. ولعل ذلك يرجع إلى بساطته وسهولة العرض فيه. وساعد على الاهتمام به نشاط مؤلفه السياسي، فهو أحد خطباء ثورة 1848في فرنسا، ثم أحد وزراء الحكومة المؤقتة لسنة 1848، ثم في الجمهورية الثالثة. وبالمثل فقد ساهم في ذيوع هذه الشهرة تطبيق تجربة جمعيات الإنتاج التعاونية Ateliers sociaux التي أخذت بها فرنسا في هذه الفترة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ونقطة البداية عند لوي بالان هي مهاجمة المنافسة باعتبارها مصدر البلاء في المجتمع الحديث. وقد أورد بلان عدة نماذج وأمثلة للمساوئ والبوس الناجم عن نظام المنافسة. ورأى أن علاج هذه المساوئ هو في الأخذ بنظام التعاون. ويختلف التعاون عند بلان عنه عند أوين أو فورييه، في أنه لا يهدف إلى إقامة مستعمرات تعاونية شاملة لكل جوانب الحياة. ولكنه يقصد فقط إقامة وحدات إنتاجية على أساس التعاون، وهي التي يطلق عليها اسم "الورشة الاجتماعية". وعلى ذلك فالتعاون عند بلان لا يغطي سوى انتاج سلعة واحدة في كل جمعية تعاونية للإنتاج. وتباع هذه السلعة في السوق. ولا ينفي ذلك أن الهدف النهائي هو تنظيم جميع الوحدات الانتاجية على هذا الأساس التعاوني. ولكن البداية هنا لا تشترط هذا النظام الشامل للاقتصاد القومي.

وهذه الفكرة ليست جديدة، فقد سبق أن نادى بها بعض أتباع سان سيمون مثل بوشيه Buchez . والفرق بين الجمعية التعاونية للإنتاج عند بلان وتلك عند بوشيه، هو أن الأخير كان يرى تطبيق هذا النظام على وحدات الإنتاج الصغيرة فقط، أما بلان فقد رأى إمكان تطبيق هذا النظام التعاوني على المشروعات الصناعية الكبرى.

ودافع بلان عن وحدة الأجر، ورأى أنه من الضروري أن يسود نظام الأجر المتساوي في هذه الجمعيات التعاونية للإنتاج. ويفسر بلان اختلاف الأجور كنتيجة لنظم التعليم و التربية السيئة السائدة. وبمجرد تغيير هذه النظم، فلا شك في أن الأفراد سيقبلون المساواة في الأجر. وهنا نلاحظ فكرة ثر البيئة، وهي الفكرة التي تعلق بها كل من أوين وفورييه على ما سبق أن رأينا.

وطالب لوي بلان لنجاح جمعيات الإنتاج التعاونية، بضرورة تدخل الدولة بالمساعدة بتقديم رءوس الأموال لإنشاء هذه الجمعيات، ذلك أن الاعتماد على مدخرات العمال لتكوين هذه الجمعيات سيكون بمثابة الحكم مقدما بعدم قيام هذه الجمعيات. وفي هذا يختلف بلان عن أوين وفورييه اللذين يؤكدان أن التعاون يجب أن يقوم على الإرادات الفردية وحدها دون تدخل من الدولة. وفي هذا الصدد نجد أن لوي بلان يعتبر من أوائل الاشتراكيين الذين طالبوا بضرورة تدخل الدولة وقيامها بالوظائف الاقتصادية.

3- كارل ماركس

في أي علم أو فن، يمكن فهم الكلمة الكلاسيكية على أنها تشير إلى طريقة راسخة ومحددة للفكر والتعبير- "أفضل ممارسة" للماضي وضعت معايير للحاضر. من المؤكد أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قد لعب هذا الدور في التفكير الاقتصادي الحالي، لكنه كلاسيكي أيضًا بمعنى آخر أصبح مهملاً في الاقتصاد الحديث: فقد حدد العوامل الرئيسية في الاقتصاد من حيث الطبقات. تعديل المفهوم الطبقي للفيزيوقراطية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(كما رأينا سابقا)، يميز الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بين الرأسماليين والعمال وأصحاب العقارات، بناءً على العوامل الأساسية للإنتاج (رأس المال، العمل والأرض) ومصادر الدخل ذات الصلة (الأرباح، الأجور والإيجارات). في تقليد سميث وريكاردو، اعتبر معظم الكتاب الكلاسيكيين أن الرأسماليين هم القوة الدافعة. من خلال استثماراتهم وتراكم رأس المال، سيقومون بتوسيع الإنتاج ونظام السوق حتى يتم استنفاد جميع الفرص لتحقيق أرباح إضافية. وهكذا كانت النهاية السعيدة (إلى حد ما) للقصة هي حالة ثابتة يستمر فيها الاقتصاد في إعادة إنتاج نفسه دون نمو، وبتوزيع ثابت للدخل بين الطبقات. لقد طعن كارل ماركس وأتباعه في هذه الرؤية المنسجمة إلى حد ما، حيث استخدموا نظرية ريكاردو للقول بأن "نمط الإنتاج الرأسمالي" يقوم على استغلال غير مستدام للعمال. سيؤدي الصراع الطبقي عاجلاً أم آجلاً إلى ثورة تحول النظام إلى اشتراكية.

ولد ماركس عام 1818 في تريير (Trier)، التي كانت آنذاك جزءًا من مقاطعة راينلاند (*Rhineland*) في بروسيا (*Prussia*). بعد دراساته في القانون والفلسفة والتاريخ في بون وبرلين، ودكتوراه في الفلسفة في جينا (Jena)، أصبح ماركس صحفيًا ومحررًا في صحيفة *Rheinische Zeitung*، وهي صحيفة ليبرالية. في السنوات التي سبقت عام 1848، عندما اندلعت الانتفاضات والثورات الديمقراطية في العديد من البلدان الأوروبية، كان ماركس ناشطًا سياسيًا للغاية، وأصبح راديكاليًا بشكل متزايد وساعد في تأسيس الرابطة الشيوعية في عام 1847. جنبًا إلى جنب مع فريدريك إنجلز (1820-95)، صديقه مدى الحياة وداعمه، نشر البيان الشيوعي (1848) كبرنامج للرابطة. فكرة أن الرأسمالية هي مرحلة انتقالية في تاريخ مليء بالصراعات الطبقية كانت موجودة بالفعل في البيان.

بعد مراحل مختلفة من الملاحقة القضائية والنفي في باريس وبروكسل وأماكن أخرى، استقر ماركس في لندن عام 1849، حيث أتى ليقيم بقية حياته. حاول إعطاء آرائه السياسية أساسًا علميًا من خلال الفحص النقدي وتوسيع الكتابات الاقتصادية في عصره. مثل الاشتراكيين الأوائل - مثل كلود هنري دي روفروي (*Claude Henri de Rouvrouy*) سان سيمون (*Saint-Simon*) (1760-1825) وروبرت أوين (*Robert Owen*) (1771-1858) وليونارد سيموند دي سيسموندي (*Léonard Simonde de Sismondi*) (1773-1842) - عارض ماركس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. ومع ذلك، في رأيه كان الاشتراكيون الأوائل غير قادرين على تقديم تفسير مناسب "لقوانين الحركة" للرأسمالية. كان ماركس أكثر انبهارًا بمنهج ريكاردو في استنتاج استنتاجات محددة من الافتراضات العامة، وربط منهج ريكاردو مع ديالكتيك الفيلسوف هيجل (Hegel)، الذي درسه على نطاق واسع خلال سنوات تكوينه. بعد ما يقرب من عقدين من دراسة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي والأدبيات الأخرى، نشر ماركس المجلد الأول من عمله الرئيسي: رأس المال (*Das Kapital*) -نقد الاقتصاد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

السياسي- في عام 1867. ونُشر المجلدان الثاني والثالث بعد وفاته، في عامي 1885 و 1894، وفيما يلي نعرض الخطوط العريضة لبعض الأفكار الرئيسية الواردة في المجلدات الثلاثة.

3-1- نظريته في القيمة ورأس المال

من وجهة نظر ماركس، كانت السمة الرئيسية لنمط الإنتاج المعاصر هي إنتاج رأس المال وتراكمه من خلال استغلال العمال في نظام سوق قائم على التبادل المتكافئ. قد يبدو هذا في البداية متناقضًا، لكنه يتبع مجموعة محددة من الحجج الكلاسيكية. مثل سميث وريكاردو، افتتح ماركس تحليله بمناقشة مفاهيم القيمة. في المجتمع الرأسمالي تُنتَج السلع أساسًا من أجل السوق، ولكل سلعة جانبان: الشكل الطبيعي أو قيمة الاستخدام، والشكل الاجتماعي للتبادل. وفقا لماركس، فإن قيمة التبادل هي الشكل الواضح للعمل البشري الذي يتجسد في السلعة. طبق ماركس نفس المنطق على المال، المكافئ العام في التبادل. في عصره كان المال لا يزال مدعومًا بالاحتياطيات المعدنية (الذهب والفضة)، وبالتالي فهو أيضًا منتج للعمل، "المادة الوحيدة التي تخلق القيمة". ومع ذلك، ليست كل أشكال العمل قيمة. هناك مؤهل مهم للعمل الضروري اجتماعيًا بمعنى أنه فقط متوسط المدخلات هو المهم.

يقول ماركس في كتابه رأس المال: " *إن قوة عمل المجتمع الكلية، التي تتجلى في قيم عالم السلع، تعتبر هنا كتلة واحدة متجانسة من قوة العمل البشرية، على الرغم من أنها تتكون من وحدات فردية لا حصر لها من قوة العمل. كل من هذه الوحدات. . . يحتاج فقط، من أجل إنتاج سلعة، إلى وقت العمل الضروري في المتوسط، أو بعبارة أخرى. . . وقت العمل المطلوب لإنتاج أي قيمة استعمالية في ظل ظروف الإنتاج العادية لمجتمع معين وبمتوسط درجة المهارة وكثافة العمالة السائدة في ذلك المجتمع*".

من أجل إيجاد أساس تحليلي لحجة الاستغلال، عاد ماركس إلى نظرية العمل للقيمة التي تراجع عنها ريكاردو في كتابه المبادئ، بتطور متزايد. عرّف ماركس "قوة العمل" على أنها سلعة يضعها العمال، الذين ليس لديهم عادة مصدر دخل آخر، تحت تصرف أصحاب العمل عن طريق بيعها لفترة معينة. في ظل المنافسة يميل متوسط الأجر إلى التطابق مع قيمة قوة العمل، التي تحددها مدخلات العمل اللازمة لإعادة إنتاج قوة العمل عن طريق إطعام العامل وإيوائه وتعليمه. ومع ذلك جادل ماركس بأن قوة العمل هي سلعة معينة يمكنها أن تخلق قيمة أكبر من تكلفة إعادة الإنتاج. إنها سلعة يمكن أن تولد فائضًا في القيمة يزيد عن سعرها، أي معدل الأجور المدفوع في سوق العمل.

هذا هو المكان الذي يأتي فيه رأس المال إلى الواجهة. وفقًا لتعريف ماركس لنمط الإنتاج الرأسمالي، يتم إنتاج السلع أساسًا من أجل تحويل مبلغ مستثمر من المال إلى مبلغ أكبر وتحقيق ربح. يشتري الرأسماليون

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وسائل الإنتاج (الآلات، المواد الخام، ...إلخ) وقوة العمل، ويجمعونها لإنتاج السلع التي يبيعونها بعد ذلك. بالنظر إلى المعروض الكبير من العمالة (الذي يفسره ماركس على أنه نتيجة داخلية للرأسمالية)، فإن متوسط وقت العمل أطول من ذلك المطلوب لتغطية تكاليف إعادة إنتاج كل من العمالة ورأس المال. يتم تخصيص الفائض من قبل الرأسماليين عندما يدفعون أجوراً في تبادل متساوٍ للمال مقابل خدمات العمل. إنه مصدر الأرباح، أي معدل العائد على رأس المال المستثمر. يتم إعادة استثمار الأرباح جزئيًا على الأقل، في توسيع مخزون رأس المال وتوظيف المزيد من العمالة. ومن ثم فإن تراكم رأس المال من وجهة نظر ماركس، يقوم على استغلال العمالة.

3-2- نظريته في إعادة الانتاج، النمو والأزمات

في المجلدين الثاني والثالث من رأس المال، تم التركيز على إنتاج وتداول وإعادة إنتاج "رأس المال الاجتماعي". بناءً على تحليل Quesnay للتدفق الدائري للسلع والأموال (كما رأينا سابقا)، ناقش ماركس الظروف التي سيستمر فيها الاقتصاد الرأسمالي في التطور بمرور الوقت. من خلال "مخططاته لإعادة الإنتاج" الشهيرة (المجلد الثاني، الجزء الثالث) قدم نموذجًا للاقتصاد الكلي ينقسم فيه الاقتصاد إلى قطاعين. ينتج القطاع الأول وسائل الإنتاج، بلغة حديثة: السلع الرأسمالية، بينما ينتج القطاع الثاني سلعًا استهلاكية. في المرحلة الأولى، درس ماركس المتطلبات القطاعية والمتسلسلة لإعادة الإنتاج البسيطة، أي التناسب وتوقيت إنتاج وتداول السلع المختلفة المطلوبة للحفاظ على الاقتصاد في حالة ثابتة. في المرحلة الثانية، انتقل إلى تحليل التكاثر الممتد، أي ظروف الاقتصاد المتنامي. أثر نمط تحليل ماركس على أدبيات القرن العشرين حول دورات الأعمال والنمو، على الرغم من أنه نادرًا ما يتم الاستشهاد به.

رأى ماركس أن عملية نمو الاقتصادات الرأسمالية دورية، أي مصحوبة بأزمات، وأنها ستنتهي في النهاية بالثورة والتحول إلى نظام اشتراكي. كانت الحجة الأساسية مرتبطة بالتغيير الهيكلي في تكوين رأس المال الكلي. بتعديل المصطلحات الكلاسيكية لرأس المال الثابت والمتداول، اعتبر ماركس إجمالي رأس المال K، مقسمًا إلى "ثابت" c، و "رأس مال متغير" v، بحيث يكون $K = c + v$. كان المجموع الكلي لمدفوعات الأجور يعتبر رأس مال متغير، حيث أن الإنفاق على قيمة العمل يؤدي إلى زيادة رأس المال عن طريق توليد فائض القيمة s. يشير "رأس المال الثابت" وفقًا لذلك إلى الإنفاق على جميع المدخلات الأخرى (الآلات والمباني وما إلى ذلك) التي يتم تحويل قيمتها إلى الناتج، ولكن لا يتم زيادتها على هذا النحو.

في شكل مبسط، يمكن تعريف معدل الربح r، على النحو التالي: $r = s / K = s / (c + v)$. في سياق التنمية الاقتصادية، من شأن تراكم رأس المال أن يمول الاستخدام المتزايد للآلات ورأس المال الثابت الآخر،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من أجل تعزيز إنتاجية العمل وبالتالي زيادة إجمالي الأرباح. وفقًا لماركس فإن الارتفاع المقابل في كثافة رأس المال c / v، سيكون له تأثيران حاسمان يؤديان إلى تقلبات دورية، وأخيراً إلى انهيار النظام. على المدى القصير، يمكن أن يكون نمو الإنتاجية قوياً لدرجة أنه سيكون هناك فائض في الإنتاج بشكل دوري، أو نقص في الاستهلاك، لأن أجور العمال والمداخيل المالية الأخرى لن تكون كافية لتقديم طلبات مساوية لإمدادات السلع. سوف تتطور الأزمات، مما ينتج عنه بطالة والمزيد من الانخفاض في الطلب. سوف تنفجر الأزمات الدورية مع انخفاض أسعار السلع وانخفاض قيمة رأس المال الثابت، لكنها ستترك آثارها في سوق العمل. نظرًا لآثار توفير العمالة للتقدم التقني، فإن كل أزمة ستضيف المزيد من العمال إلى "جيش احتياطي صناعي" متنامٍ يعمل على خفض الأجور الحقيقية عن طريق المنافسة.

وفقًا لماركس، فإن التأثير طويل المدى للزيادة في كثافة رأس المال هو "ميل تدريجي لمعدل الربح نحو الانخفاض"؛ حتى أنه أطلق عليه "قانون". مع نمو نصيب رأس المال الثابت، يجب أن تنخفض r = s / K، لأن الفائض يتم إنشاؤه فقط من خلال الحصة المتناقصة لرأس المال المتغير. أدرج ماركس عددًا من "العوامل المضادة" التي يمكن أن تبطئ انخفاض متوسط معدل الربح، مثل رخص عناصر رأس المال الثابت، أو الاستغلال المكثف للعمالة، أو التجارة الخارجية. لكنه توقع مع ذلك أن نمط الإنتاج الرأسمالي سينهار بسبب "تناقضاته الداخلية". إن التراجع في معدل الربح والتحول المتزايد للعمال والطبقة الوسطى في أعقاب الأزمات الدورية من شأنه أن يؤدي، عاجلاً أم آجلاً إلى ركود الاستثمار والصراع الطبقي المتشدد، وأخيراً الثورة الاشتراكية. من المعروف أنه خلال القرن العشرين، تصرفت أحزاب شيوعية مختلفة وأحزاب أخرى كما لو أن تنبؤات ماركس قد تحققت. حاول عدد من الكتاب الماركسيين، ولا سيما روزا لوكسمبورغ (*Rosa Luxemburg*) (1870-1919) ورودولف هيلفردينغ (*Rudolf Hilferding*) (1877-1941)، تحديث وتوسيع نظرية الاقتصاد الكلي لماركس. بعد مرور مائة عام، يبدو أن بناء ماركس "لقانون ميل معدل الربح إلى الانخفاض" خاطئ أو أن "العوامل المضادة" قوية للغاية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي في المدارس التاريخية والمؤسسية

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي في المدارس التاريخية والمؤسسية

تتمثل إحدى خصائص الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي المحدث في البحث عن قوانين ومبادئ عالمية للسلوك الاقتصادي. خاصية أخرى هي استخدام الأسلوب الاستنتاجي، التفكير في النماذج التي تتجاهل التفاصيل المؤسسية والتاريخية من أجل اختزال الواقع المعقد إلى جوهره الاقتصادي المتصور. السمة الثالثة هي النهج النووي الذي يتم من خلاله تفسير الإنتاج الكلي على أنه النتيجة المفيدة للمعاملات التي تبدو فوضوية بين الأفراد المهتمين بأنفسهم تمامًا.

منذ أوائل القرن التاسع عشر، تفاعل الاقتصاديون من أصول مختلفة بشكل نقدي مع هذا الثالوث، بحجة أن القوانين والمبادئ الاقتصادية للمذاهب الكلاسيكية (والمحدثة) تنطبق في أحسن الأحوال، في ظل ظروف تاريخية محددة. وقد أشار هؤلاء النقاد إلى أن تلك المذاهب تفترض أطرًا مؤسسية قد تتوافق مع مرحلة معينة في تطور بعض الدول دون غيرها. تم تطوير هذا المنطق "النسبي" بشكل أكثر وضوحًا من قبل المدارس التاريخية في القرن التاسع عشر في ألمانيا والمؤسسية الأمريكية في أوائل القرن العشرين. أسس أعضاء كلتا المجموعتين جمعيات مهمة، وقاموا بتحرير المجلات المؤثرة وانخرطوا في جدالات محتدمة حول الأساليب والمعايير. لكن كما سنرى، لم تكن الأفكار التاريخية والمؤسسية مقصورة على ألمانيا والولايات المتحدة. علاوة على ذلك، لم تكن العلاقة بين المقاربات النسبية والمذاهب الكلاسيكية (والمحدثة) حاسمة؛ كان هناك بعض التلقيح المتبادل.

الرواد

بادئ ذي بدء، فإن تسمية المدرسة التاريخية تشير إلى حركة في دراسة القانون الألماني، في أوائل القرن التاسع عشر. رفض أعضاؤها مفهوم القانون الطبيعي وشددوا على تراث القانون الوطني كتعبير عن إرادة الشعب (*Volksgeist*). سرعان ما وجد التحول نحو مفهوم رومانسي عن الأمة نظيره في التفكير الاقتصادي.

1- الكاميراليون والذاتيون والرومانسيون

مهد المذهب التجاري الألماني في القرن الثامن عشر، والمعروف أيضًا باسم الكاميراليين، الطريق للمدرسة التاريخية من خلال التأكيد على دور الدولة كموضوع اقتصادي أساسي. أصبحت العديد من القضايا المركزية لأعمال الكاميراليين - مثل المالية العامة والإدارة ، والنمو السكاني - محور اهتمام الكتاب التاريخيين في أواخر القرن التاسع عشر.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مجموعة أخرى من الرواد هم الذاتيون الألمان، ولا سيما البروفيسور هايدلبرغ راو (*Heidelberg Rau*). اعتمد العديد من المؤرخين الألمان ، ولا سيما نايز *Knies* و واغنر *Wagner*، في كتاباتهم على كتاب *Rau* مبادئ الاقتصاد (الطبعة الرابعة، 1841 وما بعدها). يتردد صدى عنوان كتاب راو في مؤلف مينجر، وتأثرت مفاهيمه عن المنفعة والطلب والعرض في النمساويين الكلاسيكيين المحدثين من خلال تعاليم المدرسة التاريخية الأقدم. أكد راو *Rau* أيضًا على أهمية البحث التاريخي لفهم الاقتصاد الحالي.

كان الاقتصاديون الرومانسيون مجموعة من الكتاب الذين رفضوا "المادية المبتذلة" والعقلانية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، ولا سيما تقديرها الكمي للقيمة من حيث العمل البدني. واقترحوا أنه يجب بدلاً من ذلك تحديد القيمة من حيث "المساهمة الأخلاقية" للمواطن في "جهاز الدولة"، الكيان السياسي للأمة. كان الاقتصاديون جزءًا من الحركة الرومانسية الكبرى التي انتشرت في أوائل القرن التاسع عشر في الأدب والفنون والفلسفة الألمانية، وانتشرت إلى بلدان أخرى - على سبيل المثال إلى بريطانيا، حيث توماس كارلايل (1795-1881) وجون روسكين (1819-1900) كانوا ممثلين بارزين. يمكن فهم الحركة على أنها رد فعل ضد التنوير الفرنسي والجيوش النابليونية، والهيمنة الصناعية والتجارية البريطانية، والتجزئة السياسية لألمانيا، التي كانت مقسمة في ذلك الوقت إلى العديد من الدول الصغيرة.

كان الدبلوماسي النمساوي آدم مولر (*Adam Müller*) (1779-1829) أحد أبرز الكتاب في التقليد الرومانسي. انتقد التفكير الفيزيوقراطي والكلاسيكي بسبب تجريداته غير الدموية وأدان القوة التدميرية للمنافسة التجارية والصناعية. وطالب بنظرة شمولية للمجتمع والعودة إلى النظام التشكيلي والاستبدادي للدولة كما كان موجودًا في العصور الوسطى. قد تبدو أفكار مولر غريبة الآن، لكنها مارست بعض التأثير على مختلف حركات القومية الاقتصادية ومعاداة التصنيع في القرنين التاسع عشر والعشرين.

1-1- فريدريك ليست *Friedrich List*

ليست *List* (1789-1846) بدأ كموظف مكتب عمل في ولاية فورتمبيرغ، وهي دولة صغيرة في جنوب ألمانيا، وعُيّن في منصب أستاذ في الإدارة العامة في جامعة توبنغن *Tübingen*. حاول التمرد ضد البيروقراطية والحواجز التجارية داخل ألمانيا، فتمت إقالته. بعد مزيد من النزاعات مع حكومة الولاية، حُكم عليه بالسجن وأُجبر على الهجرة إلى الولايات المتحدة، حيث عمل في مجال التعدين والسكك الحديدية - ليعود إلى ألمانيا بعد بضع سنوات كقنصل أمريكي. نشر ليست *List* التجارة الحرة وشبكات السكك الحديدية داخل ألمانيا والتعريفات التعليمية الخارجية لحماية صناعاتها الوليدة. انتهت حياته بشكل مأساوي بفشل مالي وسياسي، لكن تم الترحيب به بعد وفاته باعتباره سلفًا لتوحيد ألمانيا ورائدًا في اقتصاديات التنمية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في عام 1841، نشر ليست List عمله الرئيسي *Das nationale System der Politischen Oekonomie* (النظام الوطني للاقتصاد السياسي). جنبًا إلى جنب مع *Volkswirtschaftslehre* (الاقتصاد) المذكور أعلاه لراو *RAU*، كان هذا الكتاب مؤثرًا في إعادة تسمية التخصص باسم "الاقتصاد الوطني" - وهو مصطلح للاقتصاد يستخدم الآن في لغات مختلفة. انتقد ليست *List* المدرسة الكلاسيكية، ولا سيما سميث، لاتباعها وجهة نظر عالمية ساذجة، حيث الدول هي مجرد جمعيات للأفراد الذين يستفيدون جميعًا من التقسيم السلمي للعمل والتجارة الحرة. في الواقع، الأمم هي الموضوعات ذات الصلة التي يجب دراستها، لأن القوى الإنتاجية لاتحاد الصناعات على المستوى الوطني قوية على الأقل مثل تأثيرات تقسيم العمل. ومع ذلك، لا تستفيد الصناعات الوطنية من التجارة الحرة إلا في مراحل معينة من التنمية. في مراحل أخرى، لا يمكن للدول أن تحرز تقدمًا إلا من خلال شن الحرب أو حماية صناعاتها الناشئة من خلال التعريفات الجمركية أو القيود الأخرى.

لم تكن نظريات المرحلة للتنمية الاقتصادية مفهوماً جديداً؛ حتى سميث وضع نسخة خام. ولكن ليست List هو الذي أشاع نظريات المرحلة كقاعدة لسياسة التنمية. وقال إن كل أمة، إذا كان لديها الموارد المناسبة المحتملة، تميل إلى المرور بخمس مراحل، تتراوح من الصيد وصيد الأسماك إلى الزراعة عالية الإنتاجية والتصنيع والتجارة. كان تعريفه للتطور هو "الاستخدام التدريجي للقوى المنتجة". انتقد ليست List الاختزال الكلاسيكي لتلك القوى للعمل والأرض ورأس المال، وشمل النظام الاجتماعي والعلم والفن، ودرجة الحرية في الدولة المعنية.

في أعلى مراحل التنمية، ستستفيد جميع الدول من التجارة الحرة. ومع ذلك، فإن الدول لا تحرز تقدما في وقت واحد. هناك قادة وأتباع، ويتناول الجزء الأول من كتاب ليست *List* الخلافة التاريخية للدول الرائدة -من جمهوريات المدن الإيطالية في العصور الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية كقائد محتمل للمستقبل. وصف ليست List إنجلترا بأنها الدولة الرائدة في عصره، حيث أغرقت بقية العالم بسلعها المصنعة مع الاحتفاظ بحمايتها الخاصة من الواردات (بحلول عام 1841، كانت قوانين الذرى وغيرها من الحواجز التجارية لا تزال سارية). استخدمت الولايات الصغيرة في ألمانيا التعريفات الجمركية في التجارة مع بعضها البعض، ولكن ليس في التجارة مع إنجلترا حيث كانت ترغب في شراء المنتجات المتقدمة. من وجهة نظر ليست List، أدى هذا إلى إعاقة إطلاق القوى المنتجة في ألمانيا. إذا شكلت الولايات الألمانية اتحادًا جمركيًا، لإلغاء التعريفات الداخلية أثناء إنشاء نظام من التعريفات الخارجية المشتركة، يمكن لصناعاتها الوليدة الاستفادة من مزايا التكلفة في التجارة المحلية. سيصلون في النهاية إلى أعلى مرحلة، حيث يمكنهم التنافس مع المصنعين الإنجليز ويمكن لألمانيا أيضًا الاستمتاع بفوائد التجارة الحرة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لا يناسب ليست List أي نمط (مدرسة) لأنه استخدم المفاهيم الكلاسيكية والتجارية والرومانسية، بينما رفض الأفكار الأساسية لجميع هذه المدارس. تم تقسيم كتابه بطريقة نموذجية إلى أربعة أجزاء -التاريخ ، والنظرية (الخاصة به)، والأنظمة (تاريخ الفكر من منظور نقدي) والسياسة (استراتيجيات التجارة للدول المختلفة)- ومع ذلك فقد مزج وجهات النظر هذه في جميع الأجزاء الأربعة. كان جوهر حجته الطويلة والمتعرجة هو أن مبدأ التجارة الحرة لا يتم إلا في المراحل البدائية للتنمية الاقتصادية وعندما تكون جميع الدول قد حققت أعلى مرحلة. قبل هذه الحالة النهائية المثالية، لا بد من الحمائية لجعل التجارة الحرة ممكنة؛ إنه "الحق الطبيعي للوافدين المتأخرين". كما ذكرنا سابقًا، كان لأفكار ليست List تأثير قوي في التطورات اللاحقة لنظريات سياسة التنمية.

2- المدارس التاريخية

هناك ما لا يقل عن خمس مدارس تاريخية في التفكير الاقتصادي: الإنجليزية، الفرنسية، والمدارس الألمانية الأقدم والأحدث. بصرف النظر عن المدرسة التاريخية الألمانية الأصغر، لم يكن أي منهم مدرسة حقًا بمعنى أنها تحمل عقيدة موحدة وعضوية معلنة، لكن لديهم جميعًا بعض الأفكار المشتركة. تم التعبير عن هذه الأفكار بشكل واضح في أعمال المدارس التاريخية الألمانية، التي بدأنا بها.

2-1- المدرسة التاريخية الأقدم في ألمانيا

يرتبط الاختراق التاريخي في الاقتصاد الأكاديمي بأسماء برونو هيلدبراند *Bruno Hildebrand* (1812-1878)، ويلهلم روشر *Wilhelm Roscher* (1817–1894)، وكارل ناين *Karl Knies* (1821–1898) -ثلاثة أساتذة جامعيين ألمان يعتبرون بشكل عام الآباء المؤسسين للمدرسة التاريخية (الأقدم). قدم مخطط روشر للمحاضرات الاقتصادية التي عقدها في جامعة جوتنجن "وفقًا للمنهج التاريخي" كتاب (مخطط لمحاضرات عن اقتصاد الدولة وفق المنهج التاريخي)، سنة 1843 كنقطة البداية.

في مقدمة كتابه، ذكر روشر *Roscher* المبادئ الأربعة للطريقة التاريخية التي كان يهدف إلى استخدامها في محاضراته وفي الأبحاث المستقبلية. أولاً، قال إن الهدف الحقيقي للتفكير الاقتصادي ليس تعظيم "ثروة الأمم"، ولكن فهم التنمية الاقتصادية للدول المختلفة؛ لهذا من الضروري الجمع بين التفكير الاقتصادي والتخصصات الأخرى، مثل القانون والعلوم السياسية والفنون. ثانيًا، لا تتكون الأمة من "أفرادها الأحياء حاليًا" فحسب، بل تتكون أيضًا من ماضيها الذي يجب دراسته في مراحلها الثقافية المختلفة. ثالثًا، تتطلب مشكلة تحديد الانتظامات الأساسية -ما يسمى بـ "التوازي"- في كتلة كبيرة من الظواهر استخدام طريقة تجريبية مقارنة. رابعًا، لا تسمح الطريقة التاريخية باستنتاج أن المؤسسات المرصودة جيدة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أو سيئة على هذا النحو، لكنها تعزز فهم وظائفها وتقادمها النهائي من خلال وصف السياقات التي تظهر فيها هذه المؤسسات لأول مرة ثم تصبح شيئا عفا عليه الزمن فيما بعد. وضع روشر بشكل صريح طريقته بعيدًا عن أسلوب ريكاردو، على الرغم من أنه لم ير أنه "يتعارض مع الأخير، لأنه يستخدم بامتنان نتائج" الاقتصاد السياسي الريكاردي.

بينما قاد روشر الحياة الهادئة نسبيًا لأستاذ جامعي، أولاً في جوتنجن، ثم في لايبزيغ، كانت حياة هيلدبراند *Hildebrand* وناين Knies أكثر اضطرابًا. كان كلاهما ناشطين سياسيًا قبل وبعد الثورة الديمقراطية عام 1848، واضطر كلاهما لقضاء بعض الوقت في المنفى السويسري قبل السماح لهما بالعودة إلى الأوساط الأكاديمية الألمانية. قد تفسر الارتباطات السياسية لهيلدبراند وكنيس سبب تأكيدهما، حتى أكثر من روشر، على الجوانب السياسية والتجريبية للتفكير الاقتصادي.

في كتابه عن الاقتصاد في الحاضر والمستقبل، سنة 1848، قام هيلدبراند بتدريس نظرية المرحلة للتنمية الاقتصادية التي تختلف عن الإصدارات السابقة. وفقًا لهلدبراند، يجب فهم التاريخ على أنه تحول اقتصادات التبادل البدائية إلى اقتصادات نقدية وأخيراً إلى اقتصادات ائتمانية. وتتميز هذه الأخيرة بإنتاجية عالية وثقة متبادلة وسياسات اجتماعية من أجل رفاهية العمال. كتب ناين ثلاثة مجلدات كبيرة عن المال والائتمان (المال *Das Geld* 1873، الإئتمان *Der Credit* جزء أول 1876، جزء ثاني 1879)، لكنه لم يعتقد أن اقتصادات الائتمان يمكن أن تعمل دون الاعتماد على الذهب أو احتياطيات النقود المعدنية الأخرى. في بيانه المبكر: الاقتصاد السياسي من وجهة نظر الطريقة التاريخية- *Die politische Ökonomie vom Standpunkte der geschichtlichen Methode*، 1853- اعتنق ناين الطريقة التاريخية بشكل أكثر حماسة من روشر وهيلدبراند، مؤكداً أن الاقتصاد السياسي يجب أن يصف الحياة الاقتصادية للناس تاريخيًا ويحللها على أساس أخلاقي. كان كل من ناين و هيلدبراند مؤيدين كثيرًا للعمل التجريبي وخاصة العمل الإحصائي. كتبوا عن الإحصاء كعلم مستقل ومساعد، وساعدوا في إنشاء مكاتب إحصائية.

هناك شيئان جديران بالملاحظة حول علاقة المدرسة التاريخية الأقدم بالتفكير الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي الجديد: الموقف الغامض لروشر وهيلدبراند وكنيس تجاه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، وتأثيرهم التكويني على التفكير النمساوي الكلاسيكي المحدث. قدم المؤرخون الثلاثة طريقتهم كنقد للحجج والأساليب "المجردة" التي استخدمها سميث وريكاردو. لكنهم نالوا أيضًا الكثير من الثناء على الكتاب الكلاسيكيين، وفي معظم أعمالهم لم يتبعوا مبادئهم الخاصة. استخدموا الطرق والأساليب الكلاسيكية للحجج بدلاً من النهج التاريخي ومتعدد التخصصات الذي تصوروه. طور روشر *Roscher* وناين Kniesمفاهيم المنفعة الحدية ومفاهيم أخرى للنظريات الذاتية للقيمة التي يمكن أن يطلق عليها اسم

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

"البروتونيوكلاسيكي *protoneoclassical*"، أي توقع العناصر المركزية لـ "الثورة الحدية". كان اثنان على الأقل من الشخصيات البارزة في الكلاسيكية الجديدة النمساوية، بوهم بافرك وفايزر، في الواقع من طلاب ناين في جامعة هايدلبرغ. مهدت المدرسة التاريخية الأقدم الطريق لـ "الاقتصاد النمساوي"، في حين دخلت المدرسة التاريخية الأحدث في صراع مع الكلاسيكيين المحدثين النمساويين لدرجة أن هؤلاء بدأوا يفهمون أنهم كانوا مدرسة خاصة بهم.

2-2- المدرسة التاريخية الأحدث في ألمانيا

ليس من السهل تحديد الاقتصاديين الذين ينتمون إلى المدرسة التاريخية الألمانية الأحدث. تشمل القوائم المعتادة للأسماء، من بين الكثيرين، مروج "نظرية الدولة للمال" جورج فريدريش كناب (*Georg Friedrich Knapp*) (1842-1926)، والمصلح الاجتماعي لوجو برينتانو (*Lujo Brentano*) (1844-1931)، وعالم الاجتماع فيرنر سومبارت (*Werner Sombart*) (1863-1941) وماكس فيبر (*Max Weber*) (1864-1920). ومع ذلك، ليس هناك شك في أن رئيس المدرسة التاريخية الأصغر هو غوستاف فون شمولر (*Gustav von Schmoller*) (1838-1917)، وهو كاتب ومحرر غزير الإنتاج للعديد من المجلات والأعمال الموسوعية، والذي امتهن لعقود عديدة كأستاذ في جامعة برلين. نفى شمولير وجود قوانين اقتصادية عامة بشكل قاطع أكثر من أي ممثل آخر للمدارس التاريخية، بحجة أن الاقتصاديين يمكنهم، في أحسن الأحوال العثور على بعض الأنماط المتكررة في التحقيقات التاريخية التفصيلية للظواهر الاقتصادية والإدارة العامة والسياسة الاجتماعية في عصور مختلفة. لم يرفض شمولير المذاهب الكلاسيكية فحسب، بل رفض أيضًا نظريات المرحلة الحتمية و"الموقف المحايد" للمدرسة التاريخية القديمة. وشدد على أن التاريخ يحمل دروسًا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، ولكن فقط إذا تمت دراسته بنهج شامل يتجاوز عزل المنطق الاقتصادي لمسار الأحداث. كما عبر شومبيتر (1954) عن ذلك، "كان الاقتصادي شمولير في الواقع عالم اجتماع ذي تفكير تاريخي بالمعنى الأوسع للمصطلح الأخير".

في شخصية شمولير، تداخلت المدرسة التاريخية الألمانية مع حركة بارزة أخرى في ذلك الوقت، تسمى "الأكاديميون الاشتراكيون" (**Kathedersozialisten**). هؤلاء لم يكونوا اشتراكيين بالمعنى العام للنضال من أجل السيطرة المجتمعية على الإنتاج وتوزيع الدخل؛ على العكس من ذلك كان الأكاديميون الاشتراكيون في الغالب أساتذة وأعضاء برلمانيين محافظين عارضوا الماركسية والأفكار الأخرى للثورة الاجتماعية. ومع ذلك، فقد رفضوا أيضًا عدم التدخل في الليبرالية لما يسمى بمدرسة مانشستر، والتي عملت على تعميم بعض مذاهب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في إنجلترا وألمانيا وأماكن أخرى. رأى الأكاديميون الاشتراكيون حاجة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ملحة للسياسة الاجتماعية من أجل التعامل مع "مسألة العمل"، أي المشاكل الاجتماعية للفقر والبطالة والاضطرابات السياسية التي نشأت في عملية التصنيع في عصرهم.

كان البروفسور في برلين أدولف فاغنر (*Adolph Wagner*) (1835-1917) من أبرز مؤيدي الكثيرين. أوصى بمجموعة شاملة ومنهجية من السياسة الاقتصادية والاجتماعية ، على عكس شمولر الذي اقترح تدابير انتقائية وبراغماتية. بغض النظر عن رفض شموليز العام للقوانين الاقتصادية، صاغ فاغنر "قانونه لزيادة الإنفاق العام" من ملاحظاته حول اتجاه الإنفاق العام للنمو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. يتعلق قانون فاغنر بالتدخل الحكومي في ثلاثة مجالات: زيادة الإنفاق على التأمين الصحي، وخطط المعاشات التقاعدية وغيرها من أدوات السياسة الاجتماعية، وتوسيع الأنشطة في السياسة النقدية والمالية، وزيادة الملكية العامة لجميع أنواع الأصول.

من أجل الترويج لأفكارهم بكفاءة، أسس أعضاء المدرسة التاريخية والدوائر ذات الصلة (جمعية السياسة الاجتماعية) *Verein für Socialpolitik* في عام 1873. عقدت هذه الجمعية (ولا تزال تعقد) اجتماعات منتظمة للاقتصاديين الأكاديميين والممارسين والسياسيين، وأنتجت عددًا كبيرًا من سلاسل المنشورات في العديد من المجالات الفرعية للاقتصاد. لقد أصبحت بمثابة نموذج للجمعيات الاقتصادية في البلدان الأخرى، ولا سيما بالنسبة للرابطة الاقتصادية الأمريكية.

ركزت المدارس التاريخية الألمانية على المشكلات المنهجية للتفكير الاقتصادي، وكانت جمعية السياسة الاجتماعية منتدى لمعركتين كبيرتين حول الأساليب والمعايير، وهما طريقة الخلاف *Methodenstreit* ونزاع بشأن القواعد *Werturteilsstreit*. إذا لم يعرّف التاريخيون الألمان ولا النيوكلاسيكيون النمساويون (الكلاسيكيون المحدثون) أنفسهم على أنهم مدارس قبل ثمانينيات القرن التاسع عشر، فقد بدأوا بالتأكيد في فعل ذلك في سياق الأسلوب المنهجي. بدأت هذه المعركة حول الأساليب عندما نشر مينجر بحثه عن طرق العلوم الاجتماعية: دراسات حول منهج العلوم الاجتماعية والاقتصاد السياسي على وجه الخصوص (*Untersuchungen über die Methode der Socialwissenschaften und der politischen Oekonomie insbesondere*) في عام 1883. شدد مينجر على أسبقية التحليل النظري على البحث التاريخي، والذي في رأيه له وظيفة مساعدة فقط. رد شموليز بالتأكيد على أنه كان من الواضح أن الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية، القائمة على دراسات دقيقة للحقائق، كانت أعلى بكثير من الاستنتاج العقيم للتقاليد البالية التي مثلها مينجر. ورد منجر مع كتيب جدلي تمامًا حول "أخطاء الفكر التاريخي" (1884). بعد ذلك، ظل الخصمان صامتين، لكن المعركة على الاستقراء مقابل الاستنباط في التفكير الاقتصادي استمرت لعقود من الزمن، والتي نفذها العديد من المناضلين. ومع ذلك، لم تكن الخطوط الأمامية واضحة دائمًا.ف: فاجنر، على

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

سبيل المثال انحاز إلى مينجر في الميثودية، على الرغم من أنه كان من جميع النواحي الأخرى في معسكر شمولير.

الجولة الثانية من الخلافات، *Werturteilsstreit* (المعركة على القواعد)، بدأت في اجتماعات فرين *Verein* عام 1909. كان الخصوم هم المدرسة التاريخية الأحدث في عهد شمولير ودوائر سومبارت وويبر، والتي أطلق عليها شومبيتر (1954) لقب "أصغر مدرسة تاريخية" (يمكن اعتبار شومبيتر نفسه عضوًا في تلك المدرسة؛ استند تاريخ التحليل الاقتصادي الضخم، الذي نُشر بعد وفاته في عام 1954، إلى مساهمته عام 1914 في موسوعة فيبر: مخطط الاقتصاد الاجتماعي (*Grundriss der Sozialökonomik*). احتج سومبارت وفيبر، الأستاذان في برلين وهايدلبرغ، لى الخلط بين الوصف والأحكام القيمية التي تخللت أعمال المدرسة التاريخية الشابة. جادل فيبر بأن المعايير السياسية أو الأخلاقية لا يمكن اشتقاقها من الملاحظة العلمية، وبالتالي يجب إبعادها بشكل صارم عن جميع الأعمال العلمية. من ناحية أخرى، اعتبر شمولير "الاقتصاد الوطني" على أنه "علم أخلاقي - سياسي" يقوم حتما على معايير نخب الأمة والعصر.

انتهت المعارك حول الأساليب والمعايير بشكل غير حاسم. بعد فوات الأوان، بدا أن الكثير من الخلاف هو مسألة تركيز وليس جوهر. ومع ذلك، أدت القضايا الأساسية - العلاقة بين الإدراك الاستقرائي والاستنتاجي، ودور المعايير- إلى مزيد من الجدل في البلدان والتخصصات الأخرى، مثل علم الاجتماع والفلسفة.

3- المدرسة المؤسسية

تأثرت المدرسة المؤسسية الأمريكية بشدة بالمدارس التاريخية الألمانية. ومن آبائها المؤسسين نجد: ريتشارد تي إيلي (*Richard T. Ely*) (1854-1943) وإدوين ر.أ. سليجمان (*Edwin R.A. Seligman*) (1861-1939)، كان قد درس تحت إشراف ناين في هايدلبرغ. حتى الكلاسيكي المحدث جون بيتس كلارك (John Bates Clark) أمضى سنواته التكوينية هناك، قبل أن يصبح مدرسًا لثورستين فيبلين (*Thorstein Veblen*) (1857-1929)، أكثر المؤسسيين شهرة. باستخدام جمعية السياسة الاجتماعية الألمانية كنموذج، أسس إيلي وآخرون الجمعية الاقتصادية الأمريكية (*AEA*) في عام 1885. (مع اجتماعاتها السنوية والمجلة الاقتصادية الأمريكية (*AER*)، ومجلة الأدب الاقتصادي (JEL)، ومجلة وجهات النظر الاقتصادية (*JEP*) وأربع مجلات تغطي مجالات خاصة من الاقتصاد، أصبحت AEA الآن أكثر مجتمعات الاقتصاديين تأثيرًا في العالم) خاض المؤسسون الأمريكيون أيضًا عدة معارك من الأساليب. سيطروا على العديد من الأقسام الاقتصادية في

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جامعات الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين، قبل أن يتم إزاحتهم تدريجياً من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين والكينزيين في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين.

استندت المؤسسية الأمريكية (والمؤسسية التقليدية بشكل عام) إلى نقد الاختزال الكلاسيكي المحدث للمؤسسات إلى منتجات للسلوك العقلاني الذي تحدده تفضيلات المستهلك والتكنولوجيا. حاول المؤسسون، بدلاً من ذلك شرح كيفية تشكيل الأذواق والتكنولوجيا والسلوك الاقتصادي من قبل المؤسسات، والتي عرفوها على نطاق واسع على أنها نظام "عادات الفكر" والقواعد والمنظمات التي تشكل "النظام الاجتماعي". وبالتالي، فقد كانوا مهتمين بفهم تطور المؤسسات كنظم للرقابة الاجتماعية على الاقتصاد.

1-3- ثورستين فيبلين *Thorstein Veblen*

اشتهر فيبلين *Veblen* بنظريته عن الفئة المترفة الخاملة (1899)، وهي واحدة من كلاسيكيات الاقتصاد القليلة الموصى بقراءتها في أوقات الفراغ بسبب صفاتها الساخرة. ولد فيبلين في ويسكونسن. كان والديه من المزارعين الذين هاجروا من النرويج. بعد دراسات مطولة في جامعات أمريكية مختلفة ودراسة ذاتية أثناء تعافيه من الملاريا، أصبح أستاذًا للاقتصاد السياسي في جامعة شيكاغو التي تأسست حديثًا في عام 1892. وهناك عمل أيضًا كمحرر لمجلة الاقتصاد السياسي لمدة عشر سنوات. في عام 1906، اضطر لمغادرة شيكاغو بسبب أسلوب حياته غير التقليدي، والذي يُزعم أنه يتضمن "أنثوية". انتقل فيبلين إلى جامعة ستانفورد، حيث تم فصله في عام 1909، مرة أخرى بسبب علاقات خارج نطاق الزواج. كانت محطاته الأخرى هي جامعة ميسوري، وإدارة الغذاء الأمريكية في واشنطن، والمدرسة الجديدة للبحوث الاجتماعية التي تأسست حديثًا في نيويورك، وأخيراً كوخًا بالقرب من ستانفورد حيث توفي عام 1929.

في نظريته عن الطبقة المترفة، بل وأكثر من ذلك في نظريته عن مشروع الأعمال (1904)، وصف فيبلين الحياة الاقتصادية بأنها عملية تطور مستمر. بالاعتماد على القراءات الأنثروبولوجية والنفسية، رأى التطور مدفوعًا بصراعات "الغرائز"، ولا سيما الصنعة، وميل الوالدين، والفضول العاطل من ناحية، والمحاكاة والافتراس من ناحية أخرى. ينتج عن الصنعة والفضول تقدمًا تقنيًا، لا تتحقق إمكاناته للتحسين الاقتصادي والاجتماعي بالكامل بسبب "السمات القديمة للمضاهاة والسيطرة والروحانية". المؤسسات هي نتيجة تفاعل التقدم التقني مع الافتراس، والدفاع عن المصالح الخاصة وتفكير الحالة، المعبر عنه في "عادات" "المحاكاة المالية" و "الاستهلاك الواضح" و "أوقات الفراغ الواضحة".

بالنسبة إلى فيبلين مثل ماركس، يتشكل التاريخ من خلال الصراع الطبقي، وإن لم يكن في المعارك على وسائل الإنتاج، ولكن على أنه صراع دائم بين الطبقة المترفة والطبقة العاملة. وفقًا لمفهوم فيبلن

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الطبقي، فإن الطبقة المترفة تضم جميع أولئك الذين تم إعفاؤهم من العمل المنتج - بما في ذلك رجال الأعمال، لأنهم "لا ينتجون حقًا" سلعًا، ولكنهم ببساطة يغيرونها. من ناحية أخرى، يعتبر المهندسون و (معظم) العلماء جزءًا من الطبقة العاملة. يذكرنا مفهوم الطبقة لفيبلين بالتمييز بين العمل المنتج وغير المنتج في الكتابات الفيزيوقراطية والكلاسيكية.

لم يكن تحليل فيبلين للمؤسسات اعتذاريًا بأي حال من الأحوال. لم يثنِ، كما هو معتاد في علم الاقتصاد الحالي، على المؤسسات القائمة باعتبارها استجابات وظيفية للمشكلات الناشئة في العملية التطورية. على العكس من ذلك، كان لدى فيبلين نظرة متشائمة إلى حد ما حول تقدم البشرية، فيقول:

تعمل الطبقة المترفة، في طبيعة الأشياء، باستمرار على تأخير هذا التكيف مع البيئة الذي يسمى التقدم الاجتماعي أو التنمية. يمكن تلخيص الموقف المميز للفصل في القول المأثور: "أيا كان فهو صحيح"؛ في حين أن قانون الانتقاء الطبيعي، كما هو مطبق على المؤسسات البشرية، يعطي البديهية: "أيا كان فهو خطأ." لا يعني أن مؤسسات اليوم خاطئة تمامًا لأغراض الحياة اليوم، لكنها كذلك، دائما وفي طبيعة الأشياء، خطأ إلى حد ما. إنها نتيجة تعديل غير ملائم إلى حد ما لأساليب المعيشة مع الوضع الذي ساد في مرحلة ما من التطور الماضي. . . يتم استخدام "الصواب" و "الخطأ" بالطبع هنا دون نقل أي انعكاس لما يجب أو لا يجب أن يكون. يتم تطبيقها ببساطة من وجهة النظر التطورية (عديمة اللون أخلاقياً)، وتهدف إلى تحديد التوافق أو عدم التوافق مع العملية التطورية الفعالة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي
النيوكلاسيكي
(الكلاسيكية المحدثة)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي (الكلاسيكية المحدثة)

غالبًا ما يرجع تاريخ الاختراق الكلاسيكي المحدث إلى سبعينيات القرن التاسع عشر. السمة المميزة للكلاسيكية المحدثة هي استخدامها للمفاهيم الحدية - مثل المنفعة الحدية والتكلفة الحدية والإيرادات الحدية - لتحديد السلوك الذي يحرك قوى السوق للعرض والطلب. لذلك يفضل بعض المؤلفين مصطلح "الحدية" للنهج الذي قدمه ستانلي جيفونز (*Stanley Jevons*) (1835-1882) من مانشستر وكارل مينجر (*Carl Menger*) (1840-1921) من فيينا وليون والراس (*Léon Walras*) (1834-1910) من لوزان في وقت واحد تقريبًا. في استخدامهم للمبدأ الحدي، أشار النيوكلاسيكيون إلى نظرية الريع الكلاسيكية كما طورها ريكاردو (كما رأينا سابقا)، ولكن يبدو أن مصطلح النيوكلاسيكي نفسه قد صيغ بعد جيل واحد فقط، ويشير أساسًا إلى جوانب أخرى من الحدية. استخدمه (*Thorstein Veblen*) في عام 1900، في مراجعة لمبادئ الاقتصاد (1890)، وهو الكتاب المدرسي الأكثر تأثيرًا من قبل عالم الاقتصاد في كامبريدج، ألفريد مارشال. في رأي فيبلين *Veblen*، كان اقتصاد مارشال كلاسيكيًا محدثا، لأنه يشترك في قاعدة نفعية مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه بين عامي 1870 و 1900، بدأ الاقتصاديون في تغيير اسم تخصصهم. ذكر جيفونز في مقدمة الطبعة الثانية من كتابه "نظرية الاقتصاد السياسي" (1879) أنه بالمقارنة مع الطبعة الأولى لعام 1871، قام بتغيير "الاقتصاد السياسي" إلى "المصطلح الوحيد المناسب أي الاقتصاد" في النص.

إن الحدية والمنفعة والاقتصاد هي في الواقع ثلاثة مصطلحات تساعد على إظهار أوجه التشابه والاختلاف الرئيسية بين التفكير الاقتصادي الكلاسيكي والكلاسيكي المحدث. بينما حصر الكتاب الكلاسيكيون استخدامهم للمبدأ الحدي إلى حد كبير في تفسير الريع على الأرض والموارد الأخرى غير القابلة للتكرار، قام الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون بتعميمه على مبدأ عالمي للسلوك الاقتصادي العقلاني. صنف الكتاب الكلاسيكيون الأعوان الاقتصاديين من حيث مساهماتهم في الإنتاج (العمل والأرض ورأس المال). لقد وضعوا التركيز على عرض السلع، مدفوعًا ببحث الرأسماليين عن الربح وما يصاحب ذلك من تراكم لرأس المال. في العالم الكلاسيكي المحدث، تم استبدال التقسيمات الطبقية بالتمييز البسيط بين الوحدات المستهلكة والمنتجة، والتي توصف في الوقت الحاضر بالأسر والشركات. يحدد تعظيم المنفعة للأسر طلبهم على السلع، وفي الوقت نفسه توفير خدمات عوامل الإنتاج للشركات. تجمع الشركات بين عوامل الإنتاج وتنتج السلع وتعظم الأرباح، كما هو الحال في العالم الكلاسيكي. لكنهم الآن يفعلون هذا الأخير فقط لتزويد الأسر، التي تمتلك الشركات بطريقة أو بأخرى، مع دخل العوامل التي يتم إنفاقها في النهاية على الاستهلاك. لم يعد التركيز على تراكم رأس المال كقوة توسع للنظام حتى يتم الوصول إلى توازن طويل المدى في

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الحالة الثابتة. لقد تم تحويله إلى إثبات وجود، تفرد واستقرار توازن العرض والطلب الذي سيصل إليه الأعوان الاقتصاديون في الأسواق التنافسية في أي وقت، أو بالأحرى، في أي وقت من الأوقات على الإطلاق.

ربما كانت الافتراضات الأساسية للمنفعة وتعظيم الربح أحد الأسباب التي جعلت العديد من الكلاسيكيين المحدثين يميلون إلى استخدام الرياضيات كأداة. بداية لاتباع أساليب علماء الطبيعة، اعتبر بعضهم أن تخصصهم علم دقيق مثل الميكانيكا أو أجزاء أخرى من الفيزياء. ومن السمات ذات الصلة أن الكلاسيكيين المحدثين، أكثر من أسلافهم، حاولوا التمييز بين التحليل الاقتصادي والتوصيات السياسية. كل هذا يفسر الانتقال من الاقتصاد السياسي إلى الاقتصاد كاسم للتخصص، موجود بالفعل في كاب جيفونز (1879) وواضح تمامًا في كتاب مارشال (1890).

الفرق الآخر هو أن علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث يتعامل في الغالب مع مسائل الاقتصاد الجزئي ، أي السلوك النموذجي لوحدة اقتصادية واحدة (الأسرة، الشركة، السوق)، بينما أعطى الفكر الكلاسيكي مكانًا أكثر بروزًا لاعتبارات الاقتصاد الكلي. يعد تخصيص الموارد حسب أسعار السوق أمرًا مهمًا في التحليل الكلاسيكي المحدث وكذلك في التحليل الكلاسيكي. عندما يتعلق الأمر بتكوين الأسعار، هناك فرق بين الفكر الكلاسيكي المحدث والفكر الكلاسيكي. ركز معظم الاقتصاديين الكلاسيكيين على تكاليف الإنتاج باعتبارها تحدد الأسعار، على المدى الطويل على الأقل. يمكن أن يؤثر الطلب على أسعار السوق على المدى القصير فقط. يرى الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثين أن الأسعار تحددها البيانات الأساسية لكل من "الأذواق والتكنولوجيا"، أي من خلال تفضيلات المستهلك وتقنيات الإنتاج المتاحة.

وصل الاقتصاد الكلاسيكي المحدث إلى ذروة أخرى مع كتاب "أسس التحليل الاقتصادي" (1947) من قبل بول صامويلسون (*Paul Samuelson*) من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا (*MIT*)، ومع أعمال كينيث أرو (*Kenneth Arrow*) (مواليد 1921) من ستانفورد وجيرارد ديبرو (*Gerard Debreu*) (1921-2004) من شيكاغو - ولا سيما ورقتهم المشتركة حول "وجود توازن في اقتصاد تنافسي" (1954). لا يزال النهج الكلاسيكي المحدث بمعناه الواسع يهيمن على التحليل الاقتصادي العملي. في مجالات النظرية العالية، واجه الاقتصاد الكلاسيكي المحدث تحديات قوية من نظرية الألعاب والاقتصاد السلوكي والتطورات الجديدة الأخرى في العقود الأخيرة.

1- الاختراق الكلاسيكي المحدث

يعود تاريخ الاختراق في علم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث إلى النشر المتزامن تقريبًا لـ: نظرية الاقتصاد السياسي لجيفونس (*Jevons*)(1871) ، مبادى الاقتصاد لمنجر (*Menger*) (1871)، وعناصر الاقتصاد الصافي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لفالراس (*Walras*) (1874، 1877). سوف نتبع هذا التوافق، على الرغم من أنه ليس بديهي، بالنظر إلى أن الأفكار الحدية كانت موجودة لبعض الوقت. علاوة على ذلك، ظلت الحدية لفترة طويلة هامشية إلى حد ما في بلدان مختلفة، مثل ألمانيا والولايات المتحدة، حيث كانت المدارس التاريخية والأفكار المؤسسية هي المسيطرة. في ما يلي نعطي مساحة أكبر لـ *Jevons* ونناقش *Menger* و *Walras* فقط بقدر اختلافهما عن Jevons في الجوانب المهمة.

1-1- وليام ستانلي جيفونز *William Stanley Jevons*

ولد جيفونز عام 1835 لعائلة ثرية في ليفربول. طغى المرض والموت على طفولته وإفلاس شركة العائلة عندما كان في الثالثة عشرة من عمره. درس جيفونز العلوم الطبيعية في لندن وعمل لبضع سنوات ككيميائي في أستراليا قبل أن يعود في عام 1859 إلى لندن لدراسة المنطق والفلسفة والاقتصاد السياسي. في كتابه الأكثر شهرة، نظرية الاقتصاد السياسي (1871)، كان جيفونز حريصًا جدًا على الترويج للرياضيات في التحليل الاقتصادي. دعونا نلقي نظرة على حججه:

يقول جيفونز: " ***من الواضح أن علم الاقتصاد، إذا أريد له أن يكون علمًا على الإطلاق، يجب أن يكون علمًا رياضيًا. يوجد الكثير من التحيز ضد محاولات إدخال أساليب ولغة الرياضيات في أي فرع من فروع العلوم الأخلاقية. يبدو أن العديد من الأشخاص يعتقدون أن العلوم الفيزيائية تشكل المجال المناسب للطريقة الرياضية، وأن العلوم الأخلاقية تتطلب طريقة أخرى - لا أعرف ماذا. ومع ذلك، فإن نظريتي في الاقتصاد ذات طابع رياضي بحت. كلا، اعتقادًا منا بأن الكميات التي نتعامل معها يجب أن تخضع للتغير المستمر، فأنا لا أتردد في استخدام الفرع المناسب من العلوم الرياضية، على الرغم من أنه يأخذ في الاعتبار دون خوف الكميات الصغيرة بشكل لا نهائي. تتكون النظرية في تطبيق حساب التفاضل على المفاهيم المألوفة للثروة والمنفعة والقيمة والطلب والعرض ورأس المال والفائدة والعمالة وجميع المفاهيم الكمية الأخرى التي تنتمي إلى العمليات اليومية للصناعة. نظرًا لأن النظرية الكاملة لكل علم آخر تقريبًا تتضمن استخدام حساب التفاضل والتكامل، لذلك لا يمكننا الحصول على نظرية اقتصادية حقيقية بدون مساعدتها***".

بعد هذه المقدمة المنهجية، كان لدى جيفونز فصل واحد عن اللذة والألم وآخر عن المنفعة. إنه سؤال أساسي "كيف يمكن تقدير اللذة والألم كمقادير". أشار جيفونز هنا إلى النفعي جيريمي بينثام (1748-1832)، الذي جادل في أن مقدار اللذة والألم يعتمد، من بين أمور أخرى، على درجات شدته ومدته ويقينه وقربه. خلص جيفونز إلى:

"المتعة والألم هما بلا شك الهدفان الأساسيان لحساب التفاضل والتكامل في علم الاقتصاد. إن إشباع رغباتنا إلى أقصى حد بأقل جهد - لشراء أكبر قدر مما هو مرغوب فيه على حساب أقل ما هو غير مرغوب فيه - وبعبارة أخرى،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

لتحقيق أقصى قدر من المتعة، هي مشكلة الاقتصاد. لكن من الملائم تحويل انتباهنا في أسرع وقت ممكن إلى الأشياء المادية أو الأفعال التي هي مصدر الملذات والآلام لنا".

بمناقشة الأشياء التي هي مصادر المتعة والألم، توصل جيفونز إلى مفهوم المنفعة. واقترح "استخدام مصطلح المنفعة للإشارة إلى الجودة المجردة حيث يخدم الشيء أغراضنا. . . . كل ما يمكن أن ينتج المتعة أو يمنع الألم قد يكون له منفعة '. وفقًا لجيفونز، "يجب اعتبار الإمكانية مُقاسة من خلال، أو حتى متطابقة بالفعل مع، إضافة إلى سعادة الشخص".

من المهم جدًا التمييز بين إجمالي المنفعة وما أطلق عليه جيفونز الدرجة النهائية من المنفعة، والتي نسميها في الوقت الحاضر المنفعة الحدية. عاجلاً أم آجلاً، ستنخفض المنفعة الحدية في أي فعل استهلاك. مناقشًا تناقص المنفعة الحدية، علق جيفونز على ما أطلقناه في فصل سابق على معضلة القيمة:

الدرجة الأخيرة من المنفعة هي تلك الدالة التي يمكن أن تعتمد عليها نظرية الاقتصاد. فشل الاقتصاديون، بشكل عام، في التمييز بين هذه الدالة والمنفعة الكلية، ومن هذا الالتباس نشأ الكثير من الحيرة. كثير من السلع التي هي أكثر فائدة لنا هي موضع تقدير ونرغب فيها ولكنها قليلة. لا يمكننا أن نعيش بدون ماء، ومع ذلك في الظروف العادية لا نضع له أي قيمة. لماذا هذا؟ ببساطة لأننا عادة ما نمتلك الكثير منه لدرجة أن درجة فائدته النهائية تنخفض تقريبًا إلى الصفر. نحن نتمتع، كل يوم، بفائدة لا نهائية تقريبًا للمياه، ولكن بعد ذلك لا نحتاج إلى استهلاك أكثر مما لدينا. دع العرض ينقصه الجفاف، وسنبدأ في الشعور بالدرجات الأعلى من المنفعة، التي لا نفكر فيها إلا قليلاً في أوقات أخرى.

تؤدي نظرية المنفعة إلى نظرية التبادل ونظرية الأسعار، حيث استنتج جيفونز ظروف التوازن التي أصبحت معروفة الآن. بدأ بمناقشة مفهوم القيمة، الذي وجده غامضًا وبالتالي غير مناسب. بدلاً من ذلك، فضل مصطلح معدل التبادل الذي، مع ذلك، لم يمنعه من استخدام كلمة القيمة بين الحين والآخر.

يعتمد التحليل على عدة شروط محددة. الأول هو أن هناك سوقًا، يُعرَّف بأنه شخصان أو أكثر يتعاملان في سلعتين أو أكثر. يتمتع المتداولون في السوق بمعرفة كاملة بظروف العرض والطلب ونسب الصرف. السلع متجانسة وقابلة للقسمة بالكامل. تمت صياغة الرسالة الأساسية على النحو التالي:

يكمن حجر الأساس لنظرية التبادل بأكملها، والنظرية الرئيسية للاقتصاد، في هذا الاقتراح - ستكون نسبة تبادل أي سلعتين هي النسبة المتبادلة لمعدل الدرجة النهائية للمنفعة لكميات السلع المتاحة لـ الاستهلاك بعد اكتمال التبادل.

هذا يعني، على سبيل المثال، أنه إذا كانت نسبة التبادل عشرة أرطال من الذرة مقابل رطل واحد من اللحم البقري، فإن فائدة رطل إضافي من اللحم البقري بالنسبة لشخص في حالة توازن أكبر بعشر مرات من فائدة رطل إضافي من الذرة. إذا لم يتم الوفاء بالشرط الأخير - إذا كانت فائدة رطل إضافي من اللحم البقري،

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

على سبيل المثال، أكبر بخمس مرات فقط من فائدة رطل إضافي من الذرة - فسيكون من المفيد للشخص الحصول على المزيد من الذرة بنسبة التبادل عشرة أرطال من الذرة مقابل رطل واحد من اللحم البقري. ستنخفض المنفعة الحدية للذرة وستزداد المنفعة الحدية للحوم البقر بعد هذا التبادل. سيستمر الفرد الذي يقوم بتعظيم المنفعة في التبادل حتى تكون نسبة الدرجة النهائية من المنفعة مساوية لمعاملة نسبة التبادل.

رفض جيفونز نظرية قيمة العمل. الآثار والأشياء المماثلة لها سعر مستقل إلى حد ما عن حجم العمالة المستثمرة في إنتاجها. السلع المنتجة في الماضي والحاضر، مثل القطن والذرة والحديد، لها أسعار متقلبة في الحاضر والمستقبل، حتى لو كانت مدخلات العمالة ثابتة. "الحقيقة هي أن العمل الذي تم إنفاقه ليس له أي تأثير على القيمة المستقبلية لأي منتج: فقد ذهب وضاع إلى الأبد. في التجارة ما مضى، مضى إلى الأبد؛ ونبدأ دائمًا في الوضوح في كل لحظة، بالحكم على قيم الأشياء من منظور المنفعة المستقبلية ".

ومع ذلك، فإن موقف Jevons النهائي أقل بعدًا عن نظرية قيمة العمل مما قد يشير إليه المقطع أعلاه:

ولكن على الرغم من أن العمل ليس أبدًا سبب القيمة، إلا أنه في نسبة كبيرة من الحالات هو الظرف المحدد، وبالطريقة التالية: تعتمد القيمة فقط على الدرجة النهائية للمنفعة. كيف يمكننا تغيير هذه الدرجة من المنفعة؟ - بامتلاك كمية أكبر أو أقل من السلعة للاستهلاك. وكيف نحصل عليه أكثر أو أقل؟ - بإنفاق اليد العاملة أكثر أو أقل في الحصول على العرض. وفقًا لهذا الرأي، هناك خطوتان بين العمل والقيمة. يؤثر العمل على العرض ويؤثر العرض على درجة المنفعة التي تحكم القيمة أو نسبة التبادل.

ما الذي يحدد قيمة العمل؟ ربط Jevons النقطة الأولى والأخيرة. وأكد أن قيمة العمل يجب أن تحدد بقيمة المنتج، وليس بقيمة الإنتاج من خلال قيمة العمل. باختصار، يمكننا القول أن جيفونز شدد على المنفعة في عمله النظري، لكن العمل والإنتاج لم يتم إهمالهما تمامًا.

1-2- كارل مينجر *Carl Menger*

ظهرت نظرية الاقتصاد السياسي لجيفونز في عام 1871. وفي نفس العام نشر منجر كتابه *Grundsätze* (مبادئ الاقتصاد) في فيينا. بهذا أصبح مؤسس النسخة النمساوية للمدرسة الكلاسيكية المحدثة. يتردد ممثلو المدرسة النمساوية الحديثة في تصنيف مينجر على أنه كلاسيكي محدث؛ لكنه ساهم بوضوح في ظهور الاقتصاد الكلاسيكي المحدث من خلال إلهام كبار المفكرين في الأجيال اللاحقة.

بينما اعتبر جيفونز ووالراس نفسيهما مبتكرين أو حتى ثوريين في الفكر الاقتصادي، لم يدعي مينجر أنه أكثر من مصلح للفكر الاقتصادي الألماني في القرن التاسع عشر. وضع كارل هاينريش راو (*Karl Heinrich*

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

(Rau (1792-1870) وفريدريك بي دبليو فون هيرمان (*Friedrich B. W. von Hermann*) (1795-1868) وويلهلم روشر (*Roscher Wilhelm*) (1817-1894) أسس نظرية القيمة الذاتية. لقد وضعوا التركيز على ما يفكر فيه الفرد ويشعر به، واعترضوا على النظرية الكلاسيكية للأسعار القائمة على تكاليف الإنتاج، ومحاولة إنشاء نظرية سعر موحدة تنطبق على كل من السلع الاستهلاكية وعوامل الإنتاج.

اختلف مينجر عن جيفونز ووالراس بقدر ما قدم أفكاره عن الحدية دون صيغ رياضية أو رسوم بيانية. ناقش الاحتياجات والرضا، موضحًا المبدأ الحدي في جدول تظهر فيه الأرقام المتناقصة الرضا الإضافي من الوحدات الحدية للسلع المختلفة. وهكذا طرح فرضية تناقص المنفعة الحدية، وإن لم يستخدم هذا المصطلح. الحد الأقصى للرضا الكلي يتطلب أن تقوم آخر وحدة من المال يتم إنفاقها على كل سلعة بنفس المساهمة في إجمالي المنفعة. ومع ذلك، لم يكن منجر واضحًا جدًا بشأن هذه النقطة.

عند منجر نجد أيضًا العناصر التي اكتسبت مكانة بارزة في مختلف تيارات التفكير الاقتصادي في وقت لاحق فقط. وشدد على دور المعلومات في الاقتصاد، وقام بتحليل الهيكل الزمني للإنتاج، والذي أصبح مهمًا لتطوير النظرية النمساوية لرأس المال. اعتبر مينجر الحياة الاقتصادية، ولا سيما عمليات السوق، كظواهر لا يسود فيها التوازن في الواقع. ووصف تشكيل السعر بأنه صراع لا يتحقق فيه سعر السوق الفريد (المقاصة) بشكل طبيعي.

كتب منجر أيضًا عن الأسئلة المنهجية، وأصبح أحد المنافحين الرئيسيين في المنهجية الشهيرة، الجدل حول أساليب البحث الاقتصادي الذي احتدم في منطقة اللغة الألمانية في ثمانينيات القرن التاسع عشر. وجادل بأن البحث يجب أن يركز على تطوير الاقتصاد البحت عن طريق استنباط "القوانين الاقتصادية الدقيقة" من الافتراضات حول السلوك البشري والبيانات المحددة مسبقًا. وقفت طريقته الاستنتاجية على النقيض من الطريقة الاستقرائية للمدرسة التاريخية المهيمنة آنذاك، والتي أكدت أن البيانات التاريخية يجب أن تشكل الأساس للبحث عن الانتظامات المتكررة.

3-1- ليون والراس *Léon Walras*

الفرنسي والراس لم يحصل على منصب أكاديمي في بلده الأصلي. عندما كان شابًا، فشل مرتين في الحصول على القبول في كلية الفنون التطبيقية المرموقة، وكان لديه عدد من الوظائف كصحفي ومحاسب قبل أن يُعرض عليه الأستاذية في لوزان بسويسرا في عام 1870، والذي شغله حتى عام 1892. في لوزان ومع ذلك، اكتسب والراس احترامًا كبيرًا. في أوائل القرن العشرين، استخدم مصطلح مدرسة لوزان للإشارة إلى

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كل من والراس وخليفته فيلفريدو باريتو (*Vilfredo Pareto*) (1848-1923) والتحليل الرياضي للتوازن العام الذي دافعوا عنه.

اختلف والراس *Walras* عن جيفونز *Jevons* ومنجر *Menger* بمعنى أنه طور فكرة التوازن العام للعرض والطلب في جميع الأسواق التي يمكن التقاطها باستمرار من خلال نظام المعادلات. نُشر أهم أعمال والراس، عناصر *Éléments* من كتابه (الاقتصاد الصافي)، في جزأين في عامي 1874 و 1877، ثم نُشر لاحقًا في عدة طبعات منقحة. في نظام المعادلات الخاص به، عالج والراس الأسعار والكميات كمتغيرات داخلية، أي كمتغيرات يتم تحديد قيمها داخل النظام. تتضمن نظريته معادلات الطلب، والمعادلات التي يتم فيها تعيين التكاليف مساوية للأسعار، ومعادلات العرض لخدمات عوامل الإنتاج، ومعادلات المعاملات الفنية. في حالة التوازن، تتناسب أسعار البضائع مع المنافع الحدية لكل مستهلك. يتم التعامل مع إحدى السلع على أنها عددية، وحدة الحساب. عدد المعادلات يساوي عدد المتغيرات الداخلية، وفي ظل افتراضات معينة، يمكن تحديد قيم المتغيرات الداخلية. يمكن تفسير الأسعار والكميات المحددة بهذه الطريقة على أنها قيم توازن. تخيل والراس أن الاقتصاد قد يحقق حالة التوازن عن طريق التكافؤ، وهي عملية مثل المزايدة في المزاد.

يتضح في نظام فالراس *Walras* أنه إذا كان لدى المرء معلومات عن جميع الأسواق باستثناء واحدة، وإذا لم يكن أي من هذه الأسواق الأخرى يتميز بالطلب الزائد، فيمكن الاستنتاج أنه لا يوجد زيادة في الطلب في السوق المتبقية أيضًا. وقد سمي هذا قانون والراس. أصبح المنطق الكامن وراءه حاسمًا لدراسة التوازن العام. كان الاقتصادي السويدي غوستاف كاسيل (*Gustav Cassel*) ناشرًا مهمًا لأفكار والراس من خلال نظريته *Theoretische Sozialökonomie* (نظرية الاقتصاد الاجتماعي، 1918)- على الرغم من أنه -وهذا غريب جدا- فشل في منح والراس الفضل المستحق. ومع ذلك ألهم كاسيل الاقتصاديين الآخرين لإنتاج أدلة رياضية على وجود، وتفرد، واستقرار التوازن العام في الأسواق التنافسية. عندما حقق آرو *Arrow* وديبرو *Debreu* هذا في الخمسينيات من القرن الماضي، بدا أنهما قد حققا الحلم القديم للاقتصاديين - ولا سيما سميث وولراس - لإثبات وجود نظام خفي ولكنه مرغوب اجتماعيًا في المعاملات الفوضوية للأفراد المهتمين بأنفسهم. الذين يتنافسون في نظام الأسواق.

4-1- أسباب الاختراق الكلاسيكي المحدث؟

طرحت الأدبيات عدة أسباب للاختراق الحدي. يتعلق أحدها بانحدار نظرية العمل الكلاسيكية للقيمة. في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تم التخلي عنها مع مبدأ تمويل الأجور. ادعت هذه العقيدة الكلاسيكية (ذات الجذور الفيزيوقراطية) أن مقدار رأس المال المتاح لدفع الأجور ثابت بشكل أساسي، بحيث

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يجب أن تنخفض الأجور عندما ينمو السكان والعكس صحيح. قد يكون هذا نهجًا معقولًا في الاقتصاد الزراعي حيث تحدد المحاصيل في الخريف أحكام العام التالي. كانت عقيدة صندوق الأجور غير متوافقة مع النظريات القائمة على المنفعة للأسعار وعرض العوامل. كما تم التكهن بأن نظرية المنفعة الحدية كانت نتاج روح العصر، وروح العصر في الفلسفة والعلوم الاجتماعية. مذهب المتعة، فلسفة تعظيم المتعة، كانت في الواقع رائجة في إنجلترا في منتصف القرن التاسع عشر ويبدو أنها أثرت على جيفونز، لكن من الصعب العثور على مثل هذه التأثيرات على مينجر والراس.

السبب الثالث الذي تم اقتراحه هو نوع التغييرات المؤسسية في الاقتصاد التي حدثت في الوقت الذي حقق فيه الاقتصاد الكلاسيكي المحدث تقدمًا كبيرًا. على عكس الفكر الكلاسيكي، تركز نظرية المنفعة الحدية على الفرد المستهلك. قد يكون هذا مرتبطًا بحقيقة أن المستهلكين في سنوات التصنيع العالية أصبحوا منفصلين بشكل أوضح عن الإنتاج مما كان عليه الحال في زمن سميث وريكاردو.

وفقًا لحجة أخرى، نشأت المدرسة الكلاسيكية المحدثة كرد فعل برجوازي ضد الماركسية. هذا لا يكاد يتوافق مع التسلسل الزمني. قدم جيفونز جوهر نظريته في الجمعية البريطانية لتقدم العلوم في وقت مبكر يعود إلى عام 1862، أي قبل خمس سنوات من نشر ماركس رأس المال (جاءت الترجمة الإنجليزية في عام 1887 فقط). لا يبدو أن منجر ولا والراس كانا على دراية بكتابات ماركس الاقتصادية عند تطوير أفكارهما. وبالتالي، من الصعب أن تنشأ الحدية كرد فعل عليهم، ولكن من الممكن بالطبع أن الماركسية أثرت في انتشارها في وقت لاحق.

2- الجيل الثاني من رواد المدرسة الكلاسيكية المحدثة

يشكل عدد من الأشخاص الذين قدموا مساهمات دائمة الجيل الثاني من الاقتصاديين الكلاسيكيين المحدثين. تضم المجموعة البريطانيين ألفريد مارشال (*Marshall Alfred*) (1842-1924) وفرانسيس يسيدرو إيدجورث (*Francis Ysidro Edgeworth*) (1845-1926) وفيليب هنري ويكستيد (*Wicksteed Philip Henry*) (1844-1927) وآرثر سيسيل بيغو (*Arthur Cecil Pigou*) (1877-1959) والنمساويين يوجين فون بوم باورك (*Eugen von Böhm-Bawerk*) (1851–1914) وفريدريك فون فيزر (*Friedrich von Wieser*) (1851-1926) والإيطالي فيلفريدو باريتو (*Vilfredo Pareto*) (1848-1923) والأمريكيون جون بيتس كلارك (*John Clark Bates*) (1847-1938) وإيرفينغ فيشر (*Irving Fisher*) (1867-1947) والسويديون كنوت ويكسل (*Knut Wicksell*) (1851-1926)) وغوستاف كاسيل (*Gustav Cassel*) (1866-1945). قام هؤلاء الاقتصاديون بتعميق وتوسيع التحليل، وتقديم ونشر العديد من المفاهيم التي يلتقي بها طلاب اليوم - على

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

سبيل المثال، منحنيات السواء ومنحنى العقد (*Edgeworth*)، تعادل القوة الشرائية (*Cassel*)، جداول العرض والطلب، وفائض المستهلك والمنتج (مارشال)، وتأثير ويكسل، وضريبة بيغوفيان، وفعالية باريتو.

حتى إذا كان من الممكن تمييز بعض امتدادات النهج الحدي لشرح الإنتاج في الأعمال الكلاسيكية الجديدة السابقة، فإن الجيل الثاني من النيوكلاسيكيين هم فقط الذين حللوا جانب الإنتاج أو العرض تمامًا مثل جانب الاستهلاك أو الطلب. لقد ربطوا نظرية تكوين الدخل بشكل أوثق بنظرية الإنتاج مرة أخرى. افترض بعض علماء الجيل الثاني من النيوكلاسيكيين أن العلاقة بين مدخلات عوامل الإنتاج المختلفة والمخرجات يمكن وصفها بوظيفة إنتاج تكون متجانسة من الدرجة الأولى من الناحية الرياضية. جنبًا إلى جنب مع افتراض أن كل عامل من عوامل الإنتاج يتم دفعه وفقًا لقيمة منتجه الهامشي، فإن هذا يعني أن المنتج بأكمله يتم توزيعه بواسطة مبدأ موحد. قدم ويكستيد مثالًا مبكرًا على مثل هذا التحليل في مقالته عن تنسيق قوانين التوزيع (1894)، وآخر قدمه كلارك في توزيع الثروة (1899) والثالث من قبل ويكسل في محاضراته. في الاقتصاد السياسي (1901).

1-2- ألفريد مارشال وآرثر سيسيل بيغو *Alfred Marshall and Arthur Cecil Pigou*

غالبًا ما يُعتبر ألفريد مارشال أبرز علماء الكلاسيكية الجديدة من الجيل الثاني. ولد في لندن عام 1842 كإبن لكاتب متواضع في بنك إنجلترا. في المدرسة وكطالب في جامعة كامبريدج أظهر استعدادًا للرياضيات، بل إنه قام بتدريس الرياضيات في ستينيات القرن التاسع عشر. وفي نفس الفترة أصبح أكثر اهتمامًا بالفلسفة وعلم النفس والاقتصاد السياسي. تم تعيينه محاضرًا في العلوم الأخلاقية عام 1868، ولكن - بسبب قواعد العزوبة في ذلك الوقت- اضطر إلى مغادرة جامعة كامبريدج بعد تسع سنوات، عندما تزوج من طالبته السابقة ماري بالي. نشر معها الكتاب المدرسي اقتصاديات الصناعة في عام 1879. بعد مناصب لفترات أقصر في بريستول وأكسفورد، عاد مارشال إلى كامبريدج، حيث شغل منصب رئيس الاقتصاد السياسي من عام 1885 حتى عام 1908. في عام 1890، نشر كتابه الرائع، مبادئ علم الاقتصاد، والذي ظهر في ثماني طبعات خلال حياته. تم التخطيط لمجلد ثانٍ حول الاقتصاد التطبيقي، لكن مارشال لم ينجح أبدًا في إكماله. بدلاً من ذلك، أنتج مجلدين مصاحبين، مثل الصناعة والتجارة (1919) والمال والائتمان والتجارة (1923).

كانت مساهمة مارشال الرئيسية ضمن نظرية الاقتصاد الجزئي. مثل جيفونز *Jevons*، ولكن على عكس والراس *Walras*، فقد روج بشكل خاص لنهج التوازن الجزئي، أي تحليل التوازن في سوق واحدة، بدلاً

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

من التوازن العام في نظام الأسواق. على عكس جيفونز ومنجر، اللذان شددا على جانب الطلب، أعطى مارشال جانب الطلب وجانب العرض وزناً متساوياً.

أوضح مارشال منطقه من خلال الرسم البياني الشائع الآن (انظر أسفله) الذي يوضح كمية السلعة على المحور الأفقي، والسعر على المحور الرأسي، ومنحنى طلب منحدر إلى أسفل، ومنحنى عرض مائل إلى الأعلى، وسعر التوازن والتوازن المقدار (الكمية) معطى بتقاطع المنحنيين. يعتمد منحنى العرض على "تكلفة الإنتاج"، ويعتمد منحنى الطلب على "المنفعة". يقارن مارشال المنحنيات مع نصلَي المقص، ويقول: "*قد نختلف بشكل معقول فيما إذا كانت الشفرة العلوية أو السفلية لزوج من المقص هو الذي يقطع قطعة من الورق، كما لو كانت القيمة تحكمها المنفعة أو التكلفة من الإنتاج*". يوضح الشكل، الشكل التقليدي الحالي لمخططات السوق التي كثيرًا ما يطلق عليها "مقص مارشال".

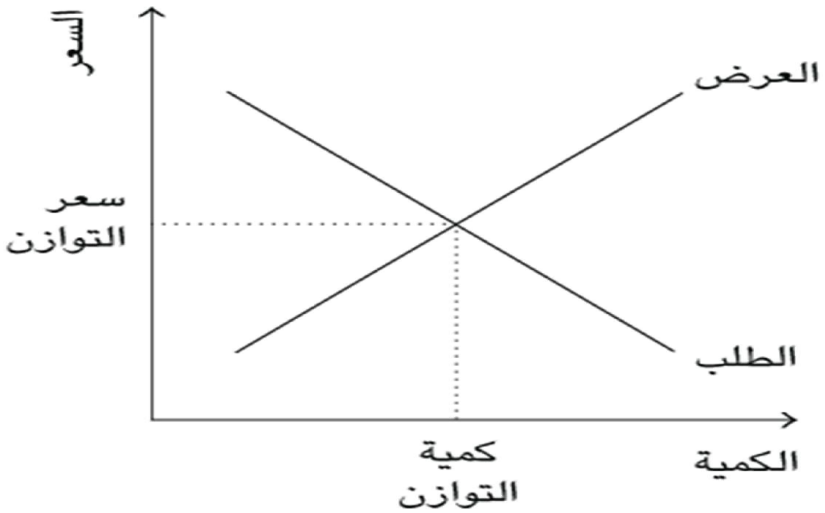

اتبعت طريقة مارشال في التحليل الاقتصادي وكتابة النصوص الاقتصادية تقليدًا وُصف بأنه متأثر بالفيزياء، وهو علم مرموق للغاية في نهاية القرن التاسع عشر (كان جيفونز ووالراس ممثلين آخرين لهذا التقليد). لكن بالنسبة لمارشال، يبدو أن هذا النهج كان تضحية، وهو مطلوب لتسهيل التفاهم والقبول بين الاقتصاديين. في عدة مناسبات اقترح علم الأحياء كنموذج مثالي.

كان كتاب مبادئ الاقتصاد لمارشال، لعدة عقود أهم كتاب في انتشار علم الاقتصاد في منطقة اللغة الإنجليزية. بطبيعة الحال، أصبحت بعض مفاهيمها ملكية مشتركة. يتم استخدامها الآن دون أي إشارة إلى أصلها. الأول هو مفهوم مرونة الطلب، والذي يحدده مارشال أولاً للفرد ثم للسوق. قد تختلف المرونة، التي تُعرّف على أنها النسبة المئوية للتغير في كمية الطلب مقسومة على النسبة المئوية للتغير في السعر، باختلاف مستويات السعر، وفئات مختلفة من السكان وأنواع مختلفة من السلع، وكلها موصوفة بأمثلة حية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إرث آخر لمارشال هو مفهوم فائض المستهلك (في كتابه "فائض المستهلك" أو، في الطبعة الأولى من المبادئ، "إيجار المستهلك"). بالنسبة للفرد، يُقاس فائض المستهلك من شراء شيء ما على أنه "فائض السعر الذي سيكون على استعداد لدفعه بدلاً من الذهاب بدون الشيء، على ما يدفعه بالفعل". يمكن تعريفه للسوق أيضًا. يوضح مارشال أنه في الشكل الذي يحتوي على منحنى طلب، فإن فائض المستهلك يساوي المنطقة المحددة بمنحنى الطلب ومحور السعر والخط الأفقي من السعر الفعلي إلى منحنى الطلب.

بالقياس، يعرّف مارشال فائض المنتج كمنطقة محددة بمنحنى العرض ومحور السعر والخط الأفقي من السعر الفعلي إلى منحنى العرض. هذا المفهوم صعب لأن تحديد منحنى العرض أكثر تعقيدًا ويعتمد على الأفق الزمني. في نسخة مبسطة، يمكن توضيح كلا النوعين من مفهوم مارشال للفائض في الشكل الموالي:

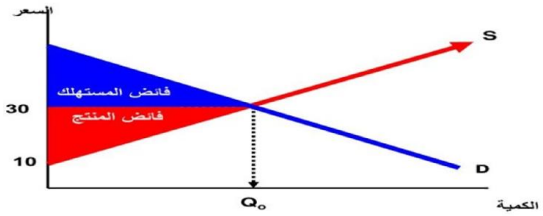

19

قدم مارشال أيضًا المفهوم الذي لا غنى عنه الآن للشركة التمثيلية وتصوره "بمعنى كشركة متوسطة". يتجلى اهتمامه بجانب العرض في مناقشته للتوازن، حيث تكون الفترة الزمنية حاسمة. نظر في ثلاث حالات رئيسية، لكنه أشار إلى أنها "تندمج مع بعضها البعض بدرجات غير محسوسة". الأول هو الفترة القصيرة للغاية، يوم واحد، عندما "يقتصر العرض على المتاجر الموجودة في متناول اليد". والثاني هو الحالة التي قد تتغير فيها بعض تكاليف الإنتاج وتسبب تباينًا في العرض. والثالث هو حالة الفترة الطويلة جدًا، حيث قد تتغير حتى "تكلفة إنتاج العمالة والأشياء المادية المطلوبة لإنتاج السلعة"، أي عندما تصبح التكاليف التي يتم إصلاحها في فترة أقصر متغيرة.

تمت شغل كرسي مارشال في كامبريدج عام 1908 على يد آرثر سيسيل بيغو. لم يكن مجرد خلافة رسمية. نشر بيغو اقتصاديات مارشال عن طريق محاضراته، وكانت العديد من كتاباته في التقليد المارشالي. من بين أعماله الثروة والرفاهية (1912) الذي نُشر في عدة طبعات تحت عناوين مختلفة. قدم بيغو التمييز بين التكاليف والفوائد الحدية الخاصة والاجتماعية وكذلك مفهوم التأثيرات الخارجية. ولجعل التكاليف أو المزايا الحدية الخاصة والاجتماعية متوافقة من أجل زيادة الكفاءة الإجمالية، اقترح بيغو تدابير حكومية، مثل الضرائب والإعانات. أصبحت ضريبة بيغو *Pigovian Tax* الآن مفهومًا مألوفًا.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2-2- فيلفريدو باريتو *Vilfredo Pareto*

خلف فيلفريدو باريتو ليون والراس كأستاذ في لوزان. ولد باريتو في باريس في عام ثورة فبراير1848، وهو ابن لامرأة فرنسية بسيطة وماركيز إيطالي. انتقلت العائلة إلى إيطاليا عام 1852، حيث نشأ باريتو. درس الكلاسيكيات والهندسة وأصبح بارعا في الرياضيات. جعله علم الهندسة على دراية بمفهوم التوازن في الميكانيكا، والذي من الواضح أنه أثر على تحليله الاقتصادي.

في سبعينيات وثمانينيات القرن التاسع عشر، شغل باريتو مناصب مختلفة في مجال الأعمال والصناعة. في نفس الوقت شارك في النقاش العام وكتب الكثير بروح الليبرالية. في عام 1890 التقى بالاقتصادي الإيطالي مافيو بانتاليوني (*Maffeo Pantaleoni*) (1857-1924)، الذي أقنعه بدراسة والراس. وهكذا، كان باريتو في أوائل الأربعينيات من عمره عندما بدأ يدرس الاقتصاد بجدية. تقدم بسرعة، وعندما ترك والراس كرسيه في لوزان، أوصى بانتاليوني بباريتو كخليفة. في عام 1893 أصبح مساعدًا وفي عام 1894 أصبح أستاذًا في لوزان. في مطلع القرن ترك الليبرالية. تنتمي معظم كتاباته اللاحقة إلى علم الاجتماع بدلاً من الاقتصاد، وقد جذبت بعض أفكاره الاجتماعية الفاشيين الإيطاليين.

نُشر كتاب باريتو الدراسي: دروس في الاقتصاد السياسي (*Cours d'économie politique*) في ثلاثة مجلدات في 1857-1896. لقد استند إلى ملاحظات محاضرته، وأظهر محاولة لتطبيق تفكير العلوم الطبيعية على الاقتصاد. لكن أشهر منشوراته الاقتصادية هو دليل الاقتصاد السياسي (1906)، وهو عمل تأسيسي في تاريخ اقتصاديات الرفاهية ونظرية التوازن العام. انتقد باريتو الافتقار إلى الدقة في استخدام مفهوم المنفعة من قبل الاقتصاديين السابقين. علاوة على ذلك، أشار إلى أن المنفعة لها معنى مختلف في الاقتصاد السياسي مقارنة باللغة اليومية. يشير باريتو إلى المورفين، وهو "غير مفيد بالمعنى العادي للكلمة، لأنه يضر مدمن المورفين؛ من ناحية أخرى فهي مفيدة له، حتى وإن كانت غير صحية، لأنها ترضي أحد رغباته. لذلك استخدم باريتو كلمة *ophelimity* (اللذة) بدلاً من المنفعة.

من المحتمل أن يتم تذكر اسم باريتو بشكل أفضل بسبب مفهوم أمثلية باريتو، أو كما يطلق عليه الآن، كفاءة باريتو - معيار للحالة المثلى للاقتصاد الذي، بطريقة مماثلة، تم تطويره بالفعل بواسطة *Edgeworth* بضع سنوات أبكر. تحدث باريتو نفسه عن الحد الأقصى من الترف، وعرفه على النحو التالي:

سوف نقول إن أعضاء جماعة ما يتمتعون بأقصى قدر من الرفاهية في وضع معين عندما يكون من المستحيل إيجاد طريقة للانتقال من هذا الموقف بشكل طفيف للغاية بطريقة تزيد أو تنقص الرقي الذي يتمتع به كل فرد من أفراد تلك المجموعة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

هذا يختلف قليلاً فقط عن تعريفات الكتب المدرسية الحديثة. يقدم باريتو أقصى درجات اللذة كخاصية للتوازن. هذا ما تم تسميته لاحقًا بالنظرية الأولى لاقتصاديات الرفاهية: التوازن التنافسي هو أمثلية باريتو.

3- معالم الفكر الاقتصادي عند النيوكلاسيك

3-1- أسس نظرية رأس المال لدى الكلاسيكية المحدثة

إحدى السمات الخاصة للتفكير الاقتصادي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين هي النظرة إلى رأس المال، التي وضعها النمساوي يوجين فون بوهم بافرك بشكل خاص في كتابه "النظرية الإيجابية عن رأس المال" (1889) وصقلها السويدي كنوت ويكسل في كتابه "القيمة، رأس المال والريع" (1893) و"محاضرات في الاقتصاد السياسي" (1901) ، والأمريكي إيرفينغ فيشر في كتاب "طبيعة رأس المال والدخل" (1906) ، و"معدل الفائدة" (1907) و"نظرية الفائدة" (1930)، وغيرها. قبل بوهم بافريك، نشر الأمريكي جون باتس (*John Bates Clark*) كتاب "رأس المال وأرباحه" في عام 1888 ، ولكن فيشر كان أكثر إلهامًا من *Böhm-Bawerk* وجون راي الاسكتلندي المولد (1796-1872). في جوهر نظرية رأس المال كانت النقاش القديم يتعلق بمعدل الفائدة، على الرغم من أن التركيز الآن ينصب على أصله، وتفسيره الاقتصادي وعلاقته المنهجية بتراكم رأس المال بدلاً من جوانبه الأخلاقية. كانت نظرية رأس المال حتى السبعينيات على سبيل المثال، مجالًا محددًا جيدًا للنظرية الاقتصادية. ومع ذلك، في عوالم الاقتصاد الكلاسيكي المحدث، لم يعد مجالًا يولد أدبًا مميزًا خاصًا به. قد يقول البعض إنه تم استيعابها من خلال نظرية النمو والاقتصاد الجزئي والكلي العام. وقد يقول آخرون إنها عالقة في شارع مسدود.

وُلِد بوهم بافرك في برنو (*Brno*) عام 1851 باعتباره الابن الأصغر لموظف مدني رفيع المستوى. كان أستاذاً لأول مرة في إنسبروك عام 1880 وابتداء من عام 1905 في فيينا، لكنه عمل فيما بينهما في وزارة المالية وكان خلال بعض الفترات وزيراً للمالية. ولد فيكسل في ستوكهولم، في نفس العام الذي ولد فيه بوهم بافرك. ولكن، بينما كان النمساوي (بافريك) راسخًا في المجتمع الراقي لبلده، كان السويدي (فيكسل) يتمتع بسمعة الشقي الرهيب، الراديكالي (رغم أنه غير ماركسي الفكر) الأيقوني الذي يتحدى الكنيسة والجيش وكل من لا يشاركه آرائه . في لقاءاته الشخصية مع ذلك ظهر على أنه أكثر الناس ودية وتواضعًا. كطالب في أوبسالا، تسبب فيكسل في فضيحة عندما ناشد في محاضرة عامة لتحديد النسل. بصفته أستاذًا يبلغ من العمر 57 عامًا، والذي كان يحظى باحترام كبير في ذلك الوقت كخبير اقتصادي عظيم، أمضى شهرين في السجن بتهمة "شتم كلمة الله المقدسة والاستهزاء بها في مثل هذه الظروف التي تسبب إهانة عامة". بعد دراسات مطولة في عدد من الموضوعات، وشهادة ليسانس في الرياضيات، بدأ فيكسل في دراسة الاقتصاد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

فقط عندما كان في منتصف الثلاثينيات من عمره - من الواضح أن الاقتصادي في أوبسالا ديفيد ديفيدسون قد انتقده بسبب معرفته الاقتصادية غير الكافية أثناء الجدل السكاني. بعد سنوات عديدة من المشاكل مع السلطات الأخلاقية، تم تعيين فيكسل في النهاية أستاذًا في جامعة لوند عام 1901. ومع ذلك كانت فترة التسعينيات من القرن التاسع عشر أكثر فتراته إنتاجًا، حيث نشر مساهمات كبيرة في نظريات رأس المال والتمويل العام والمال.

وُلِد فيشر في شمال ولاية نيويورك عام 1867 وانتسب إلى جامعة ييل طوال حياته المهنية، حيث عمل أستاذاً من عام 1898 إلى عام 1935. كان مشابهًا لـ فيكسل في أربعة جوانب على الأقل. أولاً، كتب بشكل غزير، غالبًا بطريقة استفزازية، في العديد من مجالات الاقتصاد المتنوعة وكذلك خارج الاقتصاد، على سبيل المثال حول تحسين النسل أو الاعتدال أو النباتية. ثانيًا، اعتبر أن تثقيف الجمهور أمر مهم. ثالثًا، كان لديه خلفية رياضية صلبة. رابعًا، يشير كل من فيكسل وفيشر صراحة إلى عمل بوهم بافريك باعتباره الأساس الذي يبنون عليه. فيما يتعلق بـ بوهم بافريك، قاموا بتعديل ورفض نقاط مختلفة. يُطلق أحيانًا على نهج بوهم بافريك و فيكسل اسم النظرية النمساوية لرأس المال، حيث يلعب الوقت دورًا رئيسيًا.

اعتبر بافريك الفائدة بمثابة Agio (عمولة) يظهر عند تبادل البضائع الحالية والمستقبلية. عندما يتم تقييم البضائع الحالية والمستقبلية في نفس الوقت، تكون البضائع الحالية كقاعدة عامة أكثر قيمة ذاتيًا من السلع المستقبلية. وسيعكس سعر الفائدة هذا الاختلاف كدفعة تعويضية. قدم بافرك ثلاثة أسباب لسعر الفائدة الإيجابي. أولاً، في الاقتصاد المتنامي سيكون المعروض من السلع أكبر في المستقبل وستكون فائدتها الحدية بالتالي أقل. ثانيًا، هناك خاصية مميزة للبشر مثل "أننا نشعر باهتمام أقل بشأن أحاسيس الفرح والحزن المستقبلية لمجرد أنهم يكذبون في المستقبل". السبب الثالث مرتبط بجانب الإنتاج: "طرق الإنتاج الملتوية التي تستغرق وقتًا طويلاً هي أكثر إنتاجية". بدلاً من صيد الأسماك على الفور باليد، يكون من الأفضل أولاً قضاء بعض الوقت في إنشاء صنارة صيد.

أكد فيكسل على جانب الإنتاج. يتم إنتاج السلع الرأسمالية عن طريق العمالة والأرض (وربما السلع الرأسمالية الأخرى) التي تم وضعها في عملية الإنتاج لفترة أقصر أو أطول قبل استلام الإنتاج. وبالتالي: "رأس المال هو العمل المدخر والأرض المحفوظة. الفائدة هي الفرق بين الإنتاجية الحدية للعمل المدخر والأرض والعمالة والأرض الحاليين.

في نهج إيرفينغ فيشر، توفر الرغبة وإمكانية إعادة توزيع الدخل بين فترات زمنية مختلفة الإعداد لتحليل تكوين رأس المال. وهذا واضح من العنوان الكامل لكتابه الصادر عام 1930 بعنوان "نظرية الفائدة"

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كما يتضح من نفاد الصبر لإنفاق الدخل وفرصة استثماره. سيتم سداد الدخل المستثمر مع إضافة في المستقبل، بشرط عدم استثمار الكثير. في حالة التوازن، هذه الإضافة إلى الدخل الحدي المستثمر هو تعبير عن "نفاد صبر" المستثمر.

3-2- المنافسة غير الكاملة، النمو والجدل حول رأس المال

اعتمدت النماذج الكلاسيكية المحدثة عادةً على أحد نقيضي السوق، المنافسة الكاملة أو الاحتكار - في الغالب الأول-. ومع ذلك، في الثلاثينيات من القرن الماضي، تم إيلاء الكثير من الاهتمام للأشكال الوسيطة مثل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة. كانت المساهمات الرئيسية في هذا السياق عبارة عن كتابين ظهرا في وقت واحد، ولكن بشكل مستقل عن بعضهما البعض:

نظرية المنافسة الاحتكارية (1933) بقلم إدوارد إتش تشامبرلين (*Edward H. Chamberlin*) (1899-1967) من جامعة هارفارد، واقتصاديات المنافسة غير الكاملة (1933) بقلم جوان روبنسون (*Joan Robinson*) (1903-1983) من كامبريدج. مع ذلك ليس من الواضح، أنه يجب تصنيف هذين المؤلفين على أنهما كلاسيكيان محدثان. على أي حال، كانت *جوان روبنسون* في وقت لاحق من حياتها تنتقد بشدة الأجزاء الأساسية من الفكر الكلاسيكي المحدث. نذكر هذه الأعمال مع ذلك لأن المفاهيم الحدية، مثل الإيرادات الحدية والتكلفة الحدية، تلعب دورًا مهمًا، لا سيما في كتاب روبنسون.

تم تجاهل هذه المساهمات من الثلاثينيات إلى حد ما لفترة طويلة. لم يتم إحياء الاهتمام بالمنافسة غير الكاملة إلا في أواخر السبعينيات من قبل أفيناش ديكسيت (*Avinash Dixit*) (مواليد 1944) وجوزيف ستيجليتز (*Joseph Stiglitz*) (مواليد 1944)، وكلاهما في برينستون، وبول كروغمان (*Paul Krugman*) (مواليد 1953)، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. أصبح من الواضح على سبيل المثال، أن الاستنتاجات المهمة حول سياسة الرفاهية والتجارة يجب تعديلها إذا تم إدخال افتراض المنافسة غير الكاملة. أصبحت قضية عدم التدخل أقل وضوحًا. أصبح نموذج *Dixit-Stiglitz* (1977) للمنافسة الاحتكارية نموذجًا أساسيًا في الاقتصاد الصناعي ونظرية التجارة الدولية والجغرافيا الاقتصادية والاقتصاد الكلي والعديد من المجالات الأخرى. على الرغم من العديد من القيود القوية، إلا أنها تتمتع بالعديد من الميزات - مثل تحديد الأسعار والأرباح الإيجابية للشركات، أو حب المستهلك للتنوع - التي توفر نطاقًا أكبر لتحليل العالم الحقيقي أكثر من نموذج المنافسة المثالي.

في الخمسينيات من القرن الماضي، راجت نماذج النمو الكلاسيكية المحدثة. كانت نقطة الانطلاق مقالاً في عام 1956 بقلم روبرت سولو (*Robert Solow*) (مواليد 1924) من معهد ماساتشوستس

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

للتكنولوجيا. استند نموذج سولو إلى دالة الإنتاج الإجمالية ومبنيًا على الافتراضات التي مفادها أنه يتم توفير نسبة معينة من إجمالي الدخل، وأن القوى العاملة تنمو بشكل مستقل عن العوامل الأخرى، وأن التقدم التقني خارجي، أي يحدث بشكل مستقل عن تراكم رأس المال والتغيرات في توريد العمالة. السمة الرئيسية لنموذج سولو Solow هي إثبات أن عملية النمو الاقتصادي مستقرة. يتقارب تراكم رأس المال نحو توازن حالة ثابت طويل الأجل يتم تحديده خارجيًا من خلال معدلات نمو السكان والإنتاجية - وبالتالي ضمنيًا، من خلال البيانات الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي المحدث، وتفضيلات المستهلك وحالة التكنولوجيا. وهذا يعني أن الادخار وتراكم رأس المال لا يهم للنمو على المدى الطويل: سيظل دخل الفرد ثابتًا في حالة مستقرة؛ سوف تنمو فقط إذا كان هناك تقدم تقني خارجي.

اكتسب نموذج نمو سولو *Solow* شعبية كبيرة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما نالت العديد من المستعمرات البريطانية والفرنسية السابقة استقلالها وتم وضع التنمية الاقتصادية على رأس جدول الأعمال. يكمن سحر النموذج في تنبؤين متفائلين بشأن التنمية الاقتصادية للبلدان الأفقر نسبيًا. **أولاً**، نظرًا لأن مخزون رأس المال الخاص بهم صغير نسبيًا، فإن لديهم القدرة على اللحاق بالبلدان الأغنى: عند الانتقال على دالة إنتاج كلاسيكية محدثة (وهي مقعرة)، تكون معدلات النمو أعلى عندما يكون مخزون رأس المال أصغر. **ثانيًا**، يمكن للبلدان الأفقر الاستفادة من نقل التكنولوجيا من البلدان الغنية دون استثمارات إضافية كثيرة. ومع ذلك، فإن تطبيق هذا النوع من النماذج شديدة التجميع على مشكلات النمو في البلدان النامية قد يكون قد أدى إلى تركيز مفرط على رأس المال ونقل التكنولوجيا، وقلة الاهتمام بالعوامل المؤسسية والاضطرابات قصيرة المدى. في السبعينيات وأوائل الثمانينيات، انخفض الاهتمام بمثل هذه النماذج، وفقدت نظرية النمو هيبتها. وقد ازداد مرة أخرى في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عندما تم تطوير نماذج النمو الداخلي، حيث يتم إضافة التقدم التقني (ومن ثم الإنتاجية ونمو الناتج) داخل النموذج. المساهمون الرئيسيون في هذا الأدب هم روبرت لوكاس (*Robert Lucas*) (مواليد 1937)، بول رومر (*Paul Romer*) (مواليد 1955)، وكلاهما من شيكاغو، وفيليب أجيون (*Philippe Aghion*) (مواليد 1956)، في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وأكسفورد، بالتعاون مع بيتر هويت (*Peter Howitt*) (مواليد 1946)، في أونتاريو الغربية.

غير أن الافتراض الأساسي لوظيفة إنتاج الاقتصاد الكلي - ولا سيما فكرة القيمة المحددة جيدًا لمخزون رأس المال الإجمالي- قد تم تحديها فيما يسمى بجدل كامبريدج حول نظرية رأس المال التي اندلعت من الخمسينيات حتى السبعينيات. يفسر مصطلح الخلافات من خلال حقيقة أن العديد من منتقدي نظرية رأس المال الكلاسيكي المحدث - وأبرزهم جوان روبنسون (*Joan Robinson*) وبييرو سرافا (*Piero Sraffa*)

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ولويجي باسينيتي (*Luigi Pasinetti*) (مواليد 1930)- كانوا منتسبين إلى جامعة كامبريدج في إنجلترا، في حين أن المعسكر الكلاسيكي المحدث - بشكل أساسي يمثله بول صمويلسون وروبرت سولو- كانت قاعدتهم في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في كامبريدج، ماساتشوستس. دار الجدل حول مشكلة دائرية في النظرية الكلاسيكية المحدثة لرأس المال والفائدة التي كانت في الواقع، معروفة منذ أيام ويكسل: في عالم به سلع غير متجانسة (وهو احتمال لا ينبغي تجاهله في نماذج الاقتصاد الكلي)، يجب تحديد كمية رأس المال الإجمالي المستثمر في الإنتاج من حيث قيمتها، أي مجموع السعر، لتحديد السعر (الأسعار) الذي يحتاج إلى أن تعطي؛ في منطق الاقتصاد الكلاسيكي المحدث، يتم تحديد جزء من سعر الخدمات على رأس المال، معدل الفائدة، من خلال الإنتاجية الحدية والندرة النسبية لرأس المال الكلي. وبالتالي، من أجل تحديد معدل الفائدة، يجب على المرء أن يعرف قيمة إجمالي رأس المال، والتي لا يمكن تحديدها دون معرفة معدل الفائدة.

كشفت جدالات كامبريدج أن المشكلات النظرية تظهر بسهولة عند استخدام قيمة رأس المال كحجة في دالة الإنتاج. كما أوضحت أنه قد يكون من المستحيل الحفاظ على أن إحدى طرق الإنتاج تتطلب بشكل لا لبس فيه كثافة رأس المال أكثر من طريقة أخرى. وهذا بدوره يعني أن الاستنتاجات التقليدية الكلاسيكية المحدثة، مثل الادعاء بأن ارتفاع معدل الفائدة يجعل من المربح استخدام أساليب إنتاج أقل كثافة في رأس المال، تصبح موضع شك. لم ينكر ممثلو الكلاسيكية المحدثة منطق نقد نظرية رأس المال الكلاسيكي المحدث (والنمو)، لكنهم اختزلوها بشكل رافض إلى مسألة المقاربات المقبولة عمومًا من أجل جعل المشكلة قابلة للإدارة.

لم تكن خلافات كامبريدج حول نظرية رأس المال هي التحديات الوحيدة للاقتصاد الكلاسيكي المحدث. لقد ذكرنا الطريقة المنهجية بين مينجر وأبطال المدرسة التاريخية الألمانية، والتي سنتطرق إليها في الفصل التالي. كان تطوير الاقتصاد الكينزي وغيره من الاقتصاد الكلي النقدي، والذي سنناقشه لاحقا، تحديًا كبيرًا آخر للتفكير الكلاسيكي المحدث. أخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنه أصبح من الصعب تقديم تعريف واضح ومقبول عالميًا لما هو الاقتصاد الكلاسيكي المحدث في الوقت الحاضر، على الرغم من - أو ربما لأنه - لا يزال نمط التفكير السائد في الاقتصاد. يتم الآن تطبيق عناصر التحليل الكلاسيكية المحدثة في جميع مجالات البحث الاقتصادي تقريبًا، وما وراء ذلك في البحث الاجتماعي والسياسي والنفسي - ناهيك عن علم الأحياء، وهو أحد التخصصات التي كانت نموذجًا يحتذى به لاقتصاديي الكلاسيكية المحدثة الأوائل. لكن المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي المحدث يتم فحصها أيضًا بشكل نقدي وتعديلها في مناهج جديدة مختلفة، إن لم يتم رفضها تمامًا في النظريات غير التقليدية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي
الكينزي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الكينزي

1- جون مينارد كينز *John Maynard Keynes*

سمي الاقتصاد الكينزي على اسم جون مايناردكينز، الذي كان والده، جون نيفيل كينز، خبيرًا اقتصاديًا مهمًا في حد ذاته. ولكن سرعان ما طغت إنجازات الابن على إنجازات والده. بهذه الطريقة وبعدة طرق أخرى، تبدو حياة جون مينارد كينز مثل حياة جون ستيوارت ميل، فكلاهما كان لهما آباء معاصرين وأصدقاء اقتصاديين لامعين: جيمس ميل كان صديقًا لديفيد ريكاردو، وجون نيفيل كينز كان صديقًا لألفريد مارشال. تلقى كينز الأصغر والصغير ميل تعليمًا عالي الجودة يتم توفيره عادةً لأطفال المثقفين، وهو تعليم جهز عقولهم اللامعة بالفطرة لفتح آفاق جديدة وإقناع الآخرين من خلال قوة كتاباتهم. رفض كل من ميل وكينز الآثار السياسية المترتبة على اقتصاديات آبائهم ومضوا في اتجاهات جديدة. ولكن هنا تنتهي أوجه التشابه، لأن .S .Jجون ستيوارت ميل لم يكن قادرًا على الانفصال تمامًا عن البنية النظرية لوالده وريكاردو. في النهاية، قام بالبقاء في منتصف الطريق بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكلاسيكية المحدثة. كان انفصال كينز عن الماضي - أي مع تقليد عدم التدخل الذي يمتد من سميث إلى ريكاردو وجون ستيوارت ميل ومارشال - أكثر اكتمالًا. على الرغم من أنه كان على دراية بتحليل التوازن الجزئي الأساسي في مارشال، إلا أنه أنشأ هيكلًا نظريًا جديدًا لمعالجة الاقتصاد الكلي الذي كان له تأثيرات كبيرة على كل من النظرية الاقتصادية والسياسة.

لا يتناسب كينز مع الصورة النمطية لاقتصادي القرن العشرين الضيق فكريا. لقد تم انتقاده، في الواقع لتكريس القليل من وقته للنظرية الاقتصادية ونشر مصالحه على نطاق واسع. حتى عندما كان طالبًا في جامعة إيتون وكامبريدج، أظهر هذا الميل لمتابعة مجموعة واسعة من الاهتمامات؛ ومن ثم أصبح يعرف باسم المحترف. أكمل تعليمه، والتحق بمكتب الهند التابع للحكومة البريطانية كموظف مدني، حيث مكث هناك لمدة عامين قبل أن يعود إلى كامبريدج. لم يكن أبدًا أكاديميًا صرفاً. أدى اهتمامه المستمر بالسياسة الاقتصادية إلى تولي عدد من المناصب الحكومية طوال حياته. كان ناشطًا في شؤون الأعمال لنفسه وبصفته أمينًا لكلية *King's College*، وتتجلى قدرته في مجال الأعمال في حقيقة أن صافي ثروته قد ارتفع من قرب الإفلاس في عام 1920 إلى أكثر من مليوني دولار بحلول وقت وفاته في عام 1946. كان كينز مهتمًا بالمسرح والأدب والباليه. تزوج من راقصة الباليه وترتبط بمجموعة من المفكرين اللندنيين المعروفين باسم مجموعة بلومزبري، والتي تضمنت شخصيات بارزة مثل كلايف بيل وإي إم فورستر وليتون ستراشي وفيرجينيا وولف. مكنه مزيج المواهب الفريد من أن يكون عالم رياضيات بارعًا كطالب جامعي، وأن يكتب كتابًا عن نظرية الاحتمالات، وأن يكون مصممًا نثريًا قويًا وفعالًا، وهو ما يتضح في إتقانه الأدبي المطلق لكل من النتائج الاقتصادية للسلام. ومقالاته، التي تم جمعها في كتابين كمقالات في الإقناع ومقالات في السيرة الذاتية.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الجانب الوحيد الأكثر أهمية في كينز الاقتصادي هو توجهه نحو السياسة. حضر مؤتمر فرساي للسلام كممثل لوزارة الخزانة البريطانية لكنه استقال فجأة في عام 1919. كان يشعر بالاشمئزاز من شروط معاهدة فرساي، التي فرضت على ألمانيا تعويضات كبيرة كان يعتقد أنه لا يمكن دفعها أبدًا. تلقى إشادة دولية لانتقاده شروط المعاهدة، التي نُشرت عام 1919 في كتابه "النتائج الاقتصادية للسلام". في عام 1940، كتب كيف تدفع ثمن الحرب، وفي عام 1943 قدم اقتراحًا يسمى خطة كينز لسلطة نقدية دولية يتم وضعها موضع التنفيذ بعد الحرب العالمية الثانية. كرئيس للوفد البريطاني إلى بريتون وودز، كان له دور فعال في تشكيل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. لكن أهم مساهماته في السياسة والنظرية وردت في كتابه (The *General Theory* 1936)، الذي أوجد الاقتصاد الكلي الحديث ولا يزال يشكل الأساس لكثير مما يتم تدريسه في الاقتصاد الكلي للطلاب الجامعيين. استحوذ بول صامويلسون على أهميتها عندما كتب، بالتفكير في العصر الكينزي، "النظرية العامة استحوذت على معظم الاقتصاديين تحت سن الخامسة والثلاثين.

1-1- من الرسالة إلى النظرية العامة

يشكل التطور التدريجي للنظرية العامة من المناقشات حول الرسالة بالإضافة إلى محتوياتها الأساسية ما سنركز عليه في هذا القسم. هذه القصة معقدة ولا تزال مثيرة للجدل. يعتبر كتاب "أطروحة النقود" في حد ذاته كتابًا غريبًا جدًا. إن بناءه الطويل يعني أنه أظهر تغيرات مختلفة في الفكر، وبالتالي لم يحقق أبدًا وحدة من الأفكار المعبر عنها بوضوح. اعترف **كينز** بهذا في المقدمة حيث صرح بصراحة أن الأفكار التي انتهى بها الكتاب ليست تلك الأفكار التي بدأ بها. كان الهدف الأولي للكتاب هو تقديم تحليل لمستوى السعر (نظرية المجلد الأول)، المشكلة الرئيسية للنظرية والسياسة النقدية (العمل التطبيقي للمجلد الثاني). انتهى الأمر ككتاب قام بالفعل بتحليل مستوى السعر عن طريق معادلاته الأساسية ولكنه احتوى أيضًا على الكثير من النقد للمعادلات الكمية، ونظرية أولية للإنتاج ومناقشة دقيقة لدورة الاستثمار وعلاقتها بدورة الأعمال. كما جسدت جزء من المعادلات الأساسية، نظرية الادخار والاستثمار. كما أن النظرية العامة، فصل بين قرارات الادخار والاستثمار كأفعال لمجموعات مختلفة من الناس حيث تم وصف الاختلافات (المسبقة) بين قرارات الادخار والاستثمار كعامل رئيسي في تفسير عدم الاستقرار في مستوى السعر. بالنسبة للكثير من هذا التحليل، افترض كينز ناتجًا ثابتًا. تبع ذلك جدل محتدم في السنوات التي أعقبت نشر الرسالة مباشرة حول ما أطلقت عليه جوان روبنسون "نظرية الدلاء في البئر". يشير ذلك إلى تراجع الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الادخار والتي من خلال تأثيرها في خفض معدل الفائدة، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة تعويضية في الطلب على السلع الاستثمارية. أدى افتراض الناتج الثابت لهذا التحليل إلى جانب استخدامه لنظرية الفائدة التقليدية إلى إعادة تقديم قانون **ساي** بشكل فعال في شكل آخر لشرح سبب تساوي الادخار دائمًا مع الاستثمار. لم

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يحتوي التحليل على نظرية للطلب الكلي، وبالتالي لا توجد نظرية حقيقية للإنتاج ككل. ومع ذلك ، أنتجت هذه المناقشات ما يمكن التعرف عليه على أنه ثلاث لبنات بناء مهمة لبناء النظرية العامة.

نشأ **الأول** من مناقشة ما يمكن أن يحدث إذا سُمح للإنتاج بالتغير. ثم تتبع الأسعار التغيرات في الإنتاج، بدلاً من اتجاه اختلال التوازن بين المدخرات والاستثمار. أثار **كينز** مثل هذه الأمور في وقت مبكر من عام 1931 في محاضرات مؤسسة هاريس، بينما نشأت أيضًا في الانشغال المتزايد في مناقشات كامبريدج حول العلاقة بين مرونة عرض السلع وتأثيرات التوسع النقدي على الأسعار. **ثانيًا**، وجهت الرسالة تحليل التضخم بعيدًا عن تفسيرات النظرية الكمية للنقود تجاه نماذج تضخم الدخل والطلب. سلط نقد النظرية الكمية في الرسالة الضوء أيضًا على معدل الفائدة كظاهرة نقدية، خاصة في نظريتها عن الصعود والهبوط، والتي تطورت إلى نظرية تفضيل السيولة.

ترك الأمور الخمسة التالية مفقودة مما أصبح يشكل النظرية العامة: (1) صياغة صريحة لنظرية إجمالي الطلب؛ (2) المضاعف؛ (3) المدخرات كدالة للدخل بدلاً من معدل الفائدة أو صياغة دالة الاستهلاك؛ (4) دالة العرض الإجمالية وعلاقتها بمستوى التوظيف؛ (5) نظرية جديدة للفائدة تقوم على أسس تفضيل السيولة.

جاء مفهوم العرض الكلي وتحليله أولاً، حيث نشأ عن استجواب حول الآثار المترتبة على افتراض الناتج الثابت من الرسالة. اقترح التحليل المبكر للمضاعف (بواسطة Kahn) عرضًا إجماليًا مرنًا يمكّن الزخم للاستثمار الجديد من إنفاق نفسه في توليد الإنتاج، بدلاً من ارتفاع الأسعار. أدى تحليل المضاعف الأولي هذا أيضًا إلى إثبات أن الاستثمار الجديد يمكن اعتباره تمويلًا ذاتيًا من خلال التسرب في الاستهلاك من زيادة الإنتاج في شكل وفورات على الإعانات، وتخفيضات في الاستثمار الأجنبي (زيادة في الواردات على الصادرات)، زيادة الأرباح غير المنفقة، والأثر السلبي الوحيد، انخفاض الادخار بسبب ارتفاع الأسعار. سميت علاقة **السيد *Meade***، على اسم "مخترعها" ، جيمس ميد.

بحلول نهاية عام 1931، تم توفير بعض الأجزاء المفقودة. تم تطوير فكرة دالة العرض الكلي، والتي تحدد مرونتها ما إذا كانت الزيادة في إجمالي الطلب (لم تتم صياغتها بعد بشكل صريح) أدت إلى ارتفاع أسعار المخرجات. يضمن منحنى العرض المرن أن أدى تحفيز الطلب إلى ارتفاع مستويات النشاط. تم تطوير المضاعف إلى حد كبير، أين أظهر أنه بالنظر إلى درجة المرونة في منحنى العرض، فإن الزيادة في الاستثمار العام ستولد زيادة في فرص العمل ومن خلال الاستهلاك الإضافي للسلع المنتجة محليًا الناتجة عن العمالة الجديدة، من شأنها أن تولد دفعات من العمالة الثانوية. يعتمد مقدار العمالة الثانوية المتولدة على نسبة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الدخل الإضافي الذي يتم إنفاقه على الاستهلاك المحلي (أو، بشكل عكسي على التسرب من هذا الدخل في الإنفاق على الواردات والضرائب والادخار). ضد وجهة نظر الخزانة التي رأت أن مثل هذا الاستثمار العام عديم الفائدة لتحفيز النشاط الاقتصادي (لأنه سيعوضه تخفيض مماثل في الاستثمار الخاص)، كان التحليل الجديد قادرًا على المجادلة على أساس علاقة **السيد *Meade***، التي تزيد في الاستثمار العام في من شأن ظروف العرض المفترضة أن تولد بنفسها المدخرات المطلوبة لتمويل الاستثمار.

من المحتمل أن تكون نظرية الطلب الفعال، العنصر الأساسي في الثورة الكينزية، قد طورها كينز خلال النصف الأول من عام 1933. تم العثور على أسباب هذا التأريخ في ملاحظات **برايس** *Bryce* عن محاضرات كينز حول النظرية النقدية للإنتاج التي قدمت في عامي 1932 و 1933 ومن المواد التي أضافها **كينز** إلى مذكراته (**مالتوس**) عندما نُشرت في مقالات في السيرة الذاتية (*Essays in Biography*) (1933). تُظهر ملاحظات محاضرة **برايس** الدخل كمجموع الاستهلاك والاستثمار، والاستهلاك كدالة للدخل، والاستثمار كدالة لمعدل الفائدة. في رسالة إلى كان *Kahn* (13 أبريل 1934)، تم التعبير بوضوح عن مفهوم إجمالي العرض والطلب الفعال، وتم تحديد إمكانية توازن البطالة بوضوح، فيقول كينز:

إذا كانت W هي التكلفة الأولية الحدية للإنتاج عندما يكون الإنتاج = O، فإن OW هي إجمالي العرض. دع P هو سعر البيع المتوقع لهذا الناتج، ثم OP هو طلب فعال. الافتراض الأساسي لـ "العرض خلق الطلب الخاص به" هو أن OP=OW أيا كان مستوى O؛ وفقًا لنظريتي OP ≠ OW لجميع قيم O، يتعين على رواد الأعمال اختيار قيمة O التي تساويها. . . هذه هي نقطة البداية الحقيقية لكل شيء.

مسودات جديدة للنظرية العامة كتبت في منتصف عام 1934 تحتوي الآن على فصول حول الطلب الفعال، والأهم من ذلك، تطوير مفاهيم عن الميل للاستهلاك. جادل كينز صراحة في هذه المسودات بأن المدخرات أصبحت أقل أهمية للحجة مما كانت عليه في الرسالة وأنه يفضل الآن التركيز على الاستهلاك (عكس المدخرات). كانت النتيجة الطبيعية أن السببية تحولت بعيدًا عن الادخار للتركيز على الاستثمار، وهو خروج آخر عن تحليل الرسالة. طورت المسودات الجديدة أيضًا فكرة الميل إلى الاستهلاك (كدالة للتوظيف، ومعدل الفائدة ومستوى التوقعات، مما يوضح مدى تشابك الدخل والعمالة بشكل وثيق لدى كينز في هذه المرحلة). كما أظهروا كيف يعمل الدخل كعامل موازنة من خلال التأثيرات على توفير الاختلافات في الدخل، في حين تبين أن الاستثمار يتحدد من خلال معدل الفائدة والكفاءة الحدية للاستثمار (تصور مارشال لربحيتها من حيث التدفق المستقبلي المتوقع لأشباه الإيجارات المخصومة حتى الوقت الحاضر). قرب نهاية عام 1934، تمكن كينز من وضع نظريته الجديدة، من خلال القول بأنه نظرًا للميل إلى الإنفاق على الاستهلاك ومعدل الفائدة والكفاءة الهامشية للاستثمار، فقد تم تحديد مستوى الدخل (العمالة).

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كانت الحجة بحاجة إلى نظرية جديدة للاهتمام، تم إنشاؤها من خلال نظرية تفضيل السيولة الموجودة بالفعل في الرسالة. كانت هناك حاجة إلى نظرية فائدة جديدة لأنه كان عليها تحديد مستوى الاستثمار؛ جادلت نظرية الصناديق التقليدية القديمة القابلة للقرض بأن الفائدة يتم تحديدها عن طريق الاستثمار والادخار وبالتالي لا يمكن استخدامها. كما جادل باسينيتي (*Pasinetti*) (1974)، تتطلب نظرية كينز معدل فائدة يتم تحديده بشكل مستقل عن المدخرات والاستثمار وفيما يتعلق بعملية تحديد الدخل. إنها الأخيرة، التي تعتمد على الطلب الفعال، والتي تعد المساهمة الحاسمة لنظرية كينز العامة. كما قال كينز بنفسه:

كما قلت أعلاه، فإن الحداثة الأولية تكمن في إصراري على أنه ليس معدل الفائدة، ولكن مستوى الدخل هو الذي يضمن المساواة بين الادخار والاستثمار. الحجج التي أدت إلى استنتاجه الأولي مستقلة عن نظريتي اللاحقة لمعدل الفائدة، وفي الحقيقة لقد توصلت إليها قبل أن أصل إلى النظرية الأخيرة. لكن نتيجة ذلك كانت ترك معدل الفائدة في الهواء.

1-2- النموذج الأساسي للنظرية العامة

بحلول نهاية عام 1934، تم اكتشاف العناصر الأساسية للنظرية العامة الجديدة للتوظيف. في عام 1935 تم تجميعها معًا في نظام متماسك وإغلاق الحجة بمواد تمهيدية وختامية. تم في عام 1935 أيضًا صقل الحجة والطريقة التي كان سيتم تقديمها بها. كان الأخير ضروريًا للتأكيد على حداثة النظرية الجديدة، ولتميزها بشكل كبير عن الفكر السابق. تضمن ذلك انتقاد الجيل الأكبر سناً على وجه الخصوص بشكل مباشر، ولكن ليس حصريًا، كما يمثله بيجو *Pigou*. وتم التوقيع على تمهيد الكتاب في ديسمبر 1935، وصدر في يناير 1936.

في قلب النظرية العامة يكمن مبدأ الطلب الفعال. في أي مرحلة من مراحل الاقتصاد، يوجد قدر معين من القدرة الإنتاجية التي تحدد مقدار الإنتاج الذي يمكن إنتاجه من الموارد المعينة مع الحالة المعينة من التقنيات. هذه هي دالة العرض الإجمالية التي تحدد الناتج المحتمل للاقتصاد حتى نقطة التوظيف الكامل. في الأشكال السابقة من المجتمع، كانت تتحقق عادة إمكانات الإنتاج الكاملة، لأن الشركات الفردية تنتج أكبر قدر ممكن؛ مع المجتمع الصناعي الحديث، حيث تكون عملية الإنتاج موجهة إلى السوق، فإن الناتج المحتمل للقدرة الإنتاجية المعينة لن يحدث إلا إذا كان هناك طلب فعال كافٍ لذلك الناتج، والطلب الفعال يتم تحديده من خلال توقعات عائدات المبيعات من رواد الأعمال الأفراد الذين يتحكمون في قرارات الإنتاج. وبالتالي فإن الطلب الذي يتوقعه رواد الأعمال على منتجاتهم ينظم قراراتهم بشأن درجة استخدام القدرات (أو مقدار العمالة التي يرغبون في تقديمها، كما قال كينز)، وبالتالي يحدد مستوى الإنتاج في الاقتصاد. يوضح

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الشكل التالي هذا الموقف بمخطط بسيط يصور منحنى العرض على أنه خط 45 درجة. (غالبًا ما يُطلق على هذا مخطط هانسن *Hansen*، بعد الترويج لكينز في الولايات المتحدة الذي استخدمه لأول مرة).

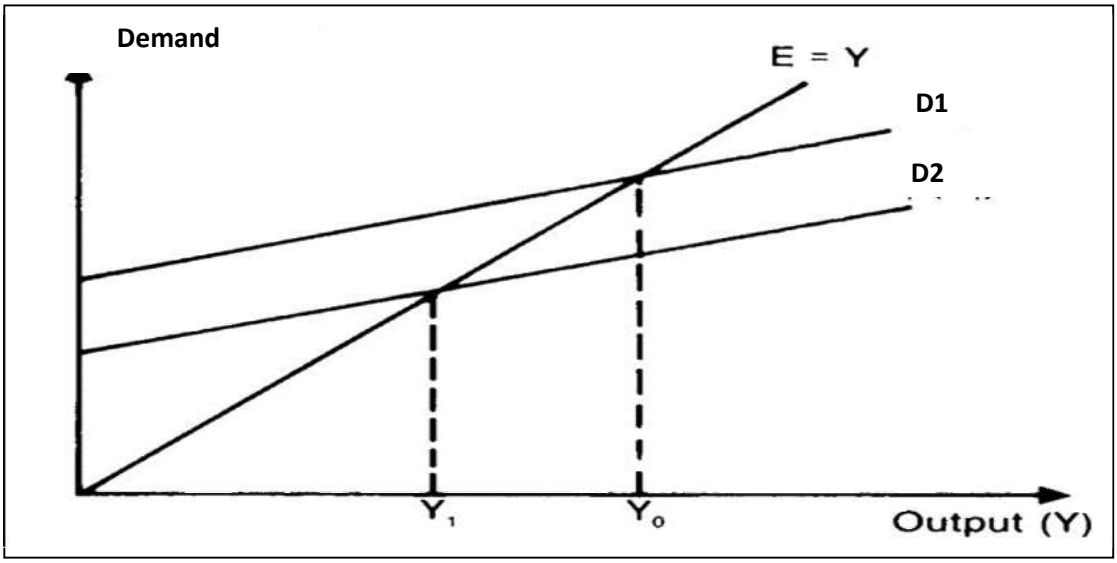

يشار إلى مستوى الإنتاج على طول المحور الأفقي، والمبيعات المتوقعة من ذلك الناتج على المحور الرأسي، والخط المائل (45°) هو منحنى إجمالي العرض، ويمثل الخطان D1 و D2 مستويات مختلفة من إجمالي الطلب. حتى Y_0، نقطة الاستفادة الكاملة من السعة، يكون تأثير الزيادة في D على الإنتاج، بعد Y_0 لا يمكن زيادة الإنتاج أكثر من ذلك، ويؤدي إجمالي الطلب الإضافي إلى زيادة الدخل النقدي فقط، أي أنه يرفع مستوى السعر. وبالتالي فإن النطاق المناسب للمخطط هو الجزء الموجود على يسار Y_0، الناتج الكامن. في هذا الجزء، يتفاعل رواد الأعمال مع الزيادات في إجمالي الطلب من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل. يفترض سلوك التسعير ضمنيًا وجود علامة ثابتة ودرجة المنافسة، وهي حالة يرفع فيها المصنعون الإنتاج، وترتفع التكاليف، ثم الأسعار. إن العرض التقديمي الأكثر دقة لدالة العرض الكلي يلتقط مثل هذه الأمور بشكل أفضل، كما نشير إلى أنه تم افتراض وجود اقتصاد مغلق.

1-3- طبيعة الطلب الفعال

يُعرّف إجمالي الطلب على أنه مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، ولأنه يولد الدخل، يمكن كتابته على أنه $Y=C+I$ حيث Y هو الدخل (الناتج)، C هو الاستهلاك وI الاستثمار. وبالتالي فإن الطلب الكلي يعتمد على تحديد الاستهلاك والاستثمار. جادل كينز بأن الاستهلاك هو دالة للدخل، لأن المستهلكين بشكل عام يميلون إلى إنفاق جزء معين من دخلهم، وهو جزء يتناقص مع ارتفاع الدخل. أطلق كينز على هذا الكسر الميل الحدي للاستهلاك، والذي يكون أكبر من 0 و أصغر من 1 والذي له انعكاسه على الميل الحدي

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

للادخار. ويتبع ذلك بالتعريف، حيث أن الاستهلاك في المدى القصير يعتمد إلى حد كبير على الدخل الحقيقي الممكن إنفاقه، من خلال الميل الحدي للاستهلاك.

بالنسبة إلى كينز، لا يتم تحديد الاستثمار من خلال الدخل (كما في آلية التسريع) ولكن من خلال الكفاءة الحدية للاستثمار (أو الربحية المتوقعة) وسعر الفائدة. أي: ($I = f(E, i)$) حيث E هي الكفاءة الحدية للاستثمار وi معدل الفائدة.

إذا تم التعامل مع A (الاستثمار المستقل)، وc (الميل للاستهلاك) وE (الكفاءة الحدية لعائد الاستثمار) كمعطيات في النظام، فيجب إكمال تحليل تحديد الدخل (الناتج، العمالة) من خلال نظرية معدل الفائدة (بالنظر إلى شكل إجمالي العرض، يؤخذ مؤقتًا في هذا الحساب الأولي كخط 45 درجة، حسب هانسن). وجد كينز نظريته في الفائدة من خلال تحليله للعرض والطلب على النقود (تفضيل السيولة). أظهر هذا أن i يعتمد على جدول تفضيل سيولة معين وكمية معينة من المال، أي: ($i = f(L, M)$). وهذا يكمل رسميًا النظام الكينزي لتحديد الدخل نظرًا لأن المعادلات الأربع كافية لتحديد المجاهيل الأربعة، Y وC وI و i.

تتمثل حداثة تحليل كينز في أن مستوى الطلب الفعال الذي يحدده نظام المعادلات هذا، لا يلزم أن يكون المستوى الذي ينتج عنه استخدام الناتج الكامن أو التوظيف الكامل. ومع ذلك، إذا كانت هناك بطالة عند هذا المستوى من الطلب الفعال، فإن العلاج الذي يقترح نفسه هو الإضافات إلى إجمالي الطلب. هنا يدخل المضاعف في الصورة، وهو علاقة بين زيادة الدخل وزيادة الاستثمار (أو الإنفاق الحكومي) التي يمكن اشتقاقها عن طريق احلال دالة الاستهلاك في دالة إجمالي الطلب: $\Delta Y = [1/(1-c)] * \Delta I$

هذا الشكل من المضاعف هو المضاعف الآني الذي استخدمه كينز في النظرية العامة، وليس المضاعف المتأخر الذي طوره كان Kahn في مقالته في مجلة (*Economic Journal*) لعام 1931، والتي أكدت على ديناميكيات الطريقة التي أدى بها تدفق الاستثمار (العام) الجديد إلى توليد دخل إضافي، وناتج وتوظيف. توضح النسخة المستقرة (الستاتيكية) لكينز الطبيعة الثابتة لكثير من حجج ***النظرية العامة***. ومع ذلك، كان نموذج كينز المستقر كافيًا لإثبات كيف أدت الزيادة في النفقات إلى زيادة أكبر نسبيًا في الدخل، نظرًا لأن المضاعف كان أكبر من 1 نظرًا لقيمة c (حسب التعريف).

وتجدر الإشارة إلى أن الادخار متروك صراحةً خارج الصورة. يمكن معالجة هذا بسهولة، تشير دالة الاستهلاك إلى أن ($S = F(Y)$) وأن s، أي الميل الحدي للادخار يساوي ($1 - c$). يتم بعد ذلك إظهار التعديل السلبي للادخار للاستثمار عبر تحديد الدخل بسهولة من علاقة المضاعف: $\Delta Y = [1/(1-c)] * \Delta I$

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

وهو ما يعادل ΔI .[1 / s] = ΔY، لذلك هذا $\Delta I = S = \Delta Y$ *s. الدخل المتزايد من الزيادة في تمويل الاستثمار الذي يولده الاستثمار عن طريق الادخار (في بيان ديناميكي للمضاعف فقط بعد فترة تأخير). يجسد مضاعف *Kahn* علاقة *Meade*، كما هو موضح سابقًا.

1-4- نظام معادلات من نمط السببية

يشير ترتيب كينز للمادة في النظرية العامة إلى أنه رأى تحليله على أنه تحليل سببي وجزئي للتوازن. يبدأ في الكتاب الأول من النظرية العامة مع شرح مبدأ الطلب الفعال من حيث إجمالي الطلب وتحليل العرض؛ يقدم الكتاب الثاني تعريفات وأهمية التوقعات في نظرية الطلب الفعال. ثم يناقش الكتابان الثالث والرابع على التوالي مكونات إجمالي الطلب: الاستهلاك والاستثمار. هذا الأخير يتطلب نظرية جديدة لمعدل الفائدة ومع عرضه يمكن إكمال النظرية. ومن ثم يمكن إعادة ذكرها في الملخص في نهاية الكتاب الرابع. يتناول الكتاب الخامس المؤهلات والتعديلات (المرتبطة بالأجور المالية ومستوى السعر). يقدم الكتاب الأخير مواد متنوعة (ملاحظات حول دورة التجارة، ملاحظات حول المذهب التجاري ونظريات من "العالم السفلي للاقتصاد" التي يُزعم أنها تشبه منظور كينز، وملاحظات ختامية حول الفلسفة الاجتماعية التي يمكن أن تقود إليها النظرية العامة). لذلك لا يقدم الكتاب ككل نظرية دورة التجارة المنتظمة، ومناقشة قليلة نسبيًا للسياسة. فيما يتعلق بالأخيرة، فإنه يشير ضمنيًا إلى أنه نظرًا لوجود قوى تلقائية ضعيفة فقط لاستعادة توازن التوظيف الكامل، فإن التدخل الحكومي ضروري لتأمين العمالة الكاملة عندما يكون الاقتصاد في حالة ركود أو كساد. يمكن القيام بذلك من خلال التحفيز المباشر للطلب الكلي من خلال الإنفاق الحكومي (الاستهلاك أو، يفضل الاستثمار)، وهي حجة لم يتم إجراؤها صراحة في النظرية العامة. بشكل غير مباشر، يمكن للسلطات النقدية تحفيز الاستثمار عن طريق خفض معدل الفائدة من خلال التوسع النقدي، بالنظر إلى الكفاءة الحدية للاستثمار. أشار كينز إلى الطبيعة الإشكالية لهذه السياسة في فقرة موجزة تلخص أيضًا الروابط السببية التي بنيت منها النظرية العامة، فيقول كينز:

ومع ذلك، إذا كنا نميل إلى التأكيد على أن المال هو الشراب الذي يحفز النظام على النشاط، فيجب أن نذكر أنفسنا بأنه قد يكون هناك عدة انزلاقات بين الكأس والشفة. في حين أنه من المتوقع حدوث زيادة مماثلة في كمية المال لخفض معدل الفائدة، فإن هذا لن يحدث إذا كانت تفضيلات السيولة لدى الجمهور تزيد أكثر من كمية المال وفي حين أنه من المتوقع حدوث انخفاض في معدل الفائدة، بنفس القدر، لزيادة حجم الاستثمار، لن يحدث هذا إذا كان عائد الكفاءة الحدية لرأس المال ينخفض بسرعة أكبر من معدل الفائدة؛ وبينما يُتوقع حدوث زيادة في حجم الاستثمار بنفس القدر، لزيادة العمالة، قد لا يحدث هذا إذا كان الميل للاستهلاك ينخفض. أخيرًا، إذا زادت العمالة، سترتفع الأسعار بدرجة تحكمها جزئيًا أشكال وظائف العرض المادية، وجزئيًا عن طريق التزام وحدة الأجور بالارتفاع من

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

حيث النقود. وعندما يزداد الإنتاج وترتفع الأسعار، سيكون تأثير ذلك على تفضيل السيولة هو زيادة كمية الأموال اللازمة للحفاظ على معدل فائدة معين.

الرسالة الرئيسية *للنظرية العامة* هي أنه لا توجد آلية سوق تضمن التوظيف الكامل.

1-5- العودة إلى دالة العرض

كان إحجام كينز عن استخدام الرسوم البيانية في النظرية العامة يعني أن رؤيته لدالة العرض الكلي لم يتم توضيحها أبدًا في رسم بياني، وبالتالي بشكل افتراضي، كانت الإصدارات الأولية من منحنى العرض هي خط 45° ابتكرها هانسن في دليله إلى كينز (1953). يبدو على الأرجح أن هذا لم يكن ما دار في ذهن كينز، نظرًا للمشاكل التي يسببها لتوضيح آثار التضخم المحتملة للزيادات في إجمالي الطلب (والطلب الفعال). مخطط بديل اقترحه *Tarshis* (1977)، يمكن تمثيله بشكل أفضل من خلال الشكل اللاحق. حيث يشير إلى زيادة عدم المرونة في العرض مع ارتفاع الإنتاج، وبالتالي السماح لارتفاع الأسعار بالاندماج مع زيادة الإنتاج والعمالة، حيث يتم الاقتراب من حالة التوظيف الكامل. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها ميزة دمج حجج المنافسة غير الكاملة التي كانت موضع نقاش قوي في كامبريدج خلال أوائل الثلاثينيات، وهي حقيقة ظهرت حتى في العرض البسيط بخط زاوية 45 درجة، كما ذكرنا سابقًا.

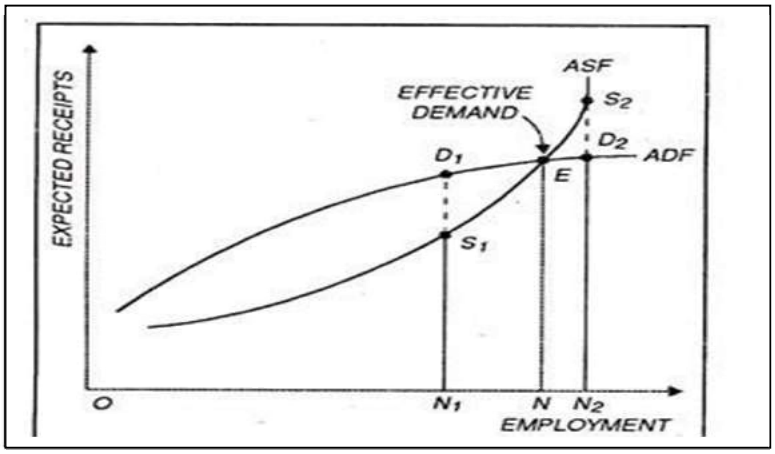

يتمتع الرسم البياني بميزة أخرى تتمثل في توضيح عمومية نظرية كينز العامة. لم تقدم نظرية الإنتاج والعمالة فحسب، بل قدمت نظرية للتضخم، في حالة مواجهة الطلب الكلي المتزايد مع الاقتصاد شبه الكامل السعة المتجسد في منحنى إجمالي العرض غير المرن بدرجة عالية (تمامًا). وبالمثل، فإن التحولات في منحنى إجمالي العرض ستؤدي إلى تغيرات السعر بالإضافة إلى تغيرات الإنتاج. لذلك لم تكن نظرية كينز مجرد اقتصاديات كساد كما تم وصفها غالبًا في الفترة التي أعقبت نشرها؛ كان لديها أيضًا وصفات سياسية لحالات القدرة والتوظيف الكاملين، مثل تلك التي ظهرت في غضون أربع سنوات من نشر النظرية العامة

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية. أظهر كينز هذا التنوع في نظريته في كتيبه الصغير، كيف تدفع ثمن الحرب، الذي ظهر في عام 1940.

لا يزال تأثير ومعنى النظرية العامة موضع نقاش في الأدبيات المتزايدة باستمرار حول كينز وثورته. هذا يجعل الملاحظات لمزيد من القراءة صعبة إلى حد ما. لذلك يمكن أن يكون ما يلي مجرد دليل عام للغاية.

2- الكينزية

بعد فترة وجيزة من نشر النظرية العامة، بدأ الناس يتحدثون عن "الثورة الكينزية"، وبعد خمسة وثلاثين عامًا، حتى رئيس الولايات المتحدة، الجمهوري **ريتشارد نيكسون**، قال "كلنا كينزيون الآن". إذا كانت هناك ثورة بالفعل، فلن يكون لها التأثيرات التي توقعها كينز. انقسمت **الكينزية** إلى خطوط مختلفة من التفكير وخرجت تمامًا عن الموضة في السبعينيات والثمانينيات. عندما عادت إلى الكينزية الجديدة في التسعينيات، كانت في أشكال مختلفة نوعًا ما. فماذا حدث؟

كما ذكرنا سابقًا، قارن هيكس *Hicks* (1937) السيد كينز بالكلاسيك في إطار نموذج مقارن ساكن، والذي أُطلق عليه لاحقًا اسم نموذج IS-LM واستخدم في معظم كتب الاقتصاد الكلي. أساسيات IS-LM هي كما يلي: I تشير إلى الاستثمار، S الادخار، L الطلب على النقود (السيولة) ، و M عرض النقود. الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة (الحقيقي) والادخار دالة للدخل الحقيقي الذي يساوي صافي الناتج المحلي. يتم الاحتفاظ بالمال للمعاملات والمضاربة لأجل الاستغلال الأمثل للثروة. لذلك يعتمد الطلب على كل من الدخل والفائدة. يتم تحديد المعروض النقدي بشكل مستقل من قبل البنك المركزي. بهذه الطريقة، يمكن توضيح خمسة توازنات سوقية من خلال شكل واحد، مع معدل الفائدة (r) على المحور الرأسي وإجمالي الدخل (Y) على المحور الأفقي.

يمثل منحنى IS جميع التوليفات بين سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق رأس المال (وبشكل غير مباشر في سوق السلع الاستهلاكية). في المقابل، يُظهر منحنى LM جميع التوليفات بين سعر الفائدة والدخل التي تحقق التوازن في سوق النقد (وبشكل غير مباشر في سوق السندات كسوق تمثيلي للأصول المالية). يتم بعد ذلك تعريف توازن الاقتصاد الكلي على أنه مزيج من أسعار الفائدة والدخل حيث يتقاطع منحنى IS مع منحنى LM. اعتمادًا على منحدرات ومواقف المنحنيات، يمكن أن يكون توازن IS-LM هو توازن التوظيف الكامل (Y^*) أو توازن العمالة الناقصة (Y_0).

بالنسبة لهيكس *Hicks*، عمل تحليل IS-LM على إظهار أن السمات الرئيسية لنظرية كينز العامة والنهج القياسي للاقتصاد الكلاسيكي المحدث يمكن التقاطهما من خلال نفس النموذج. اعتبر كينز أن نظريته

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

غير متوافقة مع النظرية الكلاسيكية المحدثة. علاوة على ذلك، ادعى أنها كانت نظرية عامة، في حين أن النموذج المعياري الكلاسيكي المحدث اقتصر على حالة خاصة من المرونة التامة لجميع الأسعار والأجور وأسعار الفائدة. يتعارض نموذج هيكس التركيبي مع وجهة النظر هذه، لكن كينز لم يحتج.

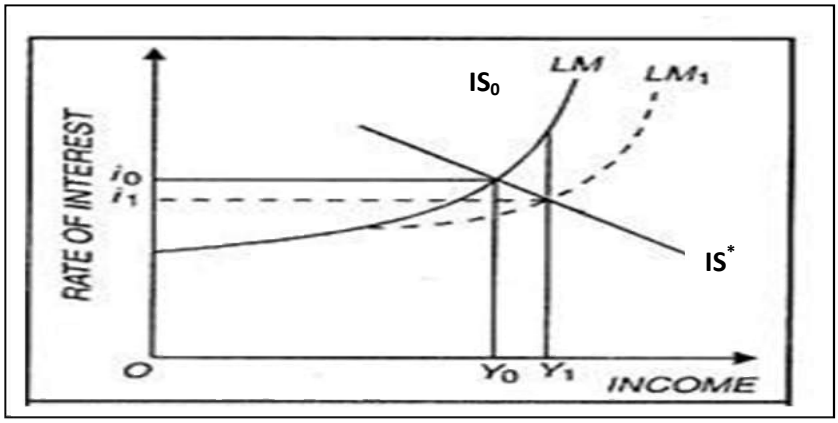

كان نموذج IS-LM الخطوة الأولى نحو مزيج من أفكار كينز مع نظرية التوازن العام الكلاسيكية المحدثة. أطلق عليها (1955)*Samuelson* اسم التوليف الكلاسيكي المحدث، حيث قدمت توازن العمالة الكاملة الكلاسيكية المحدثة كحالة مرجعية وخفضت المجال النظري لكينز إلى ثلاث حالات خاصة يمكن أن يتطور فيها توازن العمالة الناقصة من: (1) فخ السيولة، (2) فخ الاستثمار، أو (3) من الأجور والأسعار الجامدة. فخ السيولة هو حالة تكون فيها مرونة الفائدة للطلب على النقود، ومن ثم معدل الفائدة في السوق مرتفعة للغاية بحيث لا تتوافق مع التوظيف الكامل؛ ويتضح ذلك من خلال الجزء الأفقي من منحنى LM_0 في الشكل السابق. وفي هذه الحالة، لن يؤدي أي انخفاض في مستوى السعر أو زيادة مستقلة في عرض النقود إلى انخفاض معدل الفائدة وارتفاع الطلب الفعال. فخ الاستثمار (IS_0 العمودي في الشكل السابق) هو حالة لا يستجيب فيها الاستثمار لأي تغييرات في معدل الفائدة. قد تكون توقعات الربح متشائمة للغاية، وبالتالي فإن الكفاءة الحدية لرأس المال منخفضة للغاية، لتحفيز الاستثمار الكافي. من الأفضل تجنب كلا الفخين عن طريق الطلب الإضافي من خلال الإنفاق العام، على النحو الذي أوصى به كينز.

ومع ذلك، مع مرور الوقت، تمت إعادة صياغة العلاقات الوظيفية لتحليل IS-LM من حيث النماذج النظرية الدقيقة التي ألقت الشكوك حول أهمية مصائد السيولة والاستثمار. كان كل من فرانكو موديلياني (*Franco Modigliani*)(1918-2003) وجيمس توبين (*James Tobin*) (1918-2002) وويليام بومول (*William Baumol*) (مواليد 1922) ودون باتينكين (*Don Patinkin*) (1922-1995)، وجميعهم يعملون في جامعات مختلفة في الولايات المتحدة، المشاركين الرئيسيين في هذه المساهمات الصغيرة من التركيب. تم تقليص الفخاخ إلى مجرد احتمالات. وحتى إذا تطورت، فمن غير المرجح أن تستمر لأكثر من فترة قصيرة جدًا. ومن ثم، يبدو أن جمود الأجور والأسعار يقدمان الطريق الأخير والوحيد لتفسير توازن العمالة الناقصة. لم تلعب

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

أوجه القصور هذه في المرونة الهبوطية للأسعار والأجور أي دور مركزي في نظرية كينز العامة. ومع ذلك، فقد خدموا بشكل جيد في تحفيز سياسات استقرار النمو-الموجه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي والتي تم تصنيفها على أنها "إدارة الطلب العالمي الكينزي". بشكل عام، كانت تتألف من مزيج من السياسات المالية والنقدية التوسعية، حيث عملت البنوك المركزية على تحويل الدين العام إلى نقود عن طريق شراء سندات الخزانة من أجل تثبيت أسعار الفائدة عند المستويات المنخفضة. وبهذه الطريقة، بدأت أحجام الأموال في النمو لدرجة أن التضخم أصبح ظاهرة مستمرة.

في عام 1960، اقترح الاقتصاديان في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا *Samuelson* و*Solow* أن هناك مقايضة بين الاستقرار النقدي والعمالة الكاملة أو، من الناحية السلبية، أن هناك خيارًا يجب القيام به بين التضخم والبطالة. لقد بنوا حجتهم على ما يسمى بمنحنى فيليبس (انظر الشكل الموالي).

في الأصل، أظهر هذا المنحنى المنحدر للأسفل ارتباطًا سلبيًا مستقرًا بين التغيرات في الأجور الاسمية ومعدل البطالة، كنتيجة للانحدار الذي أجراه خبير الاقتصاد فيليبس (*Alban Williams Phillips*) (1914-1975) على البيانات البريطانية. في ظل افتراضات معينة، يمكن تفسير منحنى فيليبس الأصلي للإشارة إلى مقايضة مستقرة بين التضخم والبطالة. يبدو أن المفاضلة تشير إلى أنه يتعين على صانعي السياسات اتخاذ "قائمة خيارات". إما أنهم يستهدفون العمالة الكاملة التي لن تأتي، مع ذلك، بدون معدلات تضخم عالية (النقطة E′ في الشكل)، أو يحاولون الحفاظ على استقرار مستوى السعر على حساب ارتفاع معدلات البطالة (النقطة E). يشير منحنى فيليبس إلى أن المال ليس محايدًا على المدى الطويل. في الستينيات، فضل صانعو السياسات والاقتصاديون بشكل عام خيار التوظيف الكامل (النقطة E′)، لأنهم كانوا يعتقدون أن البطالة ستكون أكثر تكلفة على المجتمع من التغيرات في مستوى الأسعار.

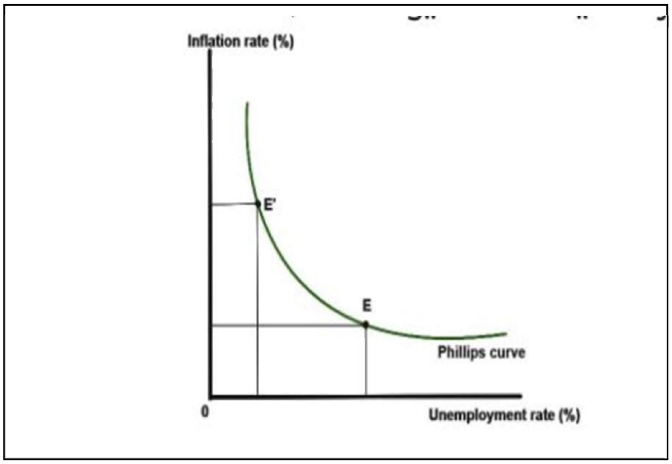

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كان منحنى IS-LM ومنحنى فيليبس من العناصر الأساسية للمزيج الكلاسيكي المحدث الذي تبين أنه التفسير الأكثر شيوعًا لنظرية كينز العامة. ومع ذلك، فقد أصبحت الكينزية أكثر تنوعًا. بصرف النظر عن الإصدار الأخير (الذي تمت مناقشته في القسم الأخير)، يجب أن نذكر نسختين أقدم تم تسميتهما "*Cambridge Keynesianism*" و "التركيب الكينزي *Keynesian Synthesis*".

كثيرًا ما يتم تطبيق مصطلح مدرسة كامبريدج الكينزية *Cambridge Keynesianism* على مجموعة من تلاميذ كينز الذين سعوا لتطوير نظريات رأس المال والنمو والتوزيع التي تختلف اختلافًا جوهريًا عن النهج الكلاسيكي المحدث. وكان أبرز أعضاء تلك المجموعة هم روي هارود (*Roy Harrod*) (1900-1978) وجوان روبنسون (*Joan Robinson*) (1903-1983) وريتشارد كان (*Richard Kahn*) (1905-1989) ونيكولاس كالدور (*Nicholas Kaldor*) (1908-1986). اتخذت مدرسة كامبريدج الكينزية *Cambridge Keynesians* الموقف القائل بأن المال "غير محايد بشكل أساسي" فيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. لقد جادلوا بأن الاقتصادات النقدية تتميز بعدم اليقين المتأصل بشأن الأرباح وعدم استقرار عملية النمو التي تميل إلى إحداث بطالة مستمرة. وطالبوا بمنعه من خلال التدخل الدائم للدولة في عملية السوق. ومع ذلك، فإن كتابات الكينزيين في كامبريدج متنوعة للغاية بحيث لا يمكن التقاطها في نموذج أساسي واحد يمكن مقارنته بتحليل IS-LM.

من ناحية أخرى، كان التركيب الكينزي محاولة للجمع بين النظرية الدقيقة الكلاسيكية المحدثة مع النظرية الكلية الكينزية وذلك للتأكيد على الصلاحية العامة لأفكار كينز. يعتبر باتينكين اليهودي، الذي درس وعمل في جامعة شيكاغو في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أحد الرواد. أنهى كتابه المال والفائدة والأسعار (1965) العمل على التوليف الكلاسيكي المحدث وبدأ العمل على التوليف الكينزي. ومن المساهمين المهمين الآخرين روبرت كلور (*Robert Clower*) (1926-2011) ، وأكسل ليجونهوفود (*Axel Leijonhufvud*) (مواليد 1933)، وكلاهما في جامعة نورث وسترن بالولايات المتحدة الأمريكية، وإدموند مالينفود (*Edmond Malinvaud*) (مواليد 1923) من المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا. استند التوليف الكينزي إلى الحيلة البسيطة المتمثلة في استخدام الفرضيات الفالراسية *Walrasian hypotheses* حول اتخاذ القرار العقلاني، ولكن عكس الافتراض المعياري بأن الأسعار أكثر مرونة من الكميات. وبالتالي لم يُفترض أن عمليات السوق تولد دائمًا أسعارًا متوازنة على الفور وبدون تكاليف. إذا كان تكوين السعر عملية تستغرق وقتًا طويلاً ومكلفة، فمن المرجح أن يتم تنفيذ العديد من المعاملات "بأسعار زائفة"، حيث تفشل الأسواق في التخلص منها. في سياق مثل هذا "التداول الخاطئ"، سيتم تقنين البائعين أو المشترين، أي أنهم لا يستطيعون إنجاز المبيعات أو المشتريات التي خططوا لها بالكامل. على سبيل المثال، إذا

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

كان الطلب على العمالة أقل من العرض عند معدل الأجور (الحقيقي) الجاري، سيصبح بعض الناس عاطلين عن العمل أو سيصبح جميع الناس عاطلين عن العمل بدوام جزئي. قد يؤدي فائض العرض إلى تعديل الأجور أو الأسعار، لكنه سيؤثر في نفس الوقت على الأسواق الأخرى. مع دخول الأجور أقل من المستويات المخطط لها، يجب مراجعة خطط الاستهلاك. يؤدي الانخفاض في الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية إلى مزيد من التخفيضات في الطلب على العمالة - وما إلى ذلك. قد يتم تعديل الأسعار، ولكن ليس بالسرعة الكافية لمنع المزيد من التداعيات غير المباشرة للرشادة من خلال نظام السوق.

وهكذا تحولت النظرية الكلاسيكية المحدثة للقرارات العقلانية في المنافسة الكاملة إلى فرضية قرار مزدوج. في الحالة الخاصة للتوازن العام الفالراسي *Walrasian general equilibrium*، سيتمكن جميع وكلاء السوق من تحقيق خططهم للعرض والطلب. في هذه الحالة، تعتمد الخطط على الأسعار فقط. بدلاً من ذلك، لا يستطيع بعض (أو كل) وكلاء السوق تحقيق خططهم بالكامل. يتعين عليهم مراجعتها إلى الحد الذي ينتج عنه عدم توازن في الأسواق الأخرى والذي في كثير من الحالات يغذي السوق الذي حدث فيه التقنين لأول مرة. في هذا التوليف الكينزي، التوازن الفالراسي هو حالة افتراضية بحتة. العالم الحقيقي مليء بالترشيد، مثل طوابير الانتظار وأوقات الانتظار والظواهر الأخرى التي تتعارض مع افتراض الأسعار المرنة بالكامل. تكمن مشكلة التوليف الكينزي في أنه ليس نظرية عامة. إنه يفتقر إلى الأدوات التحليلية للتنبؤ متى وكيف وإلى أي مدى ستؤدي ترشيد الكمية إلى تعديلات الأسعار.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الكلي الحديث

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

الفكر الاقتصادي الكلي الحديث

1- النقديون

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كان علماء النقد هم العاملون الأساسيون في التفكير النقدي. تحت قيادة **ميلتون فريدمان**، قدموا معارضة فعالة للسياسة والنظرية الكينزية. لم يكن في نموذج دالة الاستهلاك الذي استخدمه الكينزيون في الخمسينيات أي دور للمال، ولم يأخذ في الاعتبار الأسعار أو مستوى الأسعار. تجلى هذا النقص الأولي في القلق بشأن المعروض النقدي والأسعار في السياسة القائمة على التحليل الكينزي. في اتفاقية مع وزارة الخزانة التي تطورت خلال الحرب العالمية الثانية، وافق بنك الاحتياطي الفيدرالي على شراء أي سندات ضرورية للحفاظ على سعر الفائدة عند مستوى ثابت. وبذلك، تخلى بنك الاحتياطي الفيدرالي عن السيطرة الكاملة على المعروض النقدي. جادل علماء النقد بأن عرض النقود لعب دورًا مهمًا في الاقتصاد ولا ينبغي أن يقتصر على دور الحفاظ على سعر الفائدة ثابتًا. وهكذا، كانت الصرخة الحاشدة لعلماء النقد الأوائل هي ***أن المال مهم***.

سرعان ما كان الكينزيون على استعداد للاتفاق مع علماء النقد على أن المال مهم، لكنهم شعروا أن علماء النقد يختلفون عنهم في الاعتقاد بأن المال فقط هو المهم. تم حل النقاش عن طريق التوليف الكينزي الكلاسيكي المحدث IS-LM، حيث افترض علماء النقد وجود منحنى LM غير مرن للغاية وافترض الكينزيون منحنى LM عالي المرونة. وهكذا، على الأقل من حيث عرض الكتب البيداغوجية، اجتمعت التحليلات النقدية والكينزية معًا في نموذج العام الكينزي الحديث IS-LM، والذي اختلفوا قليلاً حوله في بعض المعايير.

كان الاقتصاد الكلي الحديث نتيجة عمل الاقتصاديين من خلال النموذج الكينزي الحديث واكتشاف العديد من المشكلات، بعضها نظري بحت، وبعضها أصبح واضحًا مع فشل السياسة الكينزية الحديثة.

1-1- مشاكل تحليل نموذج IS-LM

يظل تحليل IS-LM جزءًا من مجموعة أدوات معظم خبراء الاقتصاد الكلي؛ يوفر الإطار الذي يستخدمه معظم الاقتصاديين في البداية في معالجة تحليل الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، بحلول الستينيات من القرن الماضي، تم استكشافها جيدًا في الأدبيات ووجدت نقصًا بعدة طرق. **أولاً**: أجبر التحليل على إطار عمل توازن ساكن مقارن. من وجهة نظر العديد من الاقتصاديين، فإن تحليل كينز يهتم - أو يجب أن يكون مهتمًا - بسرعة التعديل. كانوا يعتقدون أن كينز كان يجادل بأن آلية تعديل الدخل (المضاعف) حدثت بشكل أسرع من آليات تعديل السعر أو سعر الفائدة. فقد التحليل الساكن المقارن هذا الجانب لكينز.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ثانيًا: في تحليل IS-LM، يجب أن تحدث العلاقة المتبادلة بين القطاعين الحقيقي والاسمي من خلال سعر الفائدة ولا يمكن أن تحدث من خلال القنوات الأخرى. كان النقديون غير راضين عن هذا لأنهم اعتقدوا أن النقود يمكن أن تؤثر على الاقتصاد من خلال عدة قنوات. وكان العديد من الكينزيين غير راضين عن إطار العمل لأنه لم يلقي سوى القليل من الضوء على مشكلة التضخم، التي بدأت في الستينيات باعتبارها مشكلة اقتصادية خطيرة. **ثالثًا**: لم يكن تحليل الطلب على النقود المستخدم لاشتقاق منحنى LM قائمًا على نموذج التوازن العام؛ بدلاً من ذلك، تم افتراضه بطريقة مخصصة إلى حد ما. لم يدمج بالفعل القطاعات الاسمية والحقيقية. ولأنه لم يلتقط الدور الحقيقي للمال والقطاع المالي، فقد قلل من أهمية وظيفتهما. لقد جعل الأمر يبدو كما لو أن الانخفاض في مستوى السعر يمكن أن يؤدي إلى التوازن، في حين يعتقد معظم الاقتصاديين في الواقع أن انخفاض مستوى السعر سيجعل الأمور أسوأ وليس أفضل. ومع ذلك، تم اعتماد نموذج IS-LM. لقد كان مقبولا، وقد أدى وظيفته البيداغوجية جيدًا، كان أداة تقريبية وجاهزة، وقدم نظرة ثاقبة صحيحة بشكل عام للاقتصاد، وكان أفضل نموذج متاح.

ومع ذلك، أدى عدم الرضا عن التحليل الحالي إلى تحول العديد من خبراء الاقتصاد الكلي إلى نماذج أخرى في أبحاثهم. هذا ما أدى إلى انقسام. بينما ظل تحليل IS-LM هو النموذج الرئيسي للطلاب الجامعيين في السبعينيات والثمانينيات، بدأ بحث الخريجين في التركيز على قضايا مختلفة تمامًا. بحلول أوائل التسعينيات، كان التغيير في التركيز يتحول إلى الدورات الجامعية. المناقشات النظرية الحديثة في الاقتصاد الكلي ليس لها علاقة كبيرة بأشكال منحنيات IS-LM. بدلاً من ذلك، فهم يتعاملون مع قضايا الاقتصاد الكلي من منظور الاقتصاد الجزئي، ويتعاملون مع قضايا مثل سرعة تعديل الكمية والسعر. بمعنى آخر، جادل العديد من باحثي الاقتصاد الكلي في السبعينيات والثمانينيات بأنه يجب علينا تخطي مجال IS-LM الكينزي والعودة إلى النقاش حول الاقتصاد الكلي، كما كان موجودًا في الثلاثينيات، عندما تم تأطير القضايا في مصطلحات الاقتصاد الجزئي. وهكذا، بدءًا من السبعينيات، رأينا رد فعل ضد الفكر الاقتصاد الكينزي.

1-2- صعود الاقتصاد الكلي الحديث

أدى تركيز النظرية النقدية على التضخم إلى جعلها في المقدمة في السبعينيات حيث زاد التضخم بشكل كبير. في هذا الوضع، فقدت السياسات والنظرية الكينزية أفضليتها. ثبت أن تنفيذ السياسة المالية صعب للغاية من الناحية السياسية؛ تم اتخاذ قرارات الإنفاق والضرائب لأسباب أخرى غير عواقبها الاقتصادية الكلية. أصبحت السياسة النقدية هي اللعبة الوحيدة في الميدان، لكن النماذج الكينزية لم تتضمن التأثيرات التضخمية المحتملة للسياسة النقدية، وبالتالي لم تكن مناسبة تمامًا للتعامل مع مناقشات السياسة النقدية. لذلك كان هناك تحرك بعيدًا عن النماذج الاقتصادية الكينزية لصياغة السياسة.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

في الوقت نفسه، كان هناك ابتعاد عن النماذج الكينزية المبنية على أسس نظرية. وبينما حاول الاقتصاديون تطوير الأسس الدقيقة لتلك النماذج، وجدوا أنهم لا يستطيعون القيام بذلك في سياق نهج الاقتصاد الجزئي المعياري للتوازن العام. هذه الرغبة في المؤسسات الصغيرة تستحق بعض التعليق، لأنها مهمة في فهم الحركة بعيدًا عن الاقتصاد الكلاسيكي الحديث وإلى اقتصاديات بناء النماذج الانتقائية الشكلية الحديثة.

لا يتناسب الاقتصاد الكلي الكينزي مع القالب الكلاسيكي الحديث، وبالتالي يمكن اعتباره خطوة في الاتجاه بعيدًا عن الكلاسيكية الحديثة والانتقائية التي تميز الاقتصاد الحديث. يبدأ بتحليل العلاقات التبادلية بين المجاميع بدلاً من تطوير هذه العلاقات من المبادئ الأولى. وبالتالي، كان لها دائمًا وجود نظري ضعيف، وكان دورها الأساسي بمثابة دليل تقريبي وجاهز للسياسة. تمت إضافة الوحدات الجزئية إلى الاقتصاد الكلي خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث بدت مناسبة، ولكن لم تُبذل أي محاولة لتطوير نماذج الاقتصاد الكلي من المبادئ الأولى. كان الاقتصاد الكلي موجودًا ببساطة - تحليل منفصل مع القليل من الارتباط المباشر بنظرية فالراسية *Walrasian theory* التي كانت في صميم الاقتصاد الجزئي النظري.

1-3- الاقتصاد الكلي المبني على التحليل الجزئي

في السبعينيات، بدأ الاقتصاديون، في محاولة لإصلاح هذه المشكلة، بوضع الوحدات الجزئية للاقتصاد الكلي من خلال محاولة ملاءمة النماذج الكينزية في نموذج التوازن العام الكلاسيكي الحديث. لقد فعلوا ذلك لسببين: **أولاً** للاكتمال النظري، **وثانيًا** القدرة على توسيع النموذج ليشمل التضخم في التحليل. أثناء قيامهم بذلك، اكتشفوا أن النماذج الكينزية انهارت عندما تم تطبيق المبادئ الكلاسيكية الحديثة عليها. كان الاقتصاد الكلي الكينزي، الاقتصاد الكلي التقليدي للكتب البيداغوجية، غير متسق مع الاقتصاد الجزئي الذي يتم تدريسه.

أحدثت أدبيات أسس الاقتصاد الجزئي طرقًا جديدة للنظر إلى البطالة. في حين صور التحليل الكينزي البطالة على أنها ظاهرة توازن حيث لا يستطيع الأفراد العثور على وظائف، صورت أدبيات الوحدات الجزئية البطالة على أنها ظاهرة مؤقتة - نتيجة تفاعل تدفق العمال المغادرين للعمل والعمال الجدد الذين يدخلون. وجادلت بأن التدفقات المشتركة بين القطاعات كانت سببًا مهمًا للبطالة وأن هذه التدفقات كانت نتيجة طبيعية لعمليات اقتصادية ديناميكية. بالنسبة للنهج الجديد للمؤسسات الصغيرة للاقتصاد الكلي، *كانت البطالة قضية اقتصادية جزئية، وليست قضية اقتصادية كلية.*

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

جادل اقتصاديو الوحدات الجزئية بأنه لفهم البطالة والتضخم، يجب على الاقتصاديين النظر في قرارات الاقتصاد الجزئي للأفراد والشركات وربط هذه القرارات بظواهر الاقتصاد الكلي. أصبحت نظرية البحث، وهي دراسة الاختيار الأمثل للفرد في ظل عدم اليقين، موضوعًا مركزيًا للاقتصاد الكلي، كما فعلت مجموعة متنوعة من نماذج التعديل الديناميكي الجديدة. عندما بدأ الباحثون في التركيز أكثر فأكثر على هذه النماذج، ركزوا بشكل أقل على نماذج IS-LM. كانت نماذج الوحدات الجزئية الأولية عبارة عن نماذج توازن جزئي، ولكن بمجرد فتح صندوق الوحدات الجزئية، احتاج الاقتصاديون إلى استنباط طريقة ما للجمع بين الأسواق المختلفة. كان الخيار الواضح هو استخدام نماذج التوازن العام. وبالتالي، فإن تحليل التوازن العام، الذي رأيناه سابقا، أصبح النموذج المركزي للاقتصاد الجزئي، وقد تم إدخاله في الاقتصاد الكلي جنبًا إلى جنب مع أدبيات الوحدات الجزئية.

تم ترسيخ أدب الوحدات الجزئية في وعي المهنة في أوائل السبعينيات من خلال تنبؤاتها الدقيقة حول التضخم. جادل المدافعون عن نهج الوحدات الجزئية على أسس نظرية أن منحنى فيليبس - وهو منحنى يظهر المقايضة بين التضخم والبطالة - كان مجرد ظاهرة قصيرة الأجل، وبمجرد أن يصبح التضخم مبنيًا على التوقعات، ستختفي مقايضة البطالة والتضخم. سيكون منحنى فيليبس طويل المدى قريبًا من الوضع الرأسي وسينجذب الاقتصاد نحو المعدل الطبيعي للبطالة.

كانت الآثار المترتبة على سياسة نهج الوحدات الجزئية الجديدة قوية نسبيًا. أزالت تحليلاته إمكانية تأثير الحكومة على المعدل الطبيعي للبطالة طويلة الأمد من خلال السياسة النقدية والمالية التوسعية. ستنجح محاولات القيام بذلك على المدى القصير من خلال خداع العمال مؤقتًا، لكن السياسة التوسعية ستؤدي ببساطة إلى حدوث تضخم على المدى الطويل. وفقًا للاقتصاد الجزئي الجديد، كانت محاولة الحكومة لتقليل البطالة إلى ما دون معدلها الطبيعي سبب التضخم في أواخر السبعينيات.

ومع ذلك، لم يتم استبعاد السياسات النقدية والمالية الكينزية تمامًا. من الناحية النظرية على الأقل، لا يزال من الممكن استخدامها مؤقتًا لتخفيف الدورات. وهكذا، في أوائل السبعينيات، نشأ حل وسط بين الكينزيين والمدافعين عن نهج الوحدات الجزئية لاقتصاديات الاقتصاد الكلي: على المدى الطويل، يكون النموذج الكلاسيكي صحيحًا؛ سوف ينجذب الاقتصاد إلى معدله الطبيعي. ومع ذلك، على المدى القصير، نظرًا لأنه يُفترض أن يقوم الأفراد بتعديل توقعاتهم ببطء، يمكن أن يكون للسياسات الكينزية بعض التأثير.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

2- ظهور الاقتصاد الكلاسيكي الجديد *New Classical Economics*

في منتصف السبعينيات ظهر مصطلح التوقعات العقلانية (الرشيدة) لأول مرة في أفق الاقتصاد الكلي. كانت فرضية التوقعات الرشيدة نتيجة ثانوية لتحليل الاقتصاد الجزئي لتشارلز هولت (*Charles C. Holt*) (1921)، وفرانكو موديغلياني (*Franco Modigliani*) (1918) ، وجون موث (*John Muth*) (1930)، وهربرت سيمون (*Herbert Simon*) (1916)، الذين كانوا يحاولون تفسير سبب ذلك. لا يبدو أن الناس يتحسنون بالطريقة التي افترضها الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. كان عملهم يشرح بواسطة النماذج الديناميكية ما أسماه سيمون *Simon* السلوك "المرضي". وهذا هو سبب عدم توافق سلوك الشركات مع نماذج الاقتصاد الجزئي. جون موث قلب هذا العمل رأساً على عقب فكتب ما يلي:

يُقال أحياناً أن افتراض العقلانية في الاقتصاد يؤدي إلى نظريات غير متسقة مع الظواهر المرصودة أو غير كافية لتفسيرها، خاصة التغييرات بمرور الوقت ... تستند فرضيتنا إلى وجهة نظر معاكسة تمامًا: أن النماذج الاقتصادية الديناميكية لا تفترض ما يكفي من العقلانية.

أكد موث أنه من المعقول عند النمذجة، الافتراض أنه نظرًا لأن التوقعات تنبئ بأحداث مستقبلية، فإنها ستكون متسقة بشكل أساسي مع النظرية الاقتصادية ذات الصلة. كما كتب سيمون، "[موث] سيقطع المعضلة. فبدلاً من التعامل مع عدم اليقين من خلال تطوير نموذج عملية اتخاذ القرار، كان سيفعل إلى الأبد - إذا كانت فرضيته صحيحة - يجعل العملية غير ذات صلة ".

مع افتراضه لـ "العقلانية الديناميكية"، حول موث عدم التوازن إلى توازن. تمامًا كما استخدم الكتاب الكلاسيكيون المحدثون العقلانية لضمان تحقيق أمثلية فردية ثابتة أو للتأكد من أن الفرد ينتقل إلى تماس في خط ميزانيته ومنحنى السواء، استخدمه موث للتعبير عن أمثلية فردية "ديناميكية" - لتعيين الفرد على منحنى السواء بين الزمن. طالما أن الجهات الفاعلة الخاصة في الاقتصاد تتكيف على النحو الأمثل مع المعلومات المتاحة (وليس هناك سبب وجيه لافتراض عكس ذلك)، فإنها ستكون دائمًا على مسار التعديل الأمثل.

على الرغم من أن موث كتب مقالته في عام 1961، إلا أن افتراض التوقعات الرشيدة لم يلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد حتى تم تبنيه من قبل روبرت لوكاس (*Robert Lucas*) في الاقتصاد الكلي وتم دمجه مع العمل الذي يتم القيام به في أسس الاقتصاد الجزئي للاقتصاد الكلي. ضربت فرضية التوقعات الرشيدة في قلب التسوية بين الاقتصاديين في الوحدات الجزئية والكينزيين، لأنها اعتبرت أن الناس لم يعدلوا توقعاتهم تجاه التوازن على مراحل. يمكنهم اكتشاف النموذج الاقتصادي الأساسي والتعديل على الفور، وسيكون من المفيد لهم القيام بذلك. بافتراض أن الناس لديهم توقعات رشيدة، فإن أي شيء سيحدث على المدى الطويل

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

سيحدث على المدى القصير. لأنه في التسوية الكينزية-الوحدوية الجزئية، كانت فعالية السياسة النقدية والمالية تعتمد على توقعات غير صحيحة، كانت فرضية التوقعات الرشيدة مدمرة. من وجهة النظر الجديدة، إذا كانت السياسة الكينزية غير فعالة على المدى الطويل، فهي غير فعالة على المدى القصير.

في منتصف السبعينيات، اشتعلت التوقعات الرشيدة في الاقتصاد الكلي، وكانت هناك مناقشات مهمة حول عدم فعالية السياسة وعدم قابلية السياسة النقدية والمالية من النوع الكينزي. سرعان ما أصبح هذا العمل النامي في التوقعات الرشيدة يُعرف باسم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، لأن استنتاجاته السياسية كانت مشابهة لوجهات النظر الكلاسيكية السابقة. بحلول أواخر السبعينيات، بدا للكثيرين أن مستقبل الاقتصاد الكلي يكمن في التفكير الكلاسيكي الجديد وأن الاقتصاد الكينزي قد انتهى.

كان أحد التأثيرات الدائمة للكلاسيكيات الجديدة على الاقتصاد الكلي هي مساهمتها في نظرية نمذجة الاقتصاد الكلي. طور الكينزيون نماذج الاقتصاد الكلي إلى مستوى عالٍ من التطور في عمل الاقتصاديين مثل جان تينبيرجن (*Jan Tinbergen*) (1903-1994) ولورنس كلاين (*Lawrence Klein*) (1920). في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، لم تكن للعديد من هذه النماذج القياس-اقتصادية تنبؤًا جيدًا بالحركات المستقبلية في الاقتصاد، وبدأ العديد من الاقتصاديين يفقدون الثقة بها. حدد روبرت لوكاس، أحد قادة النماذج الكلاسيكية الجديدة، سببًا واحدًا لضعف تنبؤات هذه النماذج، في حجة أصبحت تُعرف باسم نقد لوكاس لنماذج الاقتصاد القياسي. وقال إن تصرفات الأفراد تعتمد على السياسات المتوقعة؛ لذلك سيتغير هيكل النموذج عند استخدام السياسة. ولكن إذا تغير الهيكل الأساسي للنموذج، فإن السياسة المناسبة ستتغير ولن يكون النموذج مناسبًا. وبالتالي من غير المناسب استخدام نماذج الاقتصاد القياسي للتنبؤ بآثار السياسة المستقبلية.

كانت استجابة الغالبية لتغيير وجهة نظرهم حول النماذج: كانت النماذج أدوات عملية توفر نظرة ثاقبة حول أسئلة سياسية معينة؛ يمكن أن يكون هناك عدد من النماذج المختلفة التي يمكن استخدامها كلما بدا أنها تنطبق؛ لم تكن هناك حاجة إلى وجود اتساق واسع بين جميع النماذج. وهكذا تقدم الكتب البيداغوجية الحديثة نموذج IS-LM كأداة عمل، وليس كشيء مشتق من أسس دقيقة صارمة. اختلف هذا النهج في النمذجة بشكل كبير عن النهج الكلاسيكي الجديد، الذي رأى جميع النماذج، من حيث المبدأ تتطور من الافتراضات الأساسية للاقتصاد الجزئي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

3- الاقتصاد الكينزي الجديد وفشل التنسيق *New Keynesian Economics*

عمل الاقتصاديون المعاصرون الآخرون على تطوير أسس الاقتصاد الكلي من المحاكاة والتعقيد والنماذج القائمة على الأعوان والتي تم فيها تضمين الخصائص المؤسسية داخل الأعوان، ومن ثم، من خلال عمليات المحاكاة، اكتشف المرء الاستراتيجيات التي ستستمر. أدى هذا العمل إلى مجموعة جديدة، تسمى الكينزيون الجدد (*new Keynesians*)، الذين جادلوا بإمكانية تطوير أساس جديد للاقتصاد من النمط الكينزي. ورأوا أن هناك حاجة إلى الأسس الكلية للاقتصاد الجزئي بقدر الحاجة إلى أسس الاقتصاد الجزئي. هؤلاء الاقتصاديون المعاصرون على استعداد تام لقبول النقد الكلاسيكي الجديد للنموذج الكينزي المحدث، لكنهم يجادلون بأنه لا يوجد شيء متناقض بطبيعته بين الاقتصاد الكينزي والتوقعات الرشيدة. وهذا يقودهم إلى الاعتقاد بأن الاستجابة المناسبة للكلاسيكية الجديدة لا ينبغي أن تكون اشتقاق وحدات جزئية أكثر واقعية من الناحية المؤسسية من أجل الاقتصاد الكلي. بدلاً من ذلك، يجادلون بأن المفتاح لفهم الاقتصاد الكلي الكينزي هو إدراك الحاجة إلى الوحدات الكلية من أجل الاقتصاد الجزئي. لا يمكن للمرء تحليل اختيارات العون التمثيلي بشكل مستقل عن سياق الاقتصاد الكلي الذي يتم من خلاله اتخاذ هذه الخيارات. لا يمكن اشتقاق دالة الإنتاج الكلي من دالة الإنتاج في المؤسسة، ويمكن أن يتغير الإنتاج بشكل كبير لأسباب متنوعة، وكلها تتعلق بإخفاقات التنسيق. وهم يؤكدون أن القرارات الفردية تكون متوقفة على قرارات الآخرين المتوقعة وأن الاقتصادات من المرجح أن تقع في ألغاز التوقعات.

ومن ثم يمكن لمجتمع من الأفراد العقلانيين أن يجد نفسه في معضلة توقع حيث يتخذ جميع الأفراد قرارات عقلانية (رشيدة)، لكن النتيجة الصافية لتلك القرارات العقلانية الفردية تكون غير عقلانية اجتماعيًا. وفقًا للكينزيين الجدد، يؤدي افتراض التوقعات العقلانية إلى الاستنتاج الكلاسيكي الجديد بأن السياسة النقدية والمالية غير فعالة إلا إذا تم دمجها مع افتراض أن جميع الأسواق واضحة عند مستوى الإنتاج المطلوب بشكل جماعي. لكنهم يجادلون بأن هذا افتراض مخصص، وليس شيئًا يُتبع منطقياً من التحليل.

على سبيل المثال، قد يتوقع الأفراد بشكل جماعي أن الطلب سيكون منخفضًا ويتم إنتاج القليل بشكل جماعي بسبب هذا التوقع: العرض منخفض لأن الطلب المتوقع منخفض. ما لم يكن هناك نظام تنسيقي للتوقعات بحيث عندما يخفض شخص ما توقعاته للطلب، توجد آلية ما لتعويض تأثير هذا الانخفاض في التوقعات على قرار العرض للفرد، سيكون العرض منخفضًا جدًا لأن الطلب الذي كان متوقعًا أيضًا قليل. هذا هو الافتراض، أن الاقتصاد سوف يتوازن حتمًا عند التوازن المرغوب بشكل جماعي، وليس افتراض التوقعات العقلانية التي لا يمكن أن يقبلها الكينزيون الجدد.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

معظم الأعمال الكينزية الجديدة مجردة للغاية ونظرية، تبدأ بنماذج نظرية الألعاب المجردة وتثبت أن التوازن المتعدد ممكن.

إن إحياء الاهتمام النظري بالاقتصاد الكينزي لا يعني أن ما كان يُعرف بالسياسات الاقتصادية الكينزية قد استعاد مكانته السابقة. في السبعينيات، كان هناك قلق متزايد بشأن ما إذا كانت السياسة النقدية والمالية أدوات فعالة سياسياً، حتى لو كانت فعالة من الناحية النظرية. جادل العديد من الكينزيين بأن السياسة النقدية والمالية كان من المستحيل استخدامها سياسياً وأن السياسة، وليست المبادئ الاقتصادية السليمة، كانت تحدد حجم العجز ونمو المعروض النقدي.

سرعان ما أصبحت الحجج بين الكينزيين الجدد والكلاسيكيين الجدد معقدة. ومن المهم الإشارة إلى أن معظم أبحاث الاقتصاد الكلي الحديثة ومعظم تدريبات الباحثين في الاقتصاد الكلي تتكون من اكتساب الخلفية التقنية اللازمة لفهم النقاش الحديث.

4- العودة إلى النمو والعرض

أثر الاقتصاد الكلاسيكي الجديد بشكل ملحوظ على الاقتصاد الكلي، لكنه لم يقدم دليلاً أكبر على نظرياته من الاقتصاد الكلي الكينزي. كانت البيانات التجريبية ببساطة غير كافية لتقديم أي إجابات. في تلك المرحلة، توقف الاقتصاديون الكليون عن النظر في قضايا دورة الأعمال وبدأوا في تركيز الاقتصاد الكلي على النمو. يتناسب هذا مع أحداث ذلك الوقت، حيث نما الاقتصاد الأمريكي خلال التسعينيات ولم يشهد دورة أعمال.

بدأ تحليل النمو بالرجوع إلى نموذج النمو لسولو *Solow*، الذي تم تطويره في الخمسينيات من القرن الماضي كرد فعل لنموذج هارود-دومار *Harrod-Domar*. كان هذا النموذج قد جادل بأن النمو كان بمثابة حد السكين وأنه ما لم يكن الاقتصاد محظوظًا للغاية، فمن المحتمل أن يسقط في ركود. طعن نموذج Solow في هذا الاستنتاج من خلال القضاء على افتراض نسبة رأس المال/العمالة الثابتة؛ وأظهر أن الاقتصاد سيعود دائمًا إلى مسار نمو متوازن. كان الاقتصاد مستقرا وليس غير مستقر. ركز نموذج نمو Solow، المعروف أيضًا باسم نموذج النمو الكلاسيكي الجديد، بشكل كامل على العرض؛ الطلب لم يلعب أي دور في تحديد الناتج. وجده الكلاسيكيون الجدد يلبي رغبتهم وقاموا بتطويره أكثر عندما حاولوا شرح سبب اختلاف معدلات النمو بين البلدان.

أدت حركة الاقتصاد الكلي نحو التركيز على النمو إلى تغيير طبيعة الاقتصاد الكلي. كانت نماذج النمو نماذج قائمة على العرض: لم يكن للطلب دور فيها. وهكذا، عندما أصبحت نماذج النمو أكثر بروزًا، أصبحت

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

النماذج الكينزية أقل شهرة. نظرًا لأن نماذج النمو هذه شقت طريقها أولاً إلى الكتب الوسيطة ثم إلى الكتب التمهيدية، فقد تلاشى ارتباط الاقتصاد الكلي بالاقتصاد الكينزي، وبدلاً من ذلك أصبحت نظرية كمية النقود ونظريات النمو محور علم الاقتصاد الكلي الحديث. تم استكمال نظرية النمو الكلاسيكية بنظرية النمو الداخلي الجديدة. في نظرية النمو الداخلي، لم يكن التغيير التكنولوجي يعتبر شيئًا يحدث خارج النموذج الاقتصادي؛ كان داخليًا للنموذج. كان نتيجة طبيعية للاستثمار في البحث والتطوير. سمحت نظرية النمو الداخلي بزيادة العوائد لتطغى على العوائد الحدية المتناقصة، وقد تكون نتيجة ذلك نموًا مستمرًا وعدم وجود حركة نهائية إلى الحالة الثابتة. وهذا ما أعاد الاقتصاد الكلي السائد إلى التفاؤل، وليس التشاؤم.

أدى التركيز على النمو إلى إزاحة الكثير من الاقتصاد الكلي الكينزي. لا تزال النماذج من النوع الكينزي مستخدمة، ولكن تم التقليل من أهمية المضاعف وتم التقليل من أهمية أي مناقشة لسياسة الطلب. كان من المقرر استخدام السياسة النقدية لمنع التضخم؛ كانت السياسة المالية غير عملية، وكان التركيز الحقيقي للسياسة يتعلق بحوافز جانب العرض.

ولكن ظهرت أسئلة أيضًا حول نموذج نمو Solow: فهو لا يتناسب تمامًا مع الأحداث التجريبية. ساعد تعديلان في حل هذه المشكلة: تم تعديلها واستبدالها بنظرية نمو جديدة تركز على التكنولوجيا وتعود إلى سميث.

5- اقتصاديو ما بعد الكينزية *Post Keynesian Economists*

رأى كينز نظريته كنقد للاقتصاد الكلاسيكي الجديد. في الأربعينيات وأوائل الخمسينات من القرن العشرين، تحدث الناس عن "الثورة الكينزية". كما رأينا سابقا، اختار الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون بشكل انتقائي بعض الأفكار من نظرية كينز العامة وقاموا بوضع هذه الأفكار وتطويرها حتى عام 1970، كان الاقتصاديون الكلاسيكيون الأرثوذكس ينظرون إلى أفكار كينز على أنها مجرد حالة خاصة للنظرية الكلاسيكية الحديثة الأكثر عمومية.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أعادت مجموعة من الاقتصاديين إحياء أفكار كينز التي لم تكن متوافقة مع الاقتصاد الكلاسيكي الحديث. لقد دمجوا هذه الأفكار مع نظريات ميشال كاليكي *Michal Kalecki*، وجوان روبنسون *Joan Robinson*، وبييرو سرافا *Piero Sraffa* وأعادوا تأكيد الجانب الراديكالي للتقاليد الكينزية فيما أصبح الآن مدرسة جديدة للاقتصاد تُعرف باسم "اقتصاديات ما بعد كينز".

يهتم أتباع ما بعد كينيز بالنمو الاقتصادي. تبدأ جميع نظريات النمو الاقتصادي تقريبًا بصيغة نمو هارود-دومار "*Harrod-Damar*"، $G = s/v$، حيث G هو معدل النمو، s هو الميل المتوسط إلى الادخار (أو

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

نسبة الادخار إلى الدخل القومي والإنتاج) و ν هي نسبة رأس المال/الناتج (أو متوسط عدد وحدات رأس المال المطلوبة لإنتاج وحدة واحدة من الناتج). لشرح هذه الصيغة، يمكننا أن نبدأ بافتراض مبسط مفاده أن الطلب يساوي العرض في كل سوق وكذلك في الاقتصاد الكلي. هذا يعني أن كل المدخرات في الاقتصاد سوف تتجسد تلقائيًا في السلع الرأسمالية المنتجة حديثًا. في ظل هذا الافتراض، فإن نسبة الادخار إلى الدخل s، ستكون تلقائيًا هي نفسها نسبة الاستثمار إلى الدخل، أو نفس نسبة الزيادة في مخزون رأس المال (أي الاستثمار) إلى الدخل.

ومع ذلك، فإن زيادة رأس المال تزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد. لذلك، إذا كانت جميع الأسواق ستبقى في حالة توازن، فيجب استخدام كل الطاقة الإنتاجية ويجب أن يكون الإنتاج والدخل أكبر مما كان عليه في الفترة السابقة. يعبر معدل النمو عن حجم هذه الزيادة الضرورية في الإنتاج والدخل، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الدخل.

إذا كانت ν نسبة رأس المال/الناتج، أي إذا كان كل دولار من الاستثمار الجديد سيؤدي إلى زيادة في مخزون رأس المال يكفي فقط لإنتاج دولار واحد من الناتج الإضافي، فإن المبلغ الإجمالي بالدولار للقدرة الإنتاجية الإضافية (ومن ثم، وفقًا لافتراضاتنا، فإن الإنتاج والدخل الجديدان) سيكون مساويًا للادخار الإجمالي. لذلك، في ظل هذا الافتراض، سيكون معدل النمو هو نفسه الميل المتوسط للادخار.

إذا كانت ν هي اثنين، إذا زادت القدرة على الإنتاج بمقدار دولار واحد فقط من السلع الجديدة مقابل كل زيادة قدرها دولاران في المخزون الرأسمالي، فإن المبلغ الإجمالي للادخار سيزيد القدرة الإنتاجية بمقدار نصف قيمتها بالدولار. وبالتالي، في ظل هذا الافتراض، يجب تقسيم الميل المتوسط للادخار على اثنين للحصول على معدل نمو الاقتصاد.

نموذج هارود-دومار *Harrod-Damar* ليس نظرية. بل هو مجرد إطار مفاهيمي يستطيع الاقتصاديون من خلاله أن يدرسوا من الناحية الكمية العلاقات بين متغيرات الادخار والاستثمار ورأس المال والناتج والدخل ومعدل النمو. يتم استخدام الإطار العام من قبل الاقتصاديين من جميع مدارس الفكر تقريبًا. يستخدم الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون، على سبيل المثال، هذا الإطار لإظهار أن ركائز الأيديولوجية الرأسمالية في صميم نظريتهم (أي الآلية، والكفاءة، ونظرية الإنتاجية الحدية للتوزيع) كلها صالحة لاقتصاد ينمو عبر الزمن. بالنظر إلى التفضيلات المحددة خارجيًا (والتي هي جنبًا إلى جنب مع توزيع الدخل، تحدد الادخار)، ووظائف الإنتاج المحددة خارجيًا وهبات الموارد (التي تحدد، جنبًا إلى جنب مع التفضيلات وتوزيع الدخل، كمية الإنتاج وتكوينه)، مع مجموعة من الافتراضات غير الواقعية، يمكن للمرء أن يوضح كيف

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

يتكيف الاقتصاد تلقائيًا مع معدل نمو التوظيف الكامل المناسب. يمكن للمرء أيضًا أن يوضح كيف يستخدم معدل النمو هذا الموارد بكفاءة وكيف تحصل كل فئة من عوامل الإنتاج (الموارد الطبيعية، العمالة، ورأس المال) على مكافأة تساوي إنتاجيتها الحدية.

العرض بأكمله عبارة عن تمرين تجريدي في المنطق التحليلي. "الوقت" المتضمن هو "الوقت المنطقي" وليس الوقت الحقيقي. تُعرَّف الفترة الزمنية بأنها طويلة بما يكفي لجميع العلاقات المنطقية والرياضية للتوصل إلى الطريقة التي يريدها الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن يعملوا بها.

على النقيض من ذلك، فإن نظرية ما بعد الكينزية تهتم بالاقتصاد الحقيقي الموجود في وضع تاريخي ملموس ويتكيف مع القوى غير المتوازنة مع عملية تحدث في الوقت الحقيقي والتاريخي. يعتمد التعديل، من بين أمور أخرى، على كيفية تفسير الأعوان الاقتصاديين للماضي وما يتوقعونه في المستقبل. لا تعتمد دقة توقعاتهم على مدى كفاية تقييمهم للماضي والحاضر فحسب، بل تعتمد أيضًا على توافق قراراتهم أو عدم توافقها، بناءً على هذه التوقعات، مع قرارات مئات الآلاف من الأعوان الاقتصاديين الآخرين الذين هم معهم مترابطة اقتصاديًا. وبالتالي، يمكن لرجل الأعمال أن يكون على دراية كبيرة، وأن يقوم بحسابات دقيقة للغاية واستثمارات حذرة للغاية، لكن نجاح هذه الاستثمارات سيعتمد دائمًا جزئيًا على القرارات التي يتم اتخاذها في وقت واحد من قبل المنافسين والموردين والعملاء، بالإضافة إلى العوامل الأخرى التي لا يمكن توقعها. قد يتصرف المنافسون أو الموردون أو العملاء بناءً على التوقعات بناءً على معرفة أقل، أو قد يتصرفون بشكل غير عقلاني تمامًا. في هذه الحالات، قد تكون حتى توقعات رائد الأعمال الأكثر دقة حول المستقبل خاطئة.

على وجه الخصوص، باتباع نظريات كينز وكاليكي، حلل ما بعد الكينزيون العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي. في صياغة نيكولاس كالدور، نفترض مرة أخرى أن الادخار يساوي الاستثمار. في صياغة كينز، كانت s هي "الميل للادخار، بينما كان S و Y يمثلان الادخار والدخل لفترة واحدة". وبالتالي، كانت S = sY هي "وظيفة الادخار"، التي تحدد مدى تباين الادخار مع التغيرات في الدخل. قسّم كالدور دخل الاقتصاد إلى فئتين: دخل العمال، ويتكون من الأجور والرواتب التي يتلقاها عملهم المؤدى، ودخل الرأسماليين، الذي يتكون من الإيجار والفوائد والأرباح والأرباح المتلقاة من ملكيتهم لوسائل الإنتاج. الآن، بدلاً من وظيفة الادخار الكينزية، لدينا:

$$S= s_w Y + (s_p - s_w)P.....(1)$$

حيث s_w هو الميل إلى الإدخار للعمال، s_p هو الميل للإدخار لدى الرأسماليين، وP هو الأرباح. على افتراض أن الاستثمار يساوي الادخار، لأنه يجب أن يكون في حالة توازن، لدينا:

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

$$I = s_w Y + (s_p - s_w)P.....(2).$$

يمكننا قسمة هذه المعادلة على Y وإعادة ترتيب الحدود، فيصبح لدينا:

$$P/Y=[(1/ s_p - s_w)*I/Y]- s_w/(s_p - s_w).....(3)$$

جادل الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن العمال يعيشون على الكفاف أو بالقرب منه، وبالتالي يجب أن يستهلكوا كل دخلهم. وهكذا، اعتقدوا أن الرأسماليين يقومون بكل الادخار. إذا افترضنا هذا، فإن $s_w = 0$. إذا افترضنا كذلك أن الرأسماليين يتلقون قدرًا كبيرًا من الدخل بحيث يكون الاستهلاك جزءًا غير مهم من دخلهم، وبالتالي فهم يوفرون كل دخلهم تقريبًا، يمكننا تقريب هذا الافتراض عندما $s_p = 1$. إذا كانت $s_w = 0$ و $s_p = 1$ ، فإن المعادلة السابقة تختزل إلى:

$$P/Y=I/Y$$

تتمتع هذه الصيغة بميزة إظهار العلاقة الأساسية في الاقتصاد الرأسمالي بين معدل الاستثمار وحصة الرأسماليين من الدخل القومي (أي حصة الربح). كلما ارتفع مستوى الاستثمار، زادت حصة دخل الرأسماليين وانخفضت حصة دخل العمال.

الصيغة الأكثر واقعية هي افتراض أن ميل الرأسمالي للادخار أقل من واحد. في هذه الحالة، تصبح المعادلة (3) على الشكل:

$$P/Y=1/s_p*1/Y$$

باستخدام هذه الصيغة، فإننا نعد أحد أهم استنتاجات اقتصاديات ما بعد الكينزية. بالنسبة لمستوى معين من الاستثمار، كلما انخفض ميل الرأسماليين إلى الادخار، زادت حصتهم في الدخل القومي وانخفضت حصة العمال. وهذا يتعارض مع الأسطورة القديمة القائلة بأن الرأسماليين يتمتعون بدخل مرتفع بسبب الألم الضروري لهم للادخار. في هذه الصيغة، نرى أنه كلما قل ادخارهم، زادت حصتهم من الدخل. تأتي هذه النتيجة المتناقضة من وجهة نظر ما بعد الكينزية لمحددات الاستثمار والادخار. يقال إن الاستثمار تحدده توقعات الرأسماليين حول الربحية المستقبلية للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى تفاؤلهم العام أو تشاؤمهم بشأن المستقبل. من ناحية أخرى، يتغير الوضع بشكل سلبي إلى حد ما استجابة للتغيرات في مستوى الدخل.

وهكذا، نرى أنه إذا كان الرأسماليون متفائلين جدًا بشأن المستقبل وقرروا زيادة مستوى الاستثمار، فإن هذا الاستثمار سيحفز نموًا في الإنتاج والدخل (وفي حصة دخل الرأسماليين). مع نمو دخل الرأسماليين، تنمو مدخراتهم. ستستمر هذه العملية حتى يصبح نمو دخل الرأسماليين كافياً لتحقيق

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

مدخرات جديدة من شأنها أن تعوض الزيادة في الاستثمار لخلق توازن كينز. إذا كان ميل الرأسماليين للادخار مرتفعًا جدًا، فلن يتطلب الأمر سوى زيادة صغيرة نسبيًا في دخلهم لتحقيق المقدار المطلوب من الادخار. إذا كان ميلهم للادخار منخفضًا جدًا، فسيتطلب الأمر زيادة كبيرة نسبيًا في دخلهم لتحقيق التوازن في مستوى الادخار.

وبالتالي، نظرًا للتوقعات بشأن المستقبل ومستوى الاستثمار الناتج، كلما زاد إسراف الرأسماليين في إنفاق دخلهم على استهلاكهم الخاص، زادت حصتهم في ذلك الدخل القومي. يؤدي السلوك المقتصد والممتنع إلى خفض نصيبهم من الدخل القومي. إن وجهة النظر الكلاسيكية الحيثة، التي يعود تاريخها على الأقل إلى ناساو سينيور *Nassau Senior*، بأن عدم فائدة السلوك المتعافى يبرر أخلاقياً الدخل المرتفع للرأسماليين قد انقلب رأساً على عقب هنا.

يمكن رؤية أهمية وظيفة الاستثمار المستقل لنظرية ما بعد الكينزية في دراسة الآثار المترتبة على التوقعات الأكثر تفاؤلاً. إذا كان الرأسماليون، لأي سبب من الأسباب، أكثر تفاؤلاً، فهذا يدل على رغبة أكبر في زيادة تراكم رأس المال لأي معدل ربح (متوقع) معين. ستكون النتيجة ارتفاع معدل الربح ومعدل النمو. يمكن تقديم تفسيرين لهذه النتيجة. **أولاً**: إذا كان الاقتصاد يعمل بكامل طاقته قبل التغيير في التوقعات، فإن الزيادة في الطلب الناتجة عن التوقعات الأكثر تفاؤلاً ستزيد من مستوى السعر. سيؤدي ارتفاع مستوى السعر إلى تحويل الدخل الحقيقي من العمال إلى الرأسماليين - بافتراض أجر اسمي ثابت، أو واحد على الأقل يستجيب بأقل من الأسعار. هذا هو أساس نظرية التوزيع في كالدور، يجب أن يرتفع مستوى السعر بدرجة كافية لزيادة حصة الأرباح بحيث يمكن أن ينمو الادخار بمعدل أعلى لمواكبة الزيادة في نمو الاستثمار. في هذه الحالة، يتم إعادة توجيه الموارد بعيدًا عن إنتاج السلع الاستهلاكية عن طريق خفض حصة الدخل التي يذهب إليها العمال من أجل إتاحة زيادة إنتاج السلع الرأسمالية. **يظهر التفسير الثاني** إذا كان الاقتصاد يعمل بأقل من طاقته الكاملة قبل التغيير في التوقعات. تسمح القدرة الزائدة بزيادة إنتاج السلع الرأسمالية دون تحويل الموارد بعيدًا عن إنتاج السلع الاستهلاكية. يمكن تلبية الطلب الإضافي على السلع الرأسمالية عن طريق زيادة استخدام الموارد الحالية. لا يلزم تغيير حصة الدخل في هذه الحالة. سيظل تحديد الأرباح من خلال قرارات الاستهلاك والاستثمار للرأسماليين، وبالتالي تزداد الأرباح مع زيادة الطلب على الاستثمار. لن تزيد حصة الأرباح بالضرورة لأن إجمالي الدخل يرتفع مع ارتفاع الأرباح.

عادةً ما تتضمن الإصدارات المعاصرة لنظرية النمو ما بعد الكينزية مزيجًا من معدل الربح وحصة الأرباح ومعدل الاستخدام (جنبًا إلى جنب مع نسبة رأس المال إلى السعة التي تميل إلى لعب دور أقل) في وظيفة الاستثمار. يمكن ربط مصطلح حصة الربح مباشرة بالترميز في إصدارات تسعير التكلفة من أجل ربط

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

النمو والتوزيع والتسعير معًا. نشأت الخلافات عندما يتعلق الأمر بتعريف هذه المتغيرات في التوازن على المدى الطويل. ما إذا كان، على سبيل المثال، يمكن تحديد التوازن طويل المدى عندما لا يكون معدل الاستخدام في المستوى العادي أو المستوى المقصود يثير أسئلة مثيرة للاهتمام. وبالمثل، هناك أسئلة حول ما إذا كان معدل الربح المتوازن وحصة الربح (وبالتالي هامش الربح) سيكونان، أو يجب أن يكونا، متسقين مع معدلات الربح وهوامش التوازن التنافسي. بشكل عام، فإن التمييز بين المدى القصير والمدى الطويل يخلق صعوبات يجب مواجهتها من أجل توفير التماسك للنظرية.

إن التركيز على الوقت التاريخي في نظرية ما بعد الكينزية يعني ضمنياً مزيدًا من التركيز على عدم اليقين الذي يؤدي مباشرة إلى دور مهم للمال والأصول بشكل عام - الوسائل المختلفة للاحتفاظ بالثروة في المستقبل. يميل هذا النهج العام إلى وضع تحليل الطلب، وخاصة عنصر الاستثمار، كمحور مركزي ويؤدي إلى فهمهم للعلاقة بين الادخار والاستثمار كأحدهما يحدد الآخر - على المدى القصير والمدى الطويل. كما رأينا للتو. عندما يؤكد المرء على هذا النوع من السببية، يصبح تمويل الاستثمار مهمًا - بدلاً من افتراض أن الادخار يتدفق إلى الاستثمار. يأتي التحليل في دائرة كاملة في هذه المرحلة من خلال إبراز أهمية المال والنظام المالي بشكل عام كوسيلة لتمويل النفقات في ظل ظروف عدم اليقين بسبب تحرك النظرية في الزمن التاريخي.

لذلك حاول اقتصاديو ما بعد الكينزية دائمًا دمج المال والأسواق المالية في نظرياتهم. يشددون على حقيقة أن تدفقات السلع والعمالة الحقيقية يتم التعبير عنها في الاقتصاد على أنها تدفقات نقدية. بالنسبة لهم، فإن النقود لها خاصية فريدة: فهي تمتلك مرونة ضئيلة في الاستبدال فيما يتعلق بأي مخزن آخر للقيمة أو أي وسيلة تبادل أخرى. تميز هذه الافتراضات اقتصاديي ما بعد الكينزية عن المنظرين النقديين الكلاسيكيين الجدد وتسمح للأول بإظهار، وبتطور كبير، كيف يمكن لمجموعة المؤسسات المالية من البنوك التجارية إلى سماسرة الاستثمار بشكل جماعي إما تعقيم أو تنشيط الأسهم النقدية المتاحة وفي القيام بذلك زيادة أو التقليل من شدة الصدمات الخارجية للنظام الاقتصادي. أظهر اقتصاديو ما بعد الكينزية كيف أن هذه التعديلات النقدية قد تؤدي إلى وضع يختلف فيه معدل الأجور النقدية بشكل مستقل عن معدل الأجور الحقيقي.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

6- الاقتصاد الكلي العصري في نظرة

لفهم كيف تتناسب هذه التطورات مع تأكيدنا على تطور اقتصاديات جديدة، عليك أولاً أن تفهم أن الاقتصاد الكلي الكينزي لا يتوافق أبدًا مع الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. لقد كان شيئًا غريبًا سُمح له بالوجود لأنه بدا أنه يلبي حاجة السياسة ويشرح الأحداث الاقتصادية بشكل أفضل من النماذج الكلاسيكية المعيارية.

تحدت الثورة الكلاسيكية الجديدة الاقتصاد الكلي الكينزي بسبب عدم التوافق هذا، وحاولت إدخال الاقتصاد الكلي في حظيرة الاقتصاد الجزئي. لقد كان، إلى حد ما آخر عبث للتفكير الكلاسيكي الجديد، ونجح في تقويض القاعدة النظرية للاقتصاد الكلي لكنه فشل في إعادة الاقتصاد الكلي إلى حظيرة الكلاسيكية الجديدة. لقد أدى ببساطة إلى تجزئته وسمح لمجموعة متنوعة من النماذج غير المتسقة بالتطور واستخدامها أينما كانت مناسبة لتطبيقات معينة. ضمن هذا الواقع الجديد، كان هناك القليل لفصل الاقتصاد الكينزي عن الاقتصاد الكلاسيكي. كلاهما كانا ببساطة جوانب من علم الاقتصاد الحديث – أي استخدام النماذج لمحاولة فهم الواقع.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ملخص

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

ملخص:

تميز تاريخ الاقتصاد الكلي بتغيير الاهتمام بالنمو ودورات الأعمال والتضخم وتحديد مستوى السعر. فبينما كان آدم سميث مهتمًا في المقام الأول بمسألة النمو الاقتصادي، ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون فيما بعد تحليلهم على توزيع الدخل ورأوا أن الاقتصاد في نهاية المطاف مدفوع إلى حالة ثابتة من خلال قانون تناقص العوائد الحدية. لقد رأوا أن الأسعار يتم تحديدها في المقام الأول من خلال نظرية الكمية للنقود، ورأوا أن هذا التحديد يحتاج إلى فصله عن تحليل الاقتصاد الحقيقي. لقد رأوا أن الاقتصاد مصحح ذاتيًا بشكل أساسي، مع قليل من الحاجة إلى تدخل الحكومة.

تميزت نظرية كينز العامة بتغيير كبير في تركيز علم الاقتصاد من أسئلة الاقتصاد الجزئي لتخصيص الموارد إلى أسئلة الاقتصاد الكلي لتقلبات الأعمال. وأكدت على المدى القصير بدل المدى الطويل. قدم كينز إطارًا تحليليًا جديدًا لشرح القوى التي تحدد مستوى النشاط الاقتصادي. لم يجد الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها فحسب، بل خلص إلى أن النتيجة المعتادة للعمل التلقائي للسوق هي إنتاج توازن بأقل من العمالة الكاملة. وبعد أعمال ماركس وتوجان بارانوفسكي وفيكسيل وآخرين، ركز كينز على دور الإنفاق الاستثماري في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي.

تبع ذلك قدر كبير من الدراسات التي لم توسع وتحسِّن الصيغة الكينزية الأصلية فحسب، بل بينت أيضًا في منظور أكثر وضوحًا التناقضات والتشابهات بين النماذج الكينزية وما قبل الكينزية. كانت المفاهيم الكينزية في شكل استدعى بناء النموذج الرياضي والاختبار التجريبي. أعقب الثورة النظرية ثورة في السياسات بعد أن بدأت الاقتصادات الصناعية الكبرى برامج وأنشأت وكالات مصممة لتعزيز العمالة الكاملة.

تطورت عملية إضفاء الطابع الكينزي على الاقتصاد الكلي بطريقة غريبة إلى حد ما: فقد اتخذت شكل نماذج مضاعفة قدمها رواد كينز مثل ألفين هانسن وبول صامويلسون. الارتباط الوثيق لتطوير نظرية الاقتصاد الكلي الكينزي مع استخدام السياسة المالية كإجراء تعويضي متاح من قبل الحكومة لتعزيز العمالة الكاملة ربما يفسر هذا التركيز على نموذج المضاعف. استجابةً للتناقضات الداخلية في الصياغة الكينزية النقية وللقضايا التي أثارها علماء النقد فيما يتعلق بدور النقود، أصبح نموذج IS-LM هو نموذج الاقتصاد الكلي المهيمن بحلول عام 1960.

ومع إضفاء الطابع الرسمي على النقاش بداية 1975، وجد أن هذا النموذج غير مرضٍ للبحث الاقتصادي. يبدو التضخم، وكذلك البطالة، موضوعين اقتصاديين مهمين. ظهر كتاب جديد حاول الكشف عن دور الوحدات الجزئية في الاقتصاد الكلي، وبذلك طمس جانب واحد من الكينزية التي قسمت الاقتصاد

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

إلى مجالي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي. مع ظهور أدبيات الوحدات الجزئية، عادت النقاشات والتطورات النظرية إلى شيء أقرب إلى إطار العمل في أوائل الثلاثينيات. كان الاستثناء الوحيد هو أن تحليل التوازن العام كان يحل بشكل متزايد محل تحليل التوازن الجزئي. في البداية كان الاقتصاد الكلي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالاقتصاد القياسي وتطوير نماذج واسعة النطاق للاقتصاد. على الرغم من وجود العديد من هذه النماذج، إلا أن وعدهم المبكر لم يتحقق. وفي الثمانينيات كان هناك تحرك بعيدًا عن مثل هذه النماذج وعن التركيز على القضايا النظرية البحتة. يعتبر الاقتصاد الكلي الحديث انتقائيًا للغاية، ولا يوجد نهج واحد مقبول من قبل جميع الاقتصاديين.

علاوة على ذلك، وفي فترة انتقالية. ينفذ العلماء مجموعة واسعة من البرامج البحثية التي تتناول العديد من الأسئلة المختلفة. ينصب التركيز الرئيسي للاقتصاد الكلي اليوم على نظرية نمو جديدة تنحرف بشكل كبير عن نظرية النمو الكلاسيكية السابقة، خاصة في التأكيد على التكنولوجيا الذاتية وعدم اعتبار الحالة المستقرة أمرًا لا مفر منه.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المراجع

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

قائمة المراجع

1- باللغة العربية

1. حازم الببلاوي، 1995، دليل الرجل العادي إلى الفكر الاقتصادي، دار الشروق، القاهرة، مصر.
2. حسين عمر، 1994، تطور الفكر الاقتصادي-قديما وحديثا ومعاصرا، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
3. عبد الجبار حمد عبيد السبهاني، 2001، الوجيز في الفكر الاقتصادي، الوضعي والاسلامي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. مدحت القريشي، 2011، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الاردن.
5. وسام ملاك، 2012، تطور الفكر الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، لبنان.
6. ويليام ستانلي جيفونس، 2015، الاقتصاد السياسي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر.

2- باللغة الانجليزية

7. Abdul Azim Islahi, 2014, History of Islamic Economic Thought Contributions of Muslim Scholars to Economic Thought and Analysis, Edward Elgar, Northampton, MA, USA.
8. Bo Sandelin, Hans-Michael Trautwein and Richard Wundrak,2014, A Short History of Economic Thought Third edition published 2014, Routledge, Third Avenue, New York, USA.
9. E.K. Hunt, Mark Lautzenheiser, 2011, History of Economic Thought-A CRITICAL PERSPECTIVE, THIRD EDITION, M.E. Sharpe, Inc, Armonk, New York, USA.
10. Fatih Ermiş, 2014, A History of Ottoman Economic Thought Developments before the nineteenth century, Routledge, Third Avenue, New York,, USA.
11. Gianni Vaggi, Peter Groenewegen, 2003, A Concise History of Economic Thought From Mercantilism to Monetarism, PALGRAVE MACMILLAN, New York, USA.
12. Gilbert Faccarello, Heinz D. Kurz, 2016, Handbook on the History of Economic Analysis -Volume II, Edward Elgar Publishing Limited, Massachusetts, USA.
13. Harry Landreth, David C. Colander, History of Economic Thought, FOURTH EDITION, Houghton Mifflin Company, Boston Toronto, USA.
14. HEINZ D. KURZ, 2016, ECONOMIC THOUGHT A BRIEF HISTORY, COLUMBIA UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, USA.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر

15. Joseph R. Cammarosano, 2018, The Development of Economic Thought-An Overview, Lexington Books, Maryland, USA.
16. S.M.Ghazanfar, 2003, MEDIEVAL ISLAMIC ECONOMIC THOUGHT Filling the "Great Gap" in European economics, RoutledgeCurzon, New York, USA.
17. Steven G. Medema, Warren J. Samuels, 2003, The History of Economic Thought: A Reader, Routledge, New York, USA.
18. STEVEN G. MEDEMA, WARREN J. SAMUELS,2000, A History of Economic Thought-THE LSE LECTURES, Princeton University Press, New Jersey, USA.
19. TODD G. BUCHHOLZ, 1989, NEW IDEAS FROM DEAD ECONOMISTS, Penguin Group, New York, USA.
20. Ulrich van Suntum, 2005, THE INVISIBLE HAND Economic Thought Yesterday and Today, Translated by Caroline Hemingway, Springer Berlin Heidelberg New York, USA.
21. Vincent Barnett, 2015, Routledge Handbook of the History of Global Economic Thought, Routledge, Third Avenue, New York,USA.
22. Warren J. Samuels, Jeff E. Biddle and Ross B. Emmett, 2005, RESEARCH IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT AND METHODOLOGY, ELSEVIER Inc, San Diego, USA.

SAHLA MAHLA
المصدر الأول لمذكرات التخرج في الجزائر